وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير و علوم تجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة بنكية

بعنوان

التنمية الزراعية في الجزائر
دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية
(2024/2016)

من إعداد الطلبة :

دريسو محمد ريان

داوي صلاح الدين

تحت إشراف الأستاذ :

عتيق شيخ

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2024/06/05

أمام اللجنة المكونة من السادة

الدكتور عتيق الشيخ..... مشرفا

الدكتور يزيد قادة ..... رئيسا

الدكتور هاشمي طيب..... ممتحنا

السنة الجامعية:2024/2023

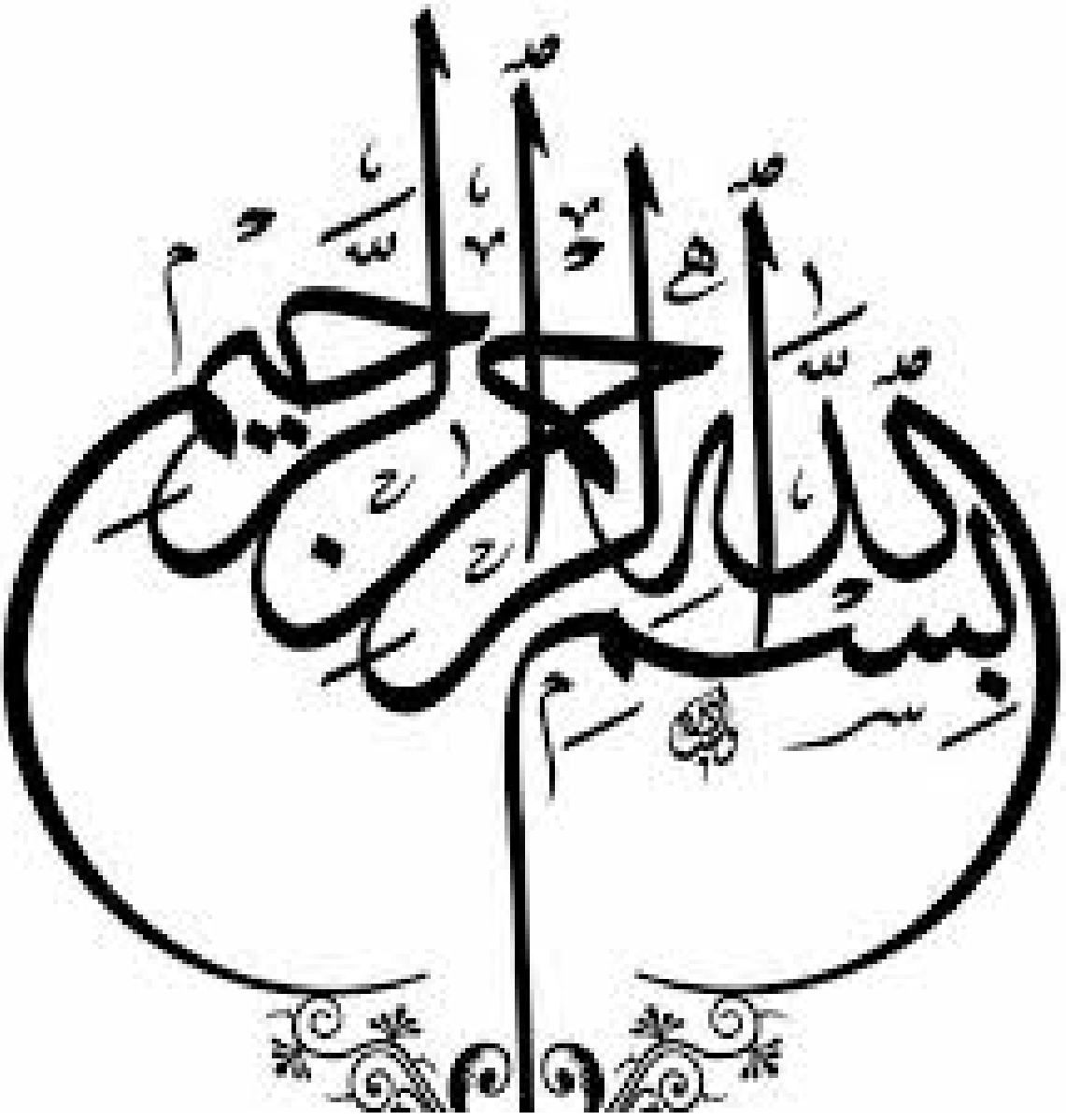
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع

يا من أحمل اسمك بكل فخر

يا من أهديك هذا البحث "أبي"

إلى والدتي مدّ الله في عمرها بالخير و البركات

إلى إخوتي الكرام و إلى جميع أصدقائي

إلى كل الأهل

و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

دريسو محمد ريان

الإهداء

إلي مورد الحب الصادق و نبع الحنان الدافق إلي معنى ابتسامتي وسر سعادتي إلي من غمرتني بحنانها و تذكرتني بدعائها ، إلي من صقلت ذاتي بأخلاقها حبيبتي أمي.

هي من شمعة تذوب لتنير دروب الآخرين، وهي العطاء الذي يفيض بلا حدود

ورمز الكفاح و الخلود أمي الغالية.

إلى من تعب حتى أنعم بالراحة مطمئنة النفس، وسهر الليالي الحالكة، ومن كلت أنامله

من سعى لأمشي مرفوع الرأس، إلي من منحني الثقة و القوة لأثابر

و أصل إلى هدفي الأسمى أبي العزيز من تعلمت منه كظم

و ضبط النفس ، بل تعلمت منه أدب الحوار .

تعلمت منك كثير .... ولن أنسى ذالك أبدا أبي الغالي

داودي صلاح الدين

شكر وتقدير

الحمد و الشكر لله ربي البرية ، فهو الذي أنعم علينا بالتوفيق في انجاز هذا العرض المتواضع، فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

وشكر العباد من شكر الله فجاء في الحديث " لاَ يشْكر الله مَنْ لا يشْكُرُ النَّاس " رواه أحمد (7755) ، وأبو داود (4198).

و أول ما أبدأ به الأستاذ المشرف "عتيق الشيخ" لرحابة صدره و طول صبره معنا و وقوفه على كل جزئيات عرضنا هذا ، ودعمه لنا بالتوجيه و الإرشاد و الملاحظات المهمة التي ساعدتنا.

كما لا أنسى أن أشكر كل من شارك في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد، ولو حتى بالكلمة الطيبة.

الملخص:

إن توفير الظروف الملائمة والإمكانيات اللازمة لتطوير الزراعة وتنمية القطاع الزراعي بشكل عام، لا يكون إلا بوجود برامج تنموية ريفية تهدف إلى النهوض بالقطاع الزراعي وتحسين ظروف معيشة سكان.

وقد ساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مساهمة فعالة في تنمية هذا القطاع ، وهذا من خلال تقديم العون للمزارعين من خلال منح القروض والقيام بالتمويل اللازم للفلاحين من أجل الاستفادة القصوى من هذه الموارد وبالتالي رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق التنمية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في النهوض بالقطاع الزراعي في ولاية سعيدة .

حيث توصلنا إلى أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يلعب دور كبير في تمويل المشاريع الفلاحية و النهوض بالقطاع الفلاحي في الولاية

الكلمات المفتاحية :التنمية الزراعية , التنمية الريفية , بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سعيدة.

Summary:

Providing the suitable conditions and necessary resources for developing agriculture and enhancing the agricultural sector, in general, can only be achieved through rural development programs aimed at advancing the agricultural sector and improving the living conditions of its inhabitants.

The Agriculture and Rural Development Bank (BADR) has significantly contributed to the development of this sector by providing support to farmers through the granting of loans and necessary financing to enable farmers to maximize the use of these resources, thereby increasing production efficiency and achieving development.

This study aimed to determine the extent of the Agriculture and Rural Development Bank's contribution to the advancement of the agricultural sector in the state of Saida province.

We found that the Agriculture and Rural Development Bank plays a significant role in funding agricultural projects and promoting the agricultural sector in the state.

Key words: Agricultural development, Rural development, Badr Saida Agency.

فهرس المحتويات

مقدمة عامة	رقم صفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال و الجداول	
الفهرس	**الصفحة**
المقدمة	أ
الفصل الأول: التنمية الزراعية	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الزراعة و التنمية الزراعية	**02**
المطلب الأول: مفهوم الزراعة و أهميتها	**02**
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الزراعية و أسسها	**05**
المطلب الثالث: نماذج و أهداف التنمية الزراعية	**06**
المبحث الثاني: مقومات و استراتجيات ومقاييس التنمية الزراعية	**09**
المطلب الأول: مقومات التنمية الزراعية	**09**
المطلب الثاني: استراتجيات التنمية الزراعية	**10**
المطلب الثالث: مقاييس التنمية الزراعية	**12**
المبحث الثالث: نظريات في التنمية الزراعية	**14**
المطلب الأول: نظريات المدرسة الكلاسيكية	**14**
المطلب الثاني: نظريات النمو الغير المتوازن و نمو المتوازن	**15**
المطلب الثالث: نظريات الحديثة في التنمية الزراعية	**17**
الخلاصة	**19**
الفصل الثاني: طرق تمويل التنمية الزراعية	
تمهيد	**21**
المبحث الأول: التنمية الزراعية في الجزائر	**22**

المطلب الأول: المسار التاريخي للتنمية الزراعية في الجزائر	22
المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر	25
المطلب الثالث : مشاكل و معوقات التنمية الزراعية في الجزائر	27
المبحث الثاني: آليات تمويل القطاع الزراعي	28
المطلب الأول: ماهية التمويل الزراعي	28
المطلب الثاني: سياسات التمويل الزراعي	28
المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل المصرفي في القطاع الزراعي	34
المبحث الثالث: واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في الجزائر	35
المطلب الأول: أنواع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي و مصادره	35
المطلب الثاني: التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية الزراعية الحديثة في الجزائر	37
المطلب الثالث: التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي في الجزائر	41
خلاصة الفصل	45
الفصل الثالث: دراسة التنمية الزراعية لولاية سعيدة (دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية سعيدة)	
المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	47
المطلب الأول: نشأته و مهامه	47
المطلب الثاني : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية :	50
المطلب الثالث : الشكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	51
المبحث الثاني : تقديم المجمع الجهوي للإستغلال ل BADR بسعيدة	52
المطلب الأول : التعريف بالمجمع الجهوي للإستغلال ومهامه	52
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك	53
المبحث الثالث: دراسة تحليلية لدور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في النهوض بالقطاع الزراعي في الولاية	54
المطلب الأول: دراسة حالة دائرة سعيدة	54
المطلب الثاني "دراسة حالة دائرة عين الحجر	66
المطلب الثالث : دراسة حالة دائرة بالول	80

المطلب الرابع :دراسة حالة دائرة يوب	**88**
المطلب الخامس : تحليل شامل لولاية سعيدة	**96**
خلاصة الفصل	**100**
الخاتمة العامة	
قائمة المصادر و المراجع	

فهرس الجداول:

الترتيب	عنوان الجدول	الصفحة
1	الجدول رقم01 : الأحجام المالية الموجهة للقطاع الزراعي في ظل المخططات الثلاث مخطط الانتعاش الاقتصادي مخطط دعم النمو والمخطط الخماسي	31
2	الجدول رقم 02 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2016	54
3	الجدول رقم03 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2017	55
4	الجدول رقم 04 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2018	56
5	الجدول رقم 05 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019	57
6	الجدول رقم 05 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019	58
7	الجدول رقم 07 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2021	59
8	الجدول رقم08 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 202	60
9	الجدول رقم 09 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2023	61
10	الجدول رقم 10 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2024	62
11	الجدول رقم 11يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2016- 2024	63
12	الجدول رقم12 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2016- 2024	64
13	الجدول رقم 13 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2016	66
14	الجدول رقم 14 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2017	67
15	الجدول رقم 15 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2018	68
16	الجدول رقم16 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019	69
17	الجدول رقم 17 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2020	70
18	الجدول رقم18 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2021	71
19	الجدول رقم19 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2022	72
20	الجدول رقم 20 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2023	73
21	الجدول رقم21 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2024	74
22	الجدول رقم 22يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2016- 2024	75

23	الجدول رقم 23: يمثل المجالات الأكثر طلبا من قبل الفلاحين	**77**
24	الجدول رقم 24 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2018	**80**
25	الجدول رقم25 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019	**80**
26	الجدول رقم26 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2020	**81**
27	الجدول رقم27 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2021	**82**
28	الجدول رقم28 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2022	**83**
29	الجدول رقم29 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2023	**84**
30	الجدول رقم30 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2018- 2024	**85**
31	الجدول رقم 31: يمثل المجالات الأكثر طلبا من قبل الفلاحين	**86**
32	الجدول رقم32 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2018	**88**
33	الجدول رقم 33 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019	**89**
34	الجدول رقم 34 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2020	**89**
35	الجدول رقم 35 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2021	**90**
36	الجدول رقم 36 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2022	**91**
37	الجدول رقم 37 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2023	**92**
38	الجدول رقم 38 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2018- 2023	**93**
39	الجدول رقم 39 : يمثل المجالات الأكثر طلبا من قبل الفلاحين	**94**
40	جدول رقم 40 يمثل مقارنة بين بلديات الولاية من حيث دعم بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**96**

فهرس الإشكال

الترتيب	عنوان الشكل	الصفحة
1	الشكل رقم 01 يمثل االهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	48
2	الشكل رقم 02 يمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سعيدة	50
3	الشكل 03 رقم يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2016	53
4	الشكل رقم 04 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2018	54
5	الشكل رقم 05 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019	55
6	الشكل رقم 06 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019	56
7	الشكل رقم 07 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2021	57
8	الشكل رقم08 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 202	58
9	الشكل رقم 09 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2023	59
10	الشكل رقم 10 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2024	60
11	الشكل رقم 11يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2016- 2024	61
12	الشكل رقم12 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2016- 2024	62
13	الشكل رقم 13 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2016	63
14	الشكل رقم 14 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2017	64
15	الشكل رقم 15 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2018	66
16	الشكل رقم16 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019	67
17	الشكل رقم 17 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2020	68
18	الشكل رقم18 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2021	69
19	الشكل رقم19 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2022	70
20	الشكل رقم 20 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2023	71
21	الشكل رقم21 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2024	72
22	الشكل رقم 22يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2016- 2024	73
23	الشكل رقم 23: يمثل المجالات الأكثر طلبا من قبل الفلاحين	74

24	الشكل رقم 24 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2018	**75**
25	الشكل رقم25 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019	**77**
26	الشكل رقم26 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2020	**80**
27	الشكل رقم27 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2021	**80**
28	الشكل رقم28 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2022	**81**
29	الشكل رقم29 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2023	**82**
30	الشكل رقم30 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2018- 2024	**83**
31	الشكل رقم 31: يمثل المجالات الأكثر طلبا من قبل الفلاحين	**84**
32	الشكل رقم32 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2018	**85**
33	الشكل رقم 33 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019	**86**
34	الشكل رقم 34 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2020	**88**
35	الشكل رقم 35 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2021	**89**
36	الشكل رقم 36 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2022	**89**
37	الشكل رقم 37 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2023	**90**
38	الشكل رقم 38 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2018- 2023	**91**
39	الشكل رقم 39 : يمثل المجالات الأكثر طلبا من قبل الفلاحين	**92**
40	الشكل رقم 40 يمثل مجموع المبالغ التي ساهم بها بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية سعيدة	**93**
41	الشكل رقم 41 يمثل مقارنة بين بلديات الولاية من حيث دعم بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**94**
42	شكل يمثل رقم 42 مقارنة بين دوائر الولاية من حيث دعم بنك الفلاحة و التنمية الريفية	**96**

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تواجه مختلف دول العالم المتقدمة و المتخلفة في الوقت الراهن العديد من التحديات، والتي من أهمها الزيادة والنمو الكبير في تعداد السكان، وما ينجم عنه من زيادة واسعة في استهلاك المواد الغذاء بأشكالها المختلفة والتوسع في الإنتاج الصناعي لكن مع ازدياد عدد السكان وتطور الحياة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي, بدأت مشكلة الحصول على الغذاء تلوح في الأفق. خاصة بعد السبعينيات القرن الماضي و ازدادت أوضاع الأمن الغذائي تعقيدا, بعد أزمة الغذاء لسنة 2008, و هو ما حتم على المهتمين بالشأن الغذائي من الباحثين وصناع القرار في العديد من الدول ضرورة البحث عن سبل النهوض بالقطاع الزراعي باعتباره المنتج الأساسي للغذاء وإذ كان هذا القطاع يمارس في أغلب الحالات من طرف سكان الريف, فان الآمال تعلق عليهم من أجل النهوض بقطاع الزراعة, وعليه فان مشكلة تخلف الريف تمثل إحدى العقبات التي تعترض تحقيق التنمية الزراعية, ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي الذي يطال الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي ومن بين هذه الدول نجد الجزائر فقد شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورا كبيرا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نظرا لأهميته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية كونه يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيف البطالة وتنمية الصادرات والتخفيف من التبعية للخارج خاصة من حيث الغذاء، وبسبب تذبذب أسعار البترول في الوقت الراهن أصبح من الضروري البحث عن البدائل الضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الاكتفاء الذاتي وذلك عن طريق وضع إستراتيجية فعالة لتنمية القطاع الزراعي حيث يعتبر من البدائل الرئيسية في التنمية الاقتصادية، وقد ساهمت الجزائر بشكل كبير منذ الاستقلال بالنهوض بالقطاع الزراعي ودفعه نحو الأمام ليصبح من القطاعات الأساسية، وقد بدى ذلك جليا من خلال جملة الإصلاحات التي حظي بها هذا القطاع، بالإضافة إلى تبني العديد من السياسات لدعم التنمية الزراعية، فالمصدر الرئيسي الممول لهذه المشاريع هي القروض الفلاحية، التي خصصتها الجزائر في بنك الفلاحة و التنمية الريفية وهذا من أجل تشجيع وتطوير والنهوض بهذا القطاع نظرا لأهميته الدولية و الإقليمية.

إشكالية البحث

ومن خلال استعراض خلفية هذه الدراسة تظهر الإشكالية التالية

ما مدى مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في النهوض بالقطع الزراعي في الولاية ؟

و انطلاقا من هذه الإشكالية , لابد من الإجابة أولا على عدة تساؤلات فرعية يمكنها توضيح و تسهيل الإشكالية الرئيسية وهي:

- ما هي أهم التحديات التي تواجه التنمية الزراعية في الجزائر؟
- ما هي السياسات والبرامج الحكومية التي تدعم التنمية الزراعية؟
- ما هي الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتنمية الزراعية في الجزائر؟
- ما هي نسبة تغطية هذا القطاع للاستهلاك الوطني؟

الفرضيات

وللإجابة على هذه التساؤلات سنعتمد على الفرضيات التالية

1. ضعف البنية التحتية، مثل الطرق والمواصلات، يحد من قدرة الجزائر على الوصول إلى الأسواق وتوزيع المنتجات الزراعية.
2. تقديم الجزائر الدعم المالي للمزارعين، مثل القروض والمنح، يمكن أن يشجع الاستثمار في التنمية الزراعية.
3. التنمية الزراعية يمكن أن تخلق فرص عمل جديدة وتساعد على الحد من الفقر.
4. تغطي الجزائر حوالي نصف احتياجاتها من الغذاء اعتمادا على قطاعها الزراعي و تعتمد سد باقي الاحتياجات الغذائية لمواطنيها عن طريق الاسترداد

مبررات اختيار الموضوع:

1. إبراز مدى مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر
2. الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة
3. الرغبة الذاتية في التعرف على سياسات التنمية الزراعية في الجزائر .
4. التعرف على الدور الذي يلعبه بنك التنمية الفلاحية في النهوض بقطاع التنمية الزراعية في الجزائر

أهمية موضوع الدراسة

تكمن أهمية البحث في معالجة أحد أهم المواضيع الهامة، من خلال إبراز إمكانيات ومكانة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تحقيق التنمية للقطاع الزراعي الجزائري الذي يعول عليه، بحكم أن الجزائر تملك إمكانيات طبيعية هائلة غير مستغلة، وباعتبار أن القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تحتاج للموارد المادية والبشرية لتحقيق معدلات نمو مناسبة.

أهداف البحث:

1. إبراز الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي من أجل وضع سياسات وبرامج تتلائم مع إمكانياته
2. الوصول إلى معرفة أهمية بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مدى مساهمته في تنمية القطاع الزراعي
3. التعرف على مراحل تطور القطاع الزراعي في الجزائر.
4. التعرف على مدى مساهمة السياسات الحكومية في النهوض بالقطاع الزراعي في الجزائر

منهج الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية و الإجابة عن الأسئلة المطروحة ونظرا لأهمية الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي تحليلي و ذلك من اجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و إبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، و قمنا كذلك بدراسة تطبيقية و ذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول كذا القوانين المتعلقة بالمجال الاقتصادي و التنظيمي.

الدراسات السابقة:

1. **.دراسة بن تركي عز الدين** – جامعة باتنة (2006/2007) ، ضمن أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بعنوان تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية "أي سياسة زراعية للجزائر ؟ " تطرق فيها إلى الوضعية الزراعية للعالم وخصائص النشاط الزراعي وأثره على الأسواق الزراعية والسياسة الزراعية للقوى الاقتصادية، الزراعة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وخيارات الزراعة الجزائرية وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إتمام الدعم في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال صيغ أخرى إلى جانب صيغ الدعم المعمول بها (بن تركي، 2007)
2. **دراسة محمد تيمور حسن وآخرون (2012) بعنوان:** " دور المصرفية الإسلامية في التنمية الزراعية بباها ولبور في باكستان "؛ هدفت هذه الورقة البحثية إلى الكشف عن دور المصرفية الإسلامية في القطاع الزراعي من خلال دراسة تجريبية شملت مستخدمي خدمات المصرفية الإسلامية وغير المستخدمين مستخدمي المصرفية التقليدية) في منطقة بهاولبور بباكستان. أوجدت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المصرفية الإسلامية وقطاع الزراعة. (Atif، Adnan، Nukhba، Muhammad، Mehwish، و Malka، 2012)
3. **دراسة Dhirendra Ojha 2015 بعنوان** "دور القطاع المصرفي في تنمية الزراعة بالهند مع إشارة خاصة لإقليم ساتنا" هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أهمية القطاع المصرفي وخاصة أهمية المصارف المحلية الريفية في تنمية الزراعة بالهند، وصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى نماذج مبتكرة للوصول إلى المزارعين الصغار والهامشيين في المناطق الريفية لتحقيق النجاح المالي. (Dhirendra، 2016)
4. **دراسة زاوي بومدين (2016) الدراسة بعنوان** " التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر (مقاربة كمية)؛ اين هدفت الدراسة إلى تقييم السياسات التمويلية التي تنتهجها الدولة تجاه القطاع الفلاحي سواء من خلال التمويل البنكي أو أشكال الدعم المختلفة ومدى نجاح هذه السياسات في الوصول إلى الأهداف المرجوة. و من النتائج المتوصل إليها أن الدولة لم تستطع توفير الأموال الكافية من أجل تلبية الاحتياجات المالية داخل القطاع الفلاحي خصوصا بالنسبة لصغار الفلاحين الغير مالكين للأراضي وانخفاض فعالية تمويل القطاع الفلاحي بشقيه (القروض البنكية والدعم الحكومي في المناطق الفلاحية الفقيرة والمعزولة التي لا تملك بنية تحتية (زاوي، 2016)
5. **دراسة خالد مصطفى العبادلة (2017):** الدراسة بعنوان " دور أدوات التمويل الإسلامي في دعم القطاع الزراعي في فلسطين – دراسة حالة قطاع غزة "، وهدفت إلى التعرف على الدور الذي تؤديه أدوات التمويل الإسلامي في دعم القطاع الزراعي بقطاع غزة كما أظهرت النتائج نقصا كبيرا في المعرفة، بما في ذلك جميع طبقات المجتمع (خالد، 2017)

6. **دراسة** Inten Meutia and Mohamad Adam and Titin Vegirawati 2017 بعنوان تحليل مقارن للتمويل الزراعي في عدة دول هدفت الدراسة إلى إيجاد أوجه التشابه والاختلاف في آليات التمويل الزراعي التي تقدمها البنوك في كل من إيران؛ الصين؛ السودان ماليزيا واندونيسيا، وهذا من أجل الوقوف على أفضل أسلوب للتمويل المصرفي الزراعي. و توصلت الدراسة إلى أنه يقدم البنك الزراعي في إيران والسودان منتجات تمويل الشراكة والربح الثابت للمزارعين. تقدم ماليزيا وشركة BMT Sidogiri في إندونيسيا عقد ربح ثابت. لكن عقد التمويل والتورق وبيع الوفاء لا يزالان عقدين مثيرين للجدل. وقد استخدمت البنوك الزراعية المرصودة مبادئ الشريعة الإسلامية باستثناء البنك الزراعي الصيني. (Inten، Mohamad، و Titin، 2017)

7. **دراسة عبد القادر شويرفات 2019/2018 بعنوان** السياسة الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء و إمكانيات التصدير هدفت الدراسة إلى معرفة تاريخ وواقع القطاع الزراعي الجزائري وكذا مقوماته والعراقيل التي تحول دون تطويره بالإضافة إلى التعرف على نتائج السياسات وإشكال الدعم والتطوير المقدمة لهذا القطاع والأثر الذي أحدثه انتهاج هذه السياسات والإصلاحات و محاولة استشراف مستقبل القطاع واقتراح سياسات مكملة أو بديلة للسياسات المنتهجة وحلول لبعض المشاكل التي يعاني منها ؛ جذب انتباه كل المتعاملين والفاعلين في الاقتصاد لهذا القطاع الحيوي لزيادة الاهتمام به ودعمه،

الفرق بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

الدراسة الحالية بعنوان التنمية الزراعية في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية سعيدة تهدف إلى دراسة مدى مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في النهوض بالتنمية الزراعية في ولاية سعيدة .

حيث توصلت الدراسة إلى أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يلعب دور كبير في النهوض بهذا القطاع و هذا من خلال دعم الفلاحين بجملة من القروض بمختلف الصيغ..

أما من حيث الحيز الزماني فإن الدراسة قد تمت خلال الفترة الممتدة بين فيفري 2024 إلى ماي 2024 ببنك الفلاحة و التنمية الريفية بالولاية.

الفصل الأول:
التنمية الزراعية

تمهيد :

تعد الزراعة أحد أهم القطاعات الحيوية التي تعتمد عليها العديد من الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. إنها ليست مجرد وسيلة لتوفير الغذاء للسكان، بل تعتبر أيضاً محوراً أساسياً لتوليد فرص العمل وتحقيق التنمية الريفية المستدامة. إن التنمية الزراعية، بالتالي، تتجاوز حدود تحسين الإنتاج الزراعي إلى تعزيز الظروف المعيشية في المناطق الريفية ودعم البنية التحتية اللازمة لتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية.

في هذا الفصل، سنتناول مختلف الجوانب المتعلقة بالزراعة والتنمية الزراعية، مسلطين الضوء على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للزراعة، التحديات التي تواجهها، والاستراتيجيات التي يمكن إتباعها لتحقيق تنمية زراعية شاملة.

المبحث الأول: الزراعة و التنمية الزراعية:

منذ فجر التاريخ، ارتبطت الزراعة بحياة الإنسان ارتباطًا وثيقًا، فهي المصدر الأساسي للغذاء و الدواء و المواد الخام و مع ازدياد عدد سكان العالم و تزايد الطلب على الغذاء، برزت الحاجة إلى تطوير الزراعة و تحسين كفاءتها..

في من خلال هذا المبحث، سنناقش أهمية الزراعة و التنمية الزراعية، و التحديات التي تواجهها،

المطلب الأول: مفهوم الزراعة و القطاع الزراعي

الفرع الأول: مفهوم الزراعة:

هناك عدة تعاريف للزراعة نذكر أهمها فيما يلي:

1- الزراعة: هي عملية إنتاج الغذاء ، العلف،و الألياف وسلع أخرى عن طريق التربية النظامية للنبات والحيوان . كلمة زراعة تأتي من »زَرعَ« الحب زْرعا أي بَذرُه، وحَرث الأرض للزراعة أي هيئَها لبذر الحب . قديما زراعة كانت تعني » علم الفلاحة الأراضي« فقط ولكن كلمة زراعة الآن تغطي كل الأنشطة الأساسية لإنتاج الغذاء والعلف والألياف، شاملة في ذلك كل التقنيات المطلوبة لتربية ومعالجة الماشية والدواجن (الروابدة، 2002، صفحة 3)

2- تعريف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (F.A.O) : وهو يركز على المفهوم الحديث والضيق للزراعة، إذ يتعلق خاصة بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية. (رفعة، 1998، صفحة 4)

3- تعريف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب أسيا

يشير مصطلح "الزراعة" إلى الأنشطة الزراعية مثل زراعة المحاصيل وتربية الحيوانات وإدارة مصايد الأسماك وتنمية الأراضي والموارد المائية. على نطاق واسع، يُقصد بالزراعة الأنشطة المتصلة بتصنيع المدخلات والآلات الزراعية، والتنمية الإقليمية والنهرية، والتنمية الريفية، إضافة إلى الصناعات الزراعية. (الإسكوا، صفحة 5)

4- وتعرف أيضا على أنها: (السعودية، 2019، صفحة بدون).

علم وفن وصناعة إنتاج المحاصيل النباتية وتربية الحيوان في المزارع المختلفة، وتعريف الزراعة بأنها علم يعتبر تعريفا حديثا نسبيا نظرا لأنه كان ينظر إلى الزراعة قديما على أنها مجرد عميلة بذر البذور في التربة ثم تركها لتنمو تحت الظروف الطبيعية حتى يحين موعد حصادها.

و في العموم يمكننا تعريف الزراعة على أنها:

هي عملية زراعة الحبوب و النباتات وتربية الحيوانات لأغراض مختلفة، بما في ذلك الإنتاج الغذائي، والصناعي، والتجاري، والبيئي. تشمل الزراعة العديد من الأنشطة مثل زراعة المحاصيل الغذائية والنباتات

الصناعية، وتربية الماشية والحيوانات الأخرى للحصول على لحم أو منتجات أخرى، وكذلك استخدام التقنيات الحديثة في تحسين الإنتاج وزيادة الكفاءة.

الفرع الثاني : أهمية الزراعة (إيمان، 2021، صفحة 1)

1-مصدر أساسي للمواد الغذائية والمواد الخام

كانت الزراعة مصدراً رئيسياً لإمداد البشرية بالغذاء لعدّة قرون، حيث تعتمد جميع الدول بشكل أساسي على الزراعة في غذائها؛ سواءً كانت الدولة نامية أو مُتقدّمة، ومع استمرار الطلب على الغذاء يزداد الطلب كذلك على المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة بهدف زراعتها وإنتاج المزيد من الغذاء، و يجدر بالذكر أنّ الزراعة تُعدّ عاملاً مهمّاً لتطوّر أيّ بلد؛ فإلى جانب توفير المواد الغذائية تُعتبر الزراعة مصدراً أساسياً للمواد الخام التي تدخل في عدّة صناعات،مثل: المنسوجات، والسكر، والقطن، والزيوت، ومعالجة الفواكه والخضروات، والأرز .

يُمكن أن يُؤثّر النقص في المنتجات الزراعية على الصناعات التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات لاحقاً، و يُؤثّر كذلك سلباً على النموّ الاقتصادي للدولة،[1] حيث يضمن القطاع الزراعي المُستقِّر الأمن الغذائي للدول، إذ إنّ المطلب الأساسي لأيّ بلد هو الوصول إلى الأمن الغذائي، وذلك لمُساهمته في منع سوء التغذية، والحدّ من المجاعات في الدول النامية، وبالرغم من أهمّية الأمن الغذائي إلّا أنّ الدافع لتحقيقه انخفض، حيث يظهر ذلك من انخفاض معدّلات نمو الإنتاج الزراعي، وتقليص احتياطي الحبوب العالمي إلى مستويات منخفضة، بالإضافة إلى انخفاض الالتزامات بتقديم المعونة للتنمية الزراعية ممّا أدّى إلى زيادة الطلب على الحبوب المستوردة.

2- توفير الموارد المالية

يعتبر هذا القطاع مصدرا رئيسيا للدخل للعديد من الأفراد العاملين عملية الإنتاج بصفة مباشرة كالمزارعين أو منتجي الأدوية والأسمدة الزراعية والأدوات المستخدمة في الإنتاج بشقية النباتي والحيواني أو ملحقاتها . أو أولئك الذين يحققون دخلا من العمل غير المباشر في هذا القطاع كالعاملين في تسويق وبيع المنتجات الزراعية، مما يعني أن هذا القطاع سوق المنتجات قطاعات أخرى في الاقتصاد. أما على مستوى الدول فالقطاع الزراعي يساهم بنسب متفاوتة في الدخل الوطني للعديد من الدول بل إن بعض الدول تعتمد على هذا القطاع في جزء كبير **(عبد القادر، 2019/2018، صفحة 6)**

3- مصدر رزق وفرص عمل كبيرة

تُعدّ الزراعة مصدر دخل رئيسي للعديد من الأفراد، إذ يعتمد ما يُقارب 70% من الأشخاص على الزراعة كوسيلة للعيش وكسب المال بشكل مباشر، ويعود الارتفاع في هذه النسبة إلى عدم توفّر أنشطة أخرى لاستيعاب النموّ السكّاني المتزايد، وعلى الرغم من ذلك فإنّ مُعظم الأفراد في الدول المُتقدّمة غير منخرطين في القطاع الزراعي(The Importance, 2019, p. 4)

تُوفّر الصناعات الزراعية العديد من الوظائف في العديد من المجالات؛ سواء أكان الشخص مزارعاً، أو حصّاداً، أو فنيّ آلات زراعية، أو عالم نباتات، كما يُعدّ إنشاء شبكات للري، ونظام للصرف الصحي وغيرها

ممّا يتعلّق بالزراعة من الأمور التي تُساهم في توفير فرص عمل أكبر للقوى العاملة، وتقليل مُعدّلات البطالة في الدول النامية ممّا يُساهم في الحدّ من الفقر، و يجدر بالذكر أنّ الزراعة تُعتبر عند الكثير من الحضارات والثقافات أسلوب حياة وليست مهنةً فقط .

4- تحقيق الأمن الغذائي: إن مفهوم تحقيق الأمن الغذائي يتطلب توفير المواد الغذائية بكميات كافية للطلب عليها من جهة، وكذا نوعية هذه المواد وسلامتها .(محمد ب.، 2012، صفحة 200)

5- استخدام المنتجات الصناعية: يقوم القطاع الزراعي باستخدام كثير من المنتجات الصناعية كمدخلات إنتاج مثل صناعة الأسمدة والمبيدات و الجرارات، ومختلف الآلات الفلاحية، ومن ثمة فإن تنمية القطاع الزراعي يتبعه تنمية في معظم الصناعات خاصة ما يعرف بالصناعات الزراعية . (محمد ب.، 2012، صفحة 200)

6- مصدر للتبادل الدولي والتجارة الدولية

تُشكّل المنتجات الزراعية مثل السكر، والشاي، والأرز، والتوابل، والبُن، وغيرها من المواد الغذائية العناصر الرئيسية لصادرات الدول التي تعتمد على الزراعة، إذ إنّ الممارسات التنموية للقطاع الزراعي تُساعد على تقليل الواردات، وزيادة الصادرات بشكل كبير ممّا يُساهم في تقليل المبالغ المدفوعة للدول الأُخرى، وتوفير النقد الأجنبي، كما يُمكن استخدام هذه المبالغ في استيراد المواد الأساسية الأخرى، والآلات، والمواد الخام، والبنية التحتية التي تساعد على تنمية اقتصاد البلد .

المطلب الثاني: التنمية الزراعية

الفرع الأول: مفهوم التنمية الزراعية:

هناك عدة تعاريف للتنمية الزراعية نذكر أهمها في ما يلي:

1- عرفت بأنها العملية التي يتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن.

إذا التنمية الزراعية هي عملية إدارة لمعدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية ، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي المزروعة أو من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي (رفعة، 1998، صفحة 11)

2- تعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الاقتصادية، فقد عرفت على أنها "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية، فهي عملية إدارة المعدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي المزروعة أو من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي (سفيان، 2014، صفحة 6)

3- كما عرفت على أنها : "عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية المستصلحة أو القابلة للزراعة عن طريق قيام الجهات الحكومية بالتنمية الزراعية الأفقية من خلال تزويدها بالبنية الأساسية اللازمة

للاستثمار فيها، أو من خلال التنمية الزراعية الرأسية التي تقوم على إدخال التكنولوجيا الحديثة في العمليات الزراعية بهدف الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية والمحافظة على التربة وترشيد استغلال المياه وزيادة الإنتاجية ". (د.طالبي و د.صالحي، 2015، صفحة 2014)

4- **كما عرف الدكتور مصطفى الجبلي إستراتيجية التنمية الزراعية بأنها:** "التخطيط بعيد المدى الذي يتضمن تحقيق أهداف إستراتيجية ترتكز في نقطتين أولهما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وثانيهما حسن استغلال الموارد المتاحة بما يحقق تعظيم العائد منه (د.طالبي و د.صالحي، 2015، صفحة 214)

الفرع الثاني: أسس التنمية الزراعية

إن إمكانية تحقيق التنمية الزراعية في إطار تنمية اقتصادية شاملة يتوقف على مدى توافر مجموعة من العوامل؛ على غرار مقدار وتوزيع الاستثمارات ومعدل تكوين رأس المال ومستويات التكنولوجيا للإنتاج وحجم الأسواق وحجم السكان ومواصفاتهم الديموغرافية. وبالتالي فإن نجاح عملية التنمية الزراعية والقدرة على تحقيق أهدافها يتطلب توفير مجموعة من الشروط الضرورية؛ ومن أهمها : (عائشة، أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية، 2020/2019، صفحة 33)

1- توافر الأسواق اللازمة لاستيعاب الزيادة في الإنتاج الزراعي؛ وذلك من خلال العمل على زيادة الطلب الفعال على المنتجات الزراعية، وخلق نظام تسويقي متطور وحديث وزرع الثقة لدى المزارعين في ذلك النظام.

2- التحديث المستمر للتكنولوجيا الزراعية؛ وهو ما يتحقق بالاعتماد على نتائج البحوث العلمية في مختلف الطرق والوسائل المتبعة في تأدية الأنشطة الزراعية لتطويرها بما يضمن الزيادة الملموسة في الإنتاج الزراعي أو التخفيض المحسوس في التكاليف الزراعية.

-3- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي الكفيلة بالتحسين الكمي والنوعي له، وتسهيل وصولها للمزارعين.

4- توفير الحوافز الاقتصادية للمزارعين، وذلك لربط زيادة الإنتاج الزراعي بتحسين المستوى المعيشي للمزارعين من خلال زيادة الدخل الزراعي الحقيقي.

-5- توفير وسائل النقل والمواصلات المناسبة. (عائشة، أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية، 2020/2019، صفحة 34)

المطلب الثالث: نماذج و أهداف التنمية الزراعية

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى كل من نماذج التنمية الزراعية بالإضافة إلى الهدف منها

الفرع الأول: نماذج التنمية الزراعية

أولا: نموذج الحفاظ على التربة و نموذج الأثر الصناعي

1 - نموذج الحفاظ على التربة : (عزاوي، 2005، صفحة 63)

إن تطور علوم التربة أكد أن المواد العضوية قد تستفيد، وعليه فإن أي نظام للزراعة يسعي أن يهتم باستعادة ما تفقده التربة من محتوياتها و هو ما يسمى بمبدأ الصيانة و قد شمل مبدأ الصيانة فيما بعد المكونات العضوية

و المعدنية ثم ظهر نظام جديد في انكلترا أدى إلى النهضة الزراعية أدخلت بموجبه زراعة المحاصيل بالتناوب و ترتب عليه نوع من التكامل في المحاصيل الزراعية.

و يعد ظهور نموذج التربة الأساس العلمي الحسابات مبدأ تناقص العائد لرأس المال و قوة العمل" الذي تبناه الاقتصاديين الانكليزيين مالتس و ريكاردو و نتيجة تداخل في المبادئ الخاصة بتحليل التربة مع الآراء الاقتصادية أدى هذا التفاعل مع مرور الزمن مبدأ جديد نرى أهميته في جانب التنمية الزراعية و هو " ندرة الموارد الطبيعية" و الذي يؤكد أن الندرة تزداد مع الزمن مما يعد معوقا للتقدم الاقتصاد إلا أن الإبداعات التكنولوجية قد خففت من هذه المسألة و قام العديد من الاقتصاديين بالتوسع في اقتصاديات الأرض" لترشيد نظريات صيانة التربة و قد أكدت الدراسات التاريخية للزراعة في مناطق مختلفة تقليل الدور للنظرية الكلاسيكية التي اهتمت بدور الأرض الزراعية في التنمية حيث أشارت تلك الدراسات إلى مرونة كافية لما يمكن تقدمه الأرض الزراعية في عملية الإنتاج الزراعي و الانتقال من الزراعة الأفقية إلى الزراعة الكثيفة التي تعتمد على زيادة تكرار الزراعة للأرض بأكثر من محصول واحد ما يسمى بنظام "تعدد المحاصيل " على مدار السنة و أصبح عامل الخصوبة كمتغير معتمد على مدى كثافة استخدام الأرض في الزراعة، بدلا من أن يكون محددا لدرجة الكثافة الزراعية و لكن ما جاءت به نظرية صيانة التربة، إلا أنها غير كافية لإحداث تطور زراعي في الزراعات التقليدية. (عزاوي، 2005، صفحة 64)

2 – نموذج الأثر الصناعي الحضري

لم تعط أفكار للنموذج السابق تفسيرا مقنعا للتنمية الزراعية إلا في حالات محددة يظهر فيها أثر متغيرات الموارد الطبيعية في الإنتاج الزراعي أما تلك العوامل المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية فلم يظهر لها أثر في نمو الإنتاج الزراعي وتطوره في النموذج السابق مما أدى إلى وجود أفكار أخرى تعطي تفسيرا لهذه الظاهرة، و قد كان للأثر الصناعي أهمية كبيرة في تفسير التنمية الزراعية و قد كان الاقتصادي الألماني جوهان هنري فون ثويتن) من الأوائل الذين أكدوا على تأثير هذه النماذج و ذلك من خلال التوصل إلى الحجم الزراعية المثلى و التكثيف المزرعي معتمدا على أفكار ريكاردو و التعمق فيها، وفسر أثر التحضر في تحديد المواقع الزراعية للإنتاج الزراعي و تأثير تلك المواقع على الفن الإنتاجي و التكثيف الزراعي، كما أجرى (شولتز) دراسات لبيان الأثر الصناعي الحضري وإحقاق السياسات السعرية و الإنتاج في التباين الإقليمي ومعدلات التطور في الزراعة الأمريكية معتمدا في تحليله على أن التطور الاقتصادي يحدث في مصفوفة من المواقع الجغرافية و تتسم تلك المصفوفة من المواقع بأنها مواقع (صناعية– حضرية) في تركيبها و أن أفضل المواقع الزراعية من حيث الإنتاج الزراعي هي تلك التي تحيط بالمراكز (الحضرية – الصناعية) و بمعنى آخر أن المراكز المذكورة تقع في وسط مواقع زراعية إن هذا النموذج يعتمد بصورة أساسية مبدأ اللامركزية في المواقع الصناعية.

مما يترتب عليه أن التدفق السكاني من الأرياف يتوزع على عدد من المراكز الحضرية، وربما يحقق هذا النموذج أهداف التنمية الزراعية في البلدان النامية، و ذلك لعدم توافر المتطلبات التكنولوجية في الزراعة النامية. (عزاوي، 2005، صفحة 65)

ثانيا : نموذج الانتشار: يقصد بالانتشار في هذا المجال تبني الأساليب العلمية وتوسيع الطرق الإرشادية في الممارسات الزراعية سواء من خلال العمليات الزراعية أو انتقاء مستلزمات الإنتاج كالبذور المحسنة واستخدام الوسائل المحسنة للإنتاج الزراعي وتطبيق نتائج البحوث الزراعية سواء بالانتشار من منطقة إلى أخرى أو بين البلدان النامية و المتقدمة، وقد أكدت الدراسات أن هناك فروقا واسعة في الإنتاجية الزراعية بين أقاليم مختلفة بالرغم من تشابه كثير من الظروف الطبيعية، فإن هناك فروقا بين الدول النامية و المتقدمة أو كذلك بين بعضها البعض، و هذا ما يؤكد أهمية نموذج الانتشار في التنمية الزراعية، وقد أكد العلماء أن الخبرات المتراكمة للمزارعين تعد الأساس الجوهري في تنمية المزرعة، ثم إن نقل هذه الخبرات إلى المزارع الأخرى يعد بمثابة محطات للبحوث الزراعية أتت من تجارب مؤكدة، يعتمد هذا النموذج على متغيرات خارج الزراعة في مقدمتها مستوى التعليم و أسلوب اتصالات و مدى فاعليته و الصفات الشخصية للمزارعين، وقد اعتمدت كثير من الدول النامية إنشاء أجهزة إرشادية لهذا العرض، ولكن المشكلة أن هذه الأجهزة لا تحمد الأساس الذي تعمل من خلاله و هي الممارسات المناعة المزارعين التي يجب العمل على انتشارها في الإقليم الزراعي، واختبار تلك الوسائل الممكن ممارستها من قبل المزارعين في المناطق و الأقاليم ذات نفس الظروف الطبيعية أو البيولوجية، وقد ترسخ هذا الأسلوب في العديد من دول العالم المتقدمة، وأصبح جزء من مهمة التنمية الزراعية يقع على عاتق هذه الأجهزة الإرشادية في نقل المعرفة الزراعية وانتشارها و تبنى أساليبها من قبل المزارعين في مواقع عملهم المزرعي. (عزاوي، 2005، صفحة 66)

الفرع الثاني: أهداف التنمية الزراعية (عائشة، أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية، 2020/2019، صفحة 32)

تستهدف التنمية الزراعية مجموعة من الأهداف منها الاقتصادية وأخرى اجتماعية وهي :

- ✓ زيادة معدل النمو في الناتج وزيادة الإنتاجية الزراعية ما يؤدي لرفع الناتج الزراعي الذي يدخل ضمن الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.
- ✓ تحقيق الأمن الغذائي الوطني.
- ✓ زيادة الصادرات الزراعية والغذائية وإحلال الواردات.
- ✓ خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى وعلى رأسها قطاع الصناعات الغذائية. رفع المستوى المعيشي للسكان خاصة سكان الأرياف الذين يعتمدون على النشاط الزراعي في معيشتهم وما يتطلبه من تأمين وزيادة الضروريات المأكل والملبس والمسكن فضلا عن تحقيق مستويات ملائمة من التعليم والرعاية الصحية.
- ✓ تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمرة وذلك بتحقيق مستويات أعلى من الناتج المادي واستغلال أمثل للموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية المتاحة.
- ✓ التوسع في الهيكل الإنتاجي الزراعي من خلال استحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة بشقيه النباتي والحيواني، وذلك من خلال التوسع الأفقي والعمودي والعمل على

إدخال الطرق الحديثة في الإنتاج والعمل على تحسين مدخلات العملية الزراعية، فضلا عن توفير خدمات الإرشاد الزراعي.

- ✓ التقدم الاقتصادي من خلال تطوير وتنمية الأساليب الإنتاجية والذي يتأتى من خلال توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة وكذا تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارات، مما يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار ومنه نمو الدخل الوطني.
- ✓ توفير مناصب الشغل ومنه التخفيف من البطالة في المناطق الريفية.
- ✓ . تحقيق العدالة الاقتصادية و التوازن في ميزان المدفوعات والمحافظة على الثروة القومية وتنمية الأقاليم المختلفة في الدولة .

المبحث الثاني: مقومات و إستراتجيات و مقاييس التنمية الزراعية

بعد التطرق في المبحث الأول لأهمية الزراعة و التنمية الزراعية، سنخصص هذا المبحث لبحث مقومات و إستراتيجيات و مقاييس التنمية الزراعية.

المطلب الأول : مقومات التنمية الزراعية

إضافة إلى مقومات التنمية الاقتصادية والمتمثلة في خلق الإطار الملائم للتنمية، وتراكم رؤوس الأموال والموارد الطبيعية، والتكنولوجيا والتقدم التكنولوجي، الزراعية تحتاج إلى مقومات أخرى خاصة بها منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي يتمثل في توفر الثروة النباتية والحيوانية، وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:

أولا: الأراضي الزراعية

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي و على أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانحراف والتصحر والتملح ، وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور هي: (عياش، 2010، صفحة 24)

. محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة (التوسع الأفقي)؛

. محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)؛

. محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي)

ويختلف تطبيق هذه المحاولة من دولة إلى أخرى، فنجد أن الدول المتقدمة تركز على المحور الثاني والثالث وذلك لاعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية، أما الدول النامية لا تزال تعتمد على المحور الأول، مما يجعلها تحتاج إلى استثمارات ضخمة، ليس فقط لاستصلاح الأراضي بل كذلك لتوفير البنية التحتية(طرق، شبكات الري، توصيل الكهرباء، بناء الجسور، ... الخ)، لذا على هذه الدول أن تحذوا حذو الدول المتقدمة

بتطبيقها المحور الثاني والثالث الذي يتيح لها أكبر إنتاجية وأحسن كفاءة لاستخدام الأراضي الزراعية وبأقل تكلفة. (عياش، 2010، صفحة 24)

ثانيا: الموارد المائية

يمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي و تكثيف الزراعة، إن تطور هذا القطاع و تنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له، التي تستغل في الري الفلاحي و توسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى ثلاثة موارد هي: (عياش، 2010، صفحة 26)

* الموارد المائية المطرية
* الموارد المائية السطحية
* الموارد المائية الجوفية

ثالثا– الثروة النباتية

يشكل الإنتاج النباتي، المقياس الأساسي و الجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام؛ وعليه كانت كل السياسات المطبقة في المجال الزراعي تهدف إلى زيادة حجم الإنتاج النباتي و ترقيته.

من أهم المحاصيل التي نركز عليها نجد إنتاج الحبوب، حيث يحتل الصدارة يليه إنتاج الخضر ثم الحمضيات ثم الفواكه الأخرى بعدها تأتي الزراعة الصناعية والكروم وأخيرا البقول الجافة. (عياش، 2010، صفحة 29)

رابعا: الثروة الحيوانية

تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، وتمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما لها من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة، كما يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات و له أهمية اقتصادية باعتباره مجال من مجالات الاستثمار الفلاحي حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، و لهذا هناك اهتمام كبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الزراعية

لا يمكن دراسة استراتيجيات التنمية الزراعية وهي منعزلة إذ يجب أن تدرس وهي تتكامل مع خطط بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، وهذا الوضع يملي الحاجة إلى التوازن بين تدفقات السلع ورأس المال والعمل وبين القطاعات المختلفة ومناطق الاقتصاد الوطني والتوازن في التدفق بين الاقتصاد الوطني وبقية العالم، وتتمثل أهم الاستراتيجيات فيما يلي : (جواد، 2010، صفحة 8)

أولا في مجال توجيه الإنتاج نحو الأسواق المحلية والتصدير

1- تشجيع ودعم تأسيس اتحادات نوعية.

2- إعداد دراسات دورية للاتفاقيات والأسواق المحلية والإقليمية وللأسواق الأجنبية، بواسطة:

- ✓ . إنشاء قاعدة بيانات زراعية وطنية
- ✓ . إعداد دراسة تحليلية للبيانات والمعلومات
- ✓ . إعداد دراسة تحليلية موسعة لتقييم الآثار الجانبية والسلبية للاتفاقيات الدولية؛
- ✓ تقديم الدعم الفني والحوافز المادية للتوسع في إنتاج السلع ذات المردود المرتفع.

3- توجيه برامج البحوث ونقل التكنولوجيا لإعطاء اهتمام خاص للمحاصيل التصديرية.

4- إعداد برامج تدريبية للمزارعين والمتعاملين بهذه المحاصيل. (جواد، 2010، صفحة 8)

ثانيا في مجال تشجيع الصادرات: (جواد، 2010، صفحة 8)

1 - تنمية الصادرات من المنتجات الزراعية بواسطة :

2- توفير تمويل بشروط ميسرة للمصدرين.

3 برامج الترويج الوطنية في الخارج.

4- إعادة النظر في الاتفاقيات المتعلقة بالسلع والنقل والجمارك.

5- إنشاء أسواق متخصصة لعرض وبيع المنتجات الزراعية المعدة للتصدير وإعفاءها من الرسوم

6- تفعيل تشريعات الرقابة على استخدام المبيدات.

7 - إلغاء الضرائب على مدخلات الإنتاج الزراعية وكافة النشاطات المرتبطة بتسويق المنتجات الزراعية.

ثالثا: في مجال تطوير البنية التحتية والخدمات التسويقية

1 - توفير البيئة الاستثمارية الملائمة للقطاع الخاص لامتلاك أو المشاركة في امتلاك وإدارة البنى التحتية الخاصة بالتسويق وذلك من خلال:

- ➢ إقامة البنى التسويقية، سوق مركزي للأغنام والأبقار والحيوانات الحية.
- ➢ الاستثمار في الصناعات الزراعية من خلال تخصيص الأراضي المطلوبة فإقامة هذه الصناعات بدلا من إيجارات رمزية وتوفير الخدمات الأساسية لمواقع هذه الصناعات من مياه وكهرباء ومنحها الإعفاءات الضرورية.

2- امتلاك وإدارة أسطول نقل حديث وتوفير التسهيلات الضرورية للمصدرين في هذا المجال.

3- تنظيم المهن في مجال تسويق المنتجات الزراعية. (جاك، 1986، صفحة 240)

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الزراعية

انطلاقا من استهداف التنمية الزراعية لتوليفة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فإن قياس مستوى تحقيقها يستمد من مدى تحقق تلك الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على حد السواء، وعليه فإن التنمية الزراعية تقاس من خلال مجموعة من المؤشرات منها الاقتصادية التي تهتم بالجانب الاقتصادي للتنمية الزراعية، والمؤشرات الاجتماعية التي ترصد مدى التطور الذي تحقق في الجوانب المختلفة للحياة الاجتماعية لسكان الأرياف

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية (عائشة، أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية، 2020/2019)

من أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن قياس التنمية الزراعية من خلالها ما يلي: (عائشة، أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية، 2020/2019)

1. **مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:** وهو يقيس الوزن النسبي للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، ويتم حسابه على طريق قسمة إجمالي الناتج الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي مضروبا في مائة (د.طالبي و د.صالحي، 2015، صفحة 223)

2- **نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي:** يمكن من خلال هذا المقياس التعرف على التغير في نصيب الفرد من الناتج الزراعي الإجمالي بين فترة زمنية وأخرى مع عدم تحييد عامل الزيادة السكانية، ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق (د.طالبي و د.صالحي، 2015، صفحة 224)

3- **إنتاجية العمل الزراعي:** يقيس هذا المؤشر كمية أو قيمة الإنتاج الزراعي بالنسبة لعنصر العمل الزراعية، ويعبر عنها:

بإنتاجية العامل الزراعي إذا ما تم قسمة الإنتاج الزراعي (كما أو قيمة) على عدد العمال العاملين في القطاع الزراعي، و إنتاجية العمل الزراعي إذا كان مقام النسبة هو.

أو

4. **معدل الميكنة الزراعية:**

يقيس هذا المؤشر مستوى إدخال الآلات الزراعية في النشاط الزراعي، وهو إذا يعكس الكفاءة التقنية للقطاع الزراعي ويعبر عنه :

عدد الآلات – (آلة الحرث آلة البذر، آلة الحصاد،... الخ)– نسبة المساحة المزروعة (1000 هكتار) .

5. **القيمة المضافة في القطاع الزراعي:** (عائشة، أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية، 2020/2019)

وهو يقيس الإنتاجية الزراعية ككل ويتم حسابه كالآتي :

قيمة الإنتاج الزراعي الإجمالي – قيمة المستلزمات الوسيطية.)

الفرع الثاني: المؤشرات الاجتماعية (د.طالبي و د.صالحي، 2015، صفحة 226)

1.**نسبة السكان المعرضين لسوء التغذية** يعكس المؤشر نسبة السكان المعرضين للإصابة بأمراض سوء التغذية من إجمالي السكان.

2. **رفع مستوى معيشة الأفراد في المناطق الريفية:** هو مؤشر مركب يعكس مدى تطور المستوى المعيشي لسكان الأرياف بغرض الكف من النزوح الريفي نحو المناطق الحضرية، ويشمل بذلك تقليص الفقر والجوع والآفات الاجتماعية وتوفير الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات التي تساهم في تحسين معيشة الأفراد في المناطق الزراعية.

3 **نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني:** حيث يعبر عن معدل الفقر الوطني بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر والذي يعتمد في تقديراته على الدراسات الخاصة بميزانية الأسرة في الدولة. (التقرير، 2007، صفحة 33)

4. نصيب العامل المزارع من الأراضي الزراعية يعكس هذا المؤشر مدى كثافة العمالة الزراعية نسبة إلى مساحة الأراضي الزراعية المتاحة من ناحية، كما يوضح مدى استخدام التقنيات الحديثة التي توفر استخدام العنصر البشري في عمليات الإنتاج الزراعي من ناحية أخرى

5. **نصيب الفرد الريفي من الأراضي الزراعية:** يقيس هذا المؤشر مدى كثافة السكان في المناطق الريفية، والذي يأخذ قيما أقل كلما زاد التعداد السكاني في الأرياف، إلا أنه وفي ظل النزوح الريفي وانخفاض نسبة السكان الريفيين إلى إجمالي عدد السكان، قد يحافظ هذا المؤشر على استقراره نسبيا لبعض الفترات الزمنية المتعاقبة. (عائشة، أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية، 2020/2019)

المبحث الثالث:أراء و نظريات في التنمية الزراعية

بعد التطرق في المبحثين الأول والثاني لأهمية الزراعة و التنمية الزراعية، و مقوماتها و إستراتيجياتها و مقاييسها، سنخصص هذا المبحث لبحث آراء و نظريات حول التنمية الزراعية.

المطلب الأول : أراء ونظريات المدرسة الكلاسيكية

وبعد استعراض أهم الاتجاهات التي سارت فيها نظريات التنمية ، سوف نحاول فيما يلي استخلاص وجهات نظر بعض المفكرين في التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة وصولا إلى تصور عام للنظرية أو للتوجه العام التي تدور حوله هاته الأفكار . (عزاوي، 2005)

1 – **النمو عند آدم سميت : (1723–1790)** تعتبر آراء " آدم سميت المدخل الأساسي لأفكار المدرسة الكلاسيكية وتستطيع من أفكاره التعرف على وجهة نظره ومن بينها آرائه في (محمد و محمد، 2001، صفحة 64)

- **القانون الطبيعي:** ويعني افترض التصرف الرشيد من قبل أفراد المجتمع وسياسة حرية التجارة.
- **تقسيم العمل** حيث يعتبر الأساس لرفع الإنتاجية عن طريق التخصص في أنشطة معينة وخفض الوقت ويتم عن طريق استخدام الآلات والمعدات المتخصصة فيؤكد آدم سميت حاجة الاقتصاد الوطني إلى تراكم رأس المال من أجل التوسع في تقسيم العمل ويضيف قيد آخر على تقسيم العمل في رأيه وهو حجم السوق.
- **تراكم رأس المال** : بعد شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث تتوقف هذه الأخيرة على مدى قدرة الأفراد على الادخار وبالتالي على الاستثمار وتزايد التراكم الرأسمالي في المجتمع يتوقف على تزايد حجم الجزء المدخر من الدخل . (محمد و محمد، 2001، صفحة 65)

علاقات التبادل في المجتمع بالنسبة لأدم سميث :فإنها تدور بين ثلاث فئات تضم الفلاحين والمنتجين ورجال الأعمال فتنمية الزراعة تؤدي إلى اتساع النشاط التجاري والنشاط الحرفي مما يؤدي إلى اتساع السوق) باعتبار حجم السوق في نظر آدم سميت قيد من قيود تقسيم العمل (ويؤدي اتساع السوق إلى احتياج الزراعة إلى مزيد من مستلزمات الإنتاج والتقنية الحديثة فيزداد طلب الفلاحين على منتجات الحرفيين والتجار، ومن هنا فإن التنمية الاقتصادية في وجهة نظر آدم سميت هي مسألة تراكمية فحيث يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه ارتفاع الإنتاجية وخصوصا عندما يتوافر قدر من الطلب الفعال وحجم مناسب من رأس المال مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني ومن بعده يؤثر تزايد الدخل في المادة السكان حيث يعتبر حافزا ودافعا له فيزداد الطلب ويتسع السوق ومن ثم يزداد الادخار وأخيرا فإن تصور آدم سميت المراحل التنمر إلى أن المجتمع تمر بمرحلة التنمية الزراعية ثم تتبعه التنمية الصناعية وأخيرا تتسع النشاطات التجارية وتتكامل الأنشطة الاقتصادية المختلفة . (سالم ا.، 1987، صفحة 68)

2– النمو عند دافيد ريكاردو " : انطلق ريكاردو في تحليله الاقتصادي انطلاقا من كون الزراعة تعد أهم قطاع اقتصادي لكونها تساهم في توفير الغذاء للبشر الذين تتزايد اعددهم، في حين نجد بأن الزراعة ترتبط

بالأرض وهي تخضع لقانون تناقص الغلة، ونتيجة لذلك فقد أشار لإمكانية اجتناب تناقص الغلة من خلال استخدام الأساليب و الطرق والمعدات الزراعية الحديثة، ولهذا تساهم الزراعة في عملية النمو، وارتبطت هذه الفكرة الأساسية بأفكار أخري عند ريكاردو جاءت كما يلي: (سالم ا.، 1987، صفحة 74)

– يقسم المجتمع إلي ثلاث فئات رئيسية، الرأسماليون،العمال وملاك الأراضي، حيث ينشأ عن هذا التقسيم التوزيع النسبي للدخل على هذه الفئات.

– أكد ريكاردو على أهمية الرأسمالي في النشاط الاقتصادي باعتباره يستخدم أحسن الطرق الإنتاجية لتعظيم الربح، وبعد ذلك يعاد استثمار الأرباح في تدعيم المشاريع القائمة أو إنشاء مشاريع جديدة.

– اعتبر بأن الربح يشكل نسبة معتبرة من الدخل الوطني، وعليه فكلما زادت الأرباح زاد معدل تراكم رأس المال وبالتالي زيادة الاستثمارات مما يؤدي في الأخير إلي حدوث نمو وتقدم اقتصادي.

– أشار ريكاردو لأهمية تقسيم العمل و التخصص الدولي وفقا للمزايا النسبية على نمو الاقتصاد وزيادة معدل التبادل الدولي، كما تطرق لعدم ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أكد أيضا على أهمية تخفيض الضرائب خصوصا في القطاع الصناعي بهدف دعم وتشجيع الرأسمالي. (عمار، 2018)

3– أسس النمو عند المدرسة الكلاسيكية :

لقد صاغت المدرسة الكلاسيكية عدة أسس نظرية لعملية النمو، و يمكن استقراء هذه الأسس كما يلي : (عزاوي، 2005، صفحة 45)

1. إعادة اكتشاف مفهوم الفائض الزراعي، ثم وظيفة كمحور ارتكازي لعملية النمو الاقتصادية على المستوى الوطني و من ثم فإن القطاع الزراعي هو المحرك الأول لعملية التنمية
2. اعتبار أن أجر العامل الزراعي يعادل أجر الكفاف حيث زيادة الفائض الزراعي الفعلي يؤدي بشكل غير مباشر إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي كمعيار أساسي للتنمية.
3. القطاع الزراعي يتسم بالبطالة المقنعة، حيث الانتاجية الحدية للعمل الزراعي تعادل الصفر .
4. إن هذه المدرسة لم تعط أي اهتمام حقيقي للتنمية الزراعية على الرغم من افتراضها بأن القطاع الزراعي هو المحرك الأول لعملية التنمية.
5. إن المدرسة الكلاسيكية للتنمية الزراعية ترفض تعادل الأجر في كل من القطاع الزراعي والصناعي مع أجر الكفاف

المطلب الثاني : نظريات النمو الغير المتوازن و نمو المتوازن

أولا : نظرية النمو المتوازن كان معظم ما تضمنته التحليلات السابقة و مدخلات التحليل لهذه النظرية إضافة إلى نظريات النمو المتوازن حيث بدأت نظرية النمو غير المتوازن " هيرشمان (HIRCTIMAN) من حيث انتهت النظرية الكلاسيكية من الرهان على القطاع الصناعي وقضية التشغيل الكامل ومحدودية دور القطاع الزراعي في مرحلة التنمية، وإن انطلاق حافز النمو غير المتوازن يصبح هو المخرج الاستمرار عملية التنمية حيث تزداد معدلات نمو القطاع الصناعي بشكل متسارع تسمح بـ: (عزاوي، 2005، صفحة 49)

– إعادة تعديل معدلات التبادل الصباح السبع الزراعية مما يسمح بإحداث تراكم داخل القطاع الزراعي كمقدمة للتنمية الزراعية الرأسية.

ب استيعاب جزء أكبر من العمالة الزراعية في النشاط الصناعي، ومن ثم يتحول القطاع الزراعي إلى قطاع محدث، ونظرية هيرشمان أبقت على فرضية إخضاع النشاط الزراعي لدالة إنتاجية متناقصة الغلة. ومن هنا افترضت أن خفض حجم العمالة الزراعية هو أحد شروط التنمية الزراعية الرأسية.

ولقد لاقت هذه النظرية الكثير من الانتقادات خاصة ما يتعلق الخفض العمالة الزراعية، نتيجة لهاته الانتقادات صاغ الكيتريون النماذج النمو المتوازن. (عزاوي، 2005، صفحة 50)

ثانيا : نظرية النمو الغير المتوازن

إن من أبرز هذه النماذج نموذج Domar و نموذج Hoarrod و نموج Kaldor .

حيث وضع هارود مجموعة من الافتراضات تشير إلى أن :

- الادخار الصافي يمثل نسبة ثابتة من الدخل فيكون الادخار دالة للدخل.
- يتوقف الاستثمار على معدل الزيادة في الدخل أو السرعة التي ينمو بها الناتج.

أما دومار فانشغل بكيفية الوصول إلى معدل نمو الدخل الوطني يحافظ على مستوى العمالة الكاملة ،

أما بالنسبة لكالدور، فقد اعتبر التقدم التكنولوجي ضمن المتغيرات الداخلية لنموذج النمو، وقيمة الأفكار التي جاءت في النماذج الثلاثة هي : (عبد الوهاب، 2000، صفحة 47)

- التأكيد على أن النمو المتوازن يعني تماثل معدلات الدخل والاستثمار وعرض العمل في ظل التشغيل الكامل، وأهميتها من منظور التنمية تكمن في :
- التصريحات الرقمية التي جاءت في دراسة هارود و التي أشارت إلى أن معدل الاستثمار ينبغي أن يقترب من حوالي 25% في حين المعامل الحدي لرأس المال يعادل حوالي 3 و بالتالي فإن معدل النمو المرغوب للدخل يؤول إلى (5%) .
- النتائج الفعلية التي ترتبت على السياسات التي اعتمدت نموذج هارود – دومار و خاصة النتائج التي شهدها القطاع الزراعي .
- التأويلات التحليلية لنموذج كالدور و التي تربط بين التضخم و التنمية الزراعية .

إلا أن النتائج التطبيقية للنموذج جاءت بانعكاسات سلبية على التنمية الزراعية في إطار العلاقات القطاعية الزراعية و الصناعية، حيث ارتفع معدل الاستثمار الصناعي بـ 27% لكن معدل الاستثمار الزراعي تراجع إلى حوالي 8% وهكذا انتهت تطبيقات النموذج إلى التأثير سلبا على التنمية الزراعية من خلال : (عبد الوهاب، 2000، صفحة 50)

- ❖ إعادة توزيع الاستثمار لغير صالح قطاع الزراعة
- ❖ –نمو الناتج الزراعي بمعدل يكافئ تقريبا معدل نمو السكان

- زيادة متوسط الدخل الفردي للسكان الزراعيين بمعدل يقترب من حوالي 3, 1 % (وهو معدل أقل من المقدر 2.2%.

و جاءت الإحصاءات والدراسات لتؤكد هذه النتائج المعاكسة، فلم يتجاوز متوسط نسبة الاستثمار الزراعي الاستثمار الكلي في بلدان العالم الثالث حوالي 12,3% في مقابل 45% للاستثمار الصناعي و تم التضحية بالتنمية الزراعية (عزاوي، 2005، صفحة 50)

المطلب الثالث : نظريات الحديثة في التنمية الزراعية

ظهرت منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي اتجاهات حديثة تسعى إلى إعادة تشكيل مفهوم التنمية الزراعية عبر نظريات ورؤى تحليلية جديدة، وارتبطت هذه النظريات بأسماء مثل: BARRO,ROMER,LUCAS و آخرون اهتمت بداية بزيادة الإنتاجية المتوسط الحقيقية للعمل الزراعي مع خفض معدل زيادة الأسعار الزراعية كمعيار أساسي للتنمية الزراعية. و تعود أهمية زيادة الإنتاجية الحقيقية لمعمل الزراعي كمعيار أساسي لتنمية الزراعة الرأسية إلى أن رفع مستوى الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعي يسمح باستيعاب جزء أكبر من العمالة الزراعية دون التضحية بنسبة الربح / رأس المال عند مستوى التوازن ، فعند مستوى التوازن (الأجر = قيمة الإنتاجية الحدية للعمل) تبلغ نسبة الربح / رأس المال أقصاها، ولكن في دورة النشاط الزراعي فإن فائض العمل (الأجر > قيمة الإنتاجية الحدية) قد يلتهم جزءاً من الأرباح، ومن ثم فإن زيادة إنتاجية العمل قد تساعد على استيعاب مزيد من العمالة الزراعية فى وضع توازني لا يؤثر سلبا على معدل أربحية رأس المال الزراعي . (الدكتور، 1998، صفحة 30)

1. أن زيادة معدلات الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعى بمعدلات بطيئة يقود سريعاً إلى وصول الإنتاجية الحدية لرأس المال الزراعي إلى مستوى التوازن= سعر الفائدة) ، أي إن تباطؤ معدلات نمو الإنتاجية المتوسطة للعمل يقود في مراحل تالية إلى تباطؤ معدلات نمو التكثيف الرأسمالي، وبالتالي تتقلص إمكانية استيعاب مزيد من العمالة الزراعية، باعتبار أن التراكم الرأسمالي في القطاع الزراعى ليس بالضرورة تراكما إحلاليا للعمل . (الدكتور، 1998، صفحة 31)
2. أن العمالة في المزارع في الصغيرة تتفوق نسبيا على العمالة في المزارع الكبيرة، وبالتالي فإن زيادة إنتاجية العمل قد تقود إلى معدلات نمو في المزارع الصغيرة تتجاوز معدلات النمو في المزارع الكبيرة، وهي ديناميكية قد تثمر في مداها آليات لمكافحة الفقر.
3. أن الزراعة الحديثة تفترض وجود شبكة من الخدمات العلمية والفنية، وهذه الشبكة تضم علماء وباحثين وفنيين وإرشاديين ... إلخ، وهؤلاء بدورهم يمثلون بجانب العمالة الزراعية المباشرة ما يطلق عليه MOUNER مسمى كتلة العمل، وبمقدار زيادة إنتاجية هذه الكتلة، بمقدار الحكم على كفاءة إدارة عملية التنمية الزراعية، وفى السياق .. فلقد أوصى MOUNIER بضرورة زيادة إنتاجية العمل الزراعي المباشر بمعدل 2.7 سنوياً (الدكتور، 1998)

4. المعدل الذي اقترحه MOUNIER لزيادة إنتاجية العمل الزراعي (٢,٧) يمكن التدليل عليه باعتباره أدنى معدل مرغوب لنمو هذه الإنتاجية وفقاً للنسق التحليلي التالي :

- إن معدل نمو التكثيف الرأسمالي أكبر من الصفر، وبالتالي فإن معدل نمو رأس المال الزراعى أكبر من معدل نمو العمالة الزراعية . (الدكتور، 1998، صفحة 33)
- إن معدل نمو قوة عرض العمل الزراعى أكبر من معدل نمو العمالة الفعلية، الأسباب تعزى مباشرة إلى ظاهرة البطالة المقنعة والبطالة الجزئية في القطاع الزراعي
- إن معدل نمو السكان في المناطق الريفية ومع استشراء ظاهرة الفقر يقترب من حوالى 3% أى إن السكان يتضاعفون كل 25 عاما تقريباً.
- وفي ظل الفقر المدقع، فإن الآباء يدفعون بأبنائهم إلى سوق العمل عند سن السابعة، وبافتراض أن المرأة فى حالة بطالة إرادية، فإن معدل نمو عرض العمل سوف يرتفع إلى حوالي 5.7 %

و حتى تكتمل أبعاد التحليل لابد من الاقتراب من قضية مكافحة الفقر في المناطق الريفية، فمكافحة الفقر هو من أهم أهداف التنمية الزراعية و بالتالي لابد من تنمية القدرة الإنتاجية للعمال المعدمين و مكافحة الفقر في أوساطهم وذلك عن طريق قيام الدولة بدورها في تعميم البنية الأساسية للزراعة الحديثة و التدخل لتصحيح الخلل في سوق العمل الزراعي في بلدان العالم الثالث حيث لا توجد نقابات عمال فعالة أو تعاقدات أو تأمينات اجتماعية و كذلك لابد من القيام بعملية الإصلاح الاقتصادي عن طريق إجراءات التكييف في القطاع الزراعي (أساسيات التنمية الزراعية). (عزاوي، 2005، صفحة 56)

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق، وما تم عرضه من معلومات حول السياسة الزراعية والتنمية الزراعية من مفاهيم وأهمية وأهداف يمكن القول أن الزراعة لها دور كبير وبالغ الأهمية في أي بلد كونه الركيزة الأساسية لتنوع الاقتصاديات والخروج من حالة التخلف إلى حالة التقدم، خاصة وان كانت سياسات ناجحة وممنهجة تتماشى مع الموارد التي تملكها واستغلالها أحسن استغلال عن طريق الوسائل سواء مادية أو بشرية.

بالإضافة إلى أنها تساهم في تنويع الصناعات والصادرات وجلب الاستثمارات الأجنبية، وتساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي لسكان وتقليص حجم البطالة عن طريق توفير مناصب الشغل، وعلى العموم فان السياسة الزراعة لها علاقة متكاملة مع التنمية الاقتصادية وهو ما ضروريتان لبناء اقتصاد أي دولة

الفصل الثاني : طرق تمويل التنمية الزراعية

التمهيد:

شهد القطاع الزراعي في الجزائر تطورا كبيرا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نظرا لأهميته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية كونه يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتخفيف البطالة وتنمية الصادرات والتخفيف من التبعية وذلك عن طريق وضع إستراتيجية فعالة لتنمية القطاع الزراعي وتجاوز العقبات التي يعاني منها، ونسعى من خلال هذا الفصل لمعرفة واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني و دور التمويل المصرفي في تطوير هذا القطاع

المبحث الأول: التنمية الزراعية في الجزائر

تُعدّ الجزائر من الدول التي تمتلك إمكانات هائلة للتنمية الزراعية، وذلك بفضل موقعها الجغرافي و مناخها المتنوع و مساحاتها الزراعية الشاسعة. و منذ استقلالها، بذلت الجزائر جهودًا كبيرة لتحقيق التنمية الزراعية و تحقيق الأمن الغذائي.

و في هذا المبحث، سنناقش واقع التنمية الزراعية في الجزائر، ومسارها التاريخي و ما فعلته الجزائر من أجل النهوض بهذا القطاع

المطلب الأول : المسار التاريخي للتنمية الزراعية في الجزائر

تميز الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بحالة اقتصادية و ديمغرافية خطيرة ، إذ انخفض الناتج القومي بحوالي الثلث ، و ذلك نتيجة للهجرة الجماعية المقصورة من الأوروبيين ، و خصوصا من الفنيين والإطارات في مختلف القطاعات ، من اجل ضرب الاقتصاد الوطني . و أمام هذا الوضع استولى العمال والفلاحون على المؤسسات والمزارع الشاغرة دون تدريب أو تكوين وباشروا في تسييرها ، ثم جاء دور الدولة بعد ذلك لتتدخل في سن قوانين تشريعات و البرامج الإصلاحية منذ الاستقلال و التي سوف نمر بها بالتدريج :

أولا: التسيير الذاتي :

* **الفترة ما بين 1962 إلى عام 1967**، كانت بمثابة النشأة إذ بعد استيلاء الفلاحين على الأراضي ، جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصيغة القانونية الرسمية عليها ، ثم تم توكيل هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بتولي الإشراف على كل التعاملات الفلاحية ، و بذلك أصبحت الدولة تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع. (هاجر، 2018، صفحة 58)

* **الفترة من 1967 الى عام 1975** ، اتخذت الجزائر إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية للتخفيف من المركزية الإدارية التي كانت تميز المرحلة السابقة ، حيث استبدل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحيه ولائية تختص في مجالات جغرافية مهنية محددة ، كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة ، وتكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية الأولى و البنك الوطني الجزائري من جهة الثانية. كما أنشئ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه الجهوية ، مهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها ، كما تم في هذه المرحلة تبسيط نظام التسويق ، وذلك بإنشاء دواوين وطنية لهذا الغرض و توحيد جهاز التمويل بتخصيص مصالح لذلك على مستوى البنك الوطني الجزائري ، وقد ركزت هذه المرحلة على إنشاء هياكل جديدة تهدف إلى تأمين أسلوب تنظيمي فعال ، دون إيلاء عناية بتوفير الشروط لتحقيق استقلالية تسيير فعالة. (هاجر، 2018، صفحة 59)

* **الفترة من 1973 الى 1975** ، الإجراءات السابقة لم تساعد على خلق محيط إقتصادي يعمل على تقدم وتطوير المزارع ، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية بهدف تجاوز التعقيدات البيروقراطية التي صارت تحد من فعالية العمل، حيث عملت تلك الإصلاحات على إلغاء منصب المدير المعين ، فأصبحت بذلك كل القرارات تتخذ من طرف الجمعيات العامة للعمال والفلاحين ، إلى جانب تخفيض أسعار وسائل الإنتاج و وضعها تحت

تصرف الفلاحين مباشرة ، كما تم خفض الفائدة على قروض المزارع المسيرة ذاتيا ، ورفع أسعار المنتجات الزراعية.

التسير الذاتي من الناحية العملية كان فاشلا، عندما باشر عمال التسير الذاتي عملهم طبقا لقرارات 22 مارس 1963 لم تكن لديهم الخبرة المهنية و الوعي الضروريين لتسير قطاع زراعي حديث ، كما أن العمال كانت تنقصهم التربية والتعود على نظام العمل الجماعي المنظم الدائم ، بالإضافة إلى مشكلة تداخل وظائف و هيئات التسيير و هي مشكلة تتعلق بالهيئات التي يقوم عليها النظام ، فقد كانت الاختصاصات غير واضحة بالنسبة لهيئة عمل لجنة التسيير فالمدير بعيد عن رقابة الجمعية العامة ، كذا الصراع بين العمال الموسميين و العمال الدائمين.

ثانيا مرحلة الثورة الزراعية

1-جاءت هذه المرحلة كنتيجة للوضعية التي آلت إليها الفلاحة في البلاد وعليه صدر ميثاق الثورة الزراعية في 14/07/1971 وشُرع في تطبيقه خلال شهر جوان 1972 وقد جاء في المادة الأولى من قانون الثورة الزراعية ما يلي: "**الأرض لمن يخدمها، ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها**، وبموجب هذا القانون تم منح الأراضي للفلاحين المحرومين وذلك سواء أكانت الأراضي تابعة لملكية الدولة أو البلديات أو الأراضي المؤممة، ونشير انه بلغت الأراضي الموزعة مليون هكتار منها تعاونيات زراعية بلغت نحو 7000 تعاونية تقريبا. (د.حاوشين، 2014، صفحة 104)

وسبب فشل الثورة الزراعية هو تنحي الدولة عن منح المساعدات للفلاحين وهذا بسبب تحديد الملكية، كما أدت عدم المتابعة الصارمة لتطبيق السياسة الزراعية إلى تفشي اللامبالاة والإهمال والاستهلاك الذاتي للأراضي مما نتج عنه خسارات متكررة وعجز دائم للوحدات الإنتاجية التي أصبحت تحت وصاية البنك، وقد عاد الاهتمام بالقطاع الزراعي في فترة الثمانينات أين تم إنشاء البنك الفلاحي للتنمية الريفية سنة 1982، وفي المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 الذي سمي قانون استصلاح الأراضي و قانون المستثمرات الفلاحية. (طالبي و صالحى، 2015، صفحة 216)

2- القطاع الخاص وهو قطاع مهم في الفلاحة الجزائرية وينقسم من ناحية التقنيات والوسائل المستخدمة إلى قسمين هما : قطاع خاص تقليدي و قطاع خاص حديث وقد عرف هذا القطاع تقلبات كبيرة منذ الاستقلال بسبب السياسات المعتمدة من طرف الدولة، وبعد 1966 عملت الدولة على تدعيمه، وتقديم القروض ليساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد وكذلك تحسين مستوى معيشة الفلاحين، و بعد 1971 أي بعد دخول مرحلة الثورة الزراعية اختفت المساعدات، وهذا بسبب تحديد الملكية ثم عاد الاهتمام به من جديد وخاصة في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

ثالثا: المستثمرات الفلاحية

استحدث المشرع الجزائري آلية جديدة لتسير و استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية الخاصة من خلال القانون 1987 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 و هو نظام المستثمرات الفلاحية و الذي يعني وحدة

ترابية مسيرة ومستغلة طيلة السنة من طرف شخص أو عدة أشخاص تنظم وسائل الإنتاج وذلك لخدمة الإنتاج الفلاحي و قانونا تكون ملكا للشخص الذي يستغلها ، و يمكن حصر مجال تطبيق هذا النظام في:

أراضي البلديات والعرش والأراضي التي كانت خاضعة لنظام التسيير الذاتي في الفلاحة و الأراضي التي لا وارث لها و لا مالك لها و الأراضي المؤممة في المادة 81 من الأمر رقم 95-26 المعدل والمتمم لقانون التوجيه العقاري أو الأشخاص الذين لا تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون رقم 19-87 إضافة إلى الأراضي التي وضعت تحت حماية الدولة و التي لم يطالب بها أصحابها أو لم تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة 85 مكرر 1 من الأمر رقم 95-26، أما الأراضي المستثناة من تطبيق القانون رقم 19-87 فحسب المادة من هذا الأخير تكمن في المزارع النموذجية ، مؤسسات التكوين و البحث ، معاهد التنمية.

السياسة الزراعية في عقد الثمانينات قد تمثلت في وضع منهجية جديدة لاستغلال الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام ، مع وضع و تطبيق برامج و خوصصتها ، و السعي إلى تنمية الخدمات المساندة وفئات الإنتاج و تعزيز التكامل بين القطاعات المختلفة ، غير أن هذه السياسات لم تكتمل وذلك مع التحولات الدولية خارجيا والتحول نحو التعددية السياسية ، وتطبيق مبادئ الاقتصاد الحر داخليا ، و ذلك بالمرور عبر مرحلة انتقالية أصابها الكثير من المشاكل والصعوبات و زاد من تعقيدها الشلل الكبير الذي مس كل قطاعات البلاد جراء المأساة التي ألمت بالجزائر (هاجر، 2018، صفحة 60)

رابعا: التنمية الزراعية في فترة التسعينات

بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينيات، كان لابد من إعادة هيكلة للقطاع الزراعي، من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 90-25 المؤرخ في 18/11/1990 المتعلق بإعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق. والمرسوم التنفيذي رقم 929-289 المؤرخ في 6/01/1992 الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية. (طالبي و صالحى، 2015، صفحة 220)

وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي قررت الدولة العودة لسياسة الدعم المباشر للفلاحين المنتجين فقط من خلال تخفيض نسبة الفوائد على القروض، وتقديم الدعم اللازم لهم من خلال انشاء صناديق متخصصة لذلك، مع إلغاء الضرائب المفروضة على الفلاحين. (طالبي و صالحى، 2015، صفحة 220)

وفي سنة 1998 تم صدور البرنامج الاستعجالي المتعلق بإصلاح الاراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه، توصيل الكهرباء، شق الطرق... إلخ. وهذا ما أدى إلى إنعاش المناطق الريفية من خلال توفير مناصب شغل جديدة وتوسيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف بهدف استصلاح الأراضي الزراعية .

المطلب الثاني : مساهمة القطاع الزراعي في التنمية في الجزائر

تتنوع مساهمات القطاع الزراعي في دفع عجلة التنمية بحيث تتجلى في أوجه مختلفة وكثيرة، ولعل من بين مساهمات هذا القطاع ما يلي: (فوزية، مذكرةماجستير غيرمنشورة، 1988، صفحة 43)

أولا: مساهمة الزراعة في توفير الغذاء، إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية، وذلك لارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الدخول من جهة، ولمواجهة الزيادة في نمو السكان الطبيعي من جهة أخرى. ولهذا فإن النشاط الزراعي يهدف إلى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان، حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم. ولذلك فإن تأخرها (أي الزراعة سوف يؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا على القطاعات الأخرى، الشيء الذي يتطلب زيادة الإنتاج وذلك ليس لمواجهة الزيادة السكانية فحسب، وإنما أيضا لمواجهة الارتفاع الذي يحدث في الطلب على المنتجات الزراعية الناجم عن الارتفاع في الدخول، وهذا يتطلب جهدا كبيرا وإيلاء عناية كبيرة للقطاع الزراعي الزيادة الإنتاج الغذائي حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة النادرة دائما، والذي يترتب عليه نقص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، وبخاصة تلك الدول التي هي في حاجة إليه لاستيراد الآلات والمعدات وبعض المتطلبات الأخرى التي لا يمكن الحصول عليها محليا للقيام بتنمية صناعية. ولهذا يجب على القطاع الزراعي توفير المواد الغذائية عن طريق زيادة الإنتاج المحلي وليس عن طريق الاستيراد الواسع لهذه المواد معتمدة في ذلك على النقد الأجنبي المتحصل عليه من عمليات تصدير بعض المواد الأولية أو النفطية خاصة وأن مرونة الطلب الدخلية بالنسبة للمواد الغذائية في هذه الدول هي في ارتفاع كبير، إذ تبلغ 6 أو أكثر، مقابل 2 أو 3 في بعض الدول المتقدمة من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ولهذا فإن الاهتمام بتوفير المنتوجات الغذائية محليا يعتبر عاملا مهما في مجال التنمية الاقتصادية، وفي مجال تحقيق الأمن الغذائي، حيث أن السمة السائدة في العالم اليوم هي اختلال التوازن بين احتياجات السكان من المواد الغذائية في كثير من البلدان وبين مقدرتها على إنتاج ما يسد تلك الاحتياجات؛ فعلى مستوى العالم العربي وحده مثلا ارتفع العجز التجاري من 19.9 مليار دولار سنة 2001 ليبلغ 21.4 مليار دولار سنة 2002، كما أن العجز يتفاوت من دولة لأخرى. (جامعة، 2004، صفحة 53)

ففي الجزائر بلغ حوالي 2824 مليون دولار، في حين بلغ حوالي 2335 مليون دولار في مصر . ولهذا فإن بناء قاعدة إنتاجية لتوفير الغذاء أصبح أمرا حتميا في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية، حيث أصبحت تجارة المواد الغذائية من أهم ركائز الاقتصاد العالمي بعد ما كانت تجارة السلع الصناعية هي مطمح جميع البلدان، وفوق هذا وذاك، فقد أصبح الغذاء يستعمل كسلاح يتم الضغط من خلاله على الدول التي تكون في حاجة إليه، من أجل موقف سياسي أو تأييد القضية معينة، ففي ضوء هذه الظروف التي أصبح الأمن الغذائي يحتل أهمية خاصة، فإنه من الضروري وضع خطط زراعية متكاملة تؤدي إلى زيادة المساحة المزروعة ومضاعفة المساحات المروية ورفع إنتاجية المحاصيل إلى أقصى ما يمكن. وكذلك الاهتمام بالمصادر الرئيسية لإنتاج الغذاء وتنميتها والوصول بها إلى الوضع الأمثل أو المقبول في أسرع وقت ممكن، حيث أن البقاء على الوضع

الراهن والمضي بالتنمية بخطوات بطيئة لا يؤدي إلا إلى مزيد من العجز في الإنتاج، ومزيد من المواد المستوردة و مزيد من الاعتماد على الخارج في تأمين احتياجات السكان من الموارد الغذائية بما يعني تبعية غذائية للخارج. (فوزية، مذكرةماجستير غيرمنشورة، 1988، صفحة 44)

ثانيا: المساهمة في تأمين النقد الأجنبي:

يمكن للزراعة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي وذلك من خلال زيادة صادراتها وعن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الإنتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي، وذلك بإحداث تغيير في نماذج الاستهلاك والتحول نحو منتجات غذائية محلية، وذلك لأن اللجوء إلى استيراد المواد الغذائية بشكل كبير يكون عبئا ثقيلا على الطاقة الاستيرادية للدولة، مما يحد من إمكانيات استيراد السلع الرأسمالية وبصفة خاصة المعدات والآلات والتكنولوجيا التي هي من مكونات الاستثمار الرئيسي في قطاع الصناعة. والجدير بالذكر أن القطاع الزراعي يعتبر أحد مصادر للحصول على النقد الأجنبي خاصة في بداية عملية التنمية الاقتصادية، ويمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيدا رئيسيا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن إجراؤها، وهذا يتطلب ضرورة توجيه الجهود نحو رفع الإنتاجية الزراعية، وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج في القطاع الزراعي الشيء الذي يؤدي إلى توسع الصادرات وبالتالي زيادة حصيلة النقد الأجنبي، على أن لا يعتمد التصدير الفلاحي على منتوج واحد أو عدد قليل من المنتوجات، بل يجب تنويع صادرات المنتوجات الزراعية حتى يمكنها أن تلعب دورا فعالا في توفير النقد الأجنبي، وبالتالي تساهم مساهمة فعالة في تمويل المشاريع التنموية. (فوزية، مذكرةماجستير غيرمنشورة، 1988، صفحة 20)

ثالثا: استيعاب القوة العاملة: وهنا يكون من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، وتأكيد خطأ فكرة أرثر لويس، حيث تزامن مع سياسات إفقار القطاع الزراعي تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة وانخفاض نسبة استيعاب القطاع الزراعي للقوة العاملة. كما كانت للظروف الأمنية غير المواتية بالريف خصوصا عاملا مساعدا على الهجرة نحو المدن. غير أن مواصلة سياسات الدعم وما يتمخض عن المخطط الوطني التنمية الفلاحية الذي انطلق منذ سنة 2000 في ظل الاستقرار الحاصل سيشجع على العودة إلى الريف ومواصلة العمل الفلاحي وسوف يساهم في خلق المزيد من فرص العمل بالأنشطة الزراعية والصناعية والتسويقية المرتبطة بالقطاع الزراعي. وذلك من خلال تجنب الفهم الضيق لأنشطة الاستغلال الزراعي وتجنب تركيز الأنشطة المرتبطة بالقطاع في عدد محدود من المدن، وانتهاج بدلا من ذلك إستراتيجية واسعة لأنشطة الإنتاج والتصنيع والإعداد للتسويق على مستوى القرى والأرياف، مما سيساهم في حل مشكلة البطالة بنوعيها المقنعة والسافرة (عثمان و محمود، 1972، صفحة 130)

رابعا :مساهمة الزراعة في تكوين رأس المال،

إن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تنمية كل القطاعات وفقا لإستراتيجية متكاملة ومستمرة، ونظرا لأن الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي في الدول النامية فإنها تلعب دورا كبيرا في توفير رأس المال الضروري لتطوير وتنمية القطاعات الأخرى. وغير خاف أن آية دولة تبذل مجهودات من أجل التنمية تكون في حاجة

ماسة إلى رأس المال لتمويل مشاريع التنمية، وحتما فإن حاجتها ستفوق إمكانياتها المالية، ماعدا في بعض الدول النفطية أو ذات الثروات المعدنية المعتبرة، حيث تساعدها عوائد ذلك في سد حاجاتها من رأس المال، وهذا لن يؤدي إلى الاستغناء عن الزراعة بل يبقى دورها معتبرا في توفير قسط من رأس المال الضروري لذلك، وخصوصا في المراحل الأولى للتنمية. إن الزيادة في الإنتاجية الزراعية تؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية، وهذا يعني الزيادة في الأجور الحقيقية للسكان مما يترتب عنه زيادة في نسبة المدخرات التي توجه إلى تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذه إحدى الطرق التي يسلكها رأس المال في تحوله من الزراعة إلى غيرها من القطاعات الأخرى.

ومن جهة أخرى، يمكن أن يكون القطاع الزراعي مصدرا لتوفير رأس المال وذلك عن طريق فرض الضرائب على القطاع الزراعي وبخاصة الكبير منه، حيث تتولى الدولة استثمار حصيلة تلك الضرائب في تمويل مختلف المشاريع، فمثلا قد ساهم القطاع الزراعي الياباني في العشرين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر (19) بحوالي 80% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، كما كانت الضرائب الزراعية هي المورد الرئيسي للتصنيع والتنمية الاقتصادية العامة في روسيا (عثمان و محمود، 1972، صفحة 131)

المطلب الثالث: مشاكل و معوقات التنمية الزراعية في الجزائر

لقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال العديد من الصعوبات التي أدت إلى ضعف الانتاج و تذبذبه .قد اختلفت هذه المشاكل بين الطبيعية و البشرية و التكنولوجية و من أهم هذه المشاكل و المعوقات نذكر ما يلي:

- التصحر تعد هذه الظاهرة ظاهرة خطيرة في الجزائر حيث انه حوالي 82.7% من مساحة الجزائر متصحرة و 9.7 % مهدد بالتصحر (فوزية، مذكرةماجستير غيرمنشورة، 1988، صفحة 253)
- ضعف التخطيط الاستراتيجي وتكاملية العمل بين الجهات الجكومية والمزارع والقطاع الخاص وغيرها . (Fida'a، 2022)
- المخاطرة العالية وضعف تأمين المزارعين عن أية خسائر خارجه عن الإرادة
- الرسوم والضرائب العالية على مستلزمات الإنتاج الزراعي (بذور ، أسمدة ، مبيدات، ..الخ).
- ارتفاع تكاليف البنية التحتية الضرورية للمزارع من مياه وكهرباء ونقل
- اعتماد الطرق الزراعية التقليدية ومحدودية الطرق الزراعية الحديثة حيث يعكس تخلف الإنتاجية الزراعية الجزائرية لتخلف المستوى التكنولوجي للإنتاج، فما زالت الزراعة تعتمد على وسائل غير نقية بالإضافة إلى عدم شراء تكنولوجيا الحديثة للزراعة ويظهر التخلف بدءا من البذور غير المحسنة وغير الملائمة للبيئة ومشاكل انخفاض المطر، ويمتد التخلف التكنولوجي إلى استخدام الأسمدة ومشاكل الأراضي المالحة ونقص الإرشاد الزراعي في مجال استخدام المعدلات السمادية المثلى. (وردة، 2020، صفحة 73)
- محدودية المصادر المائية في بعض الدول واستنزاف المياه الجوفية وتذبذب كمية الأمطار

- تفتت الملكية الزراعية وتناقصها خاصة الأراضي ذات التصنيف بالجودة العالية وزيادة الزحف العمراني. (Fida'a، 2022)
- عدم الاستفادة من الميزة النسبية لمناطق محددة
- التغير المناخي وزيادة مساحات الجفاف مما يقلل من الإنتاج الزراعي
- ضعف التشريعات الناظمة للقطاع الزراعي (Fida'a، 2022)
- مشاكل التسويق التي هي عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها

وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة.

المبحث الثاني: آليات تمويل القطاع الزراعي في الجزائر

تُعدّ آليات تمويل القطاع الزراعي من أهم العوامل التي تُساهم في تحقيق التنمية الزراعية. و في الجزائر، توجد العديد من آليات تمويل القطاع الزراعي نحاول التطرق غليها من خلال هذا المبحث

المطلب الأول: ماهية التمويل الزراعي

اختلفت تعريفات مصطلح التمويل الزراعي ومن بين التعاريف لها نذكر ما يلي :

1. يقصد بالتمويل الزراعي توفير الأموال اللازمة للقيام بعمليات كالإنتاج وإعادة الإنتاج الزراعي وما يتبع ذلك من أنشطة مثل التخزين، النقل، البيع والتسويق (نورا، 2022)
2. أنه أحد فروع علم الاقتصاد الزراعي الذي يضم القواعد والأسس والنظريات الخاصة بغرض وتدبير وتوزيع وطلب واستعمال الموارد المالية المحددة المقابلة الاحتياجات الزراعية غير المحدودة بهدف تمويل وتطوير الزراعة وتحسين مستوى معيشة مختلف (العليوي و العطوان، 1996، صفحة 16)
3. العلم الذي يبحث في أنسب طرائق تمويل الزراعة بأقل التكاليف. (العليوي و العطوان، 1996، صفحة 17)

المطلب الثاني :سياسات التمويل الزراعي في الجزائر

مرت الزراعة في الجزائر بمراحل شهدت اختلافها في تطبيق سياسات التمويل الزراعي نذكر أهمها:

أولا : تمويل القطاع الزراعي في ظل إصلاحات سياسة التمويل

تتمثل في :

1. الإصلاحات المصرفية وتعديل قواعد التمويل :

شرعت الدولة بإعادة هيكلة القطاع الزراعي بما يتلاءم مع الوضع الجديد فأصدرت قانون 87 19 المؤرخ في 8 / 12 / 1987 الذي يتم بموجبه حل المزارع اشتراكية وتوزيع ممتلكاتها على عمل القطاع الزراعي في شكل مستثمرات فلاحية فردية وجماعية، كما قامت بإلغاء مرسوم الاستفادة بالأراضي الزراعية بموجب قانون

الثورة الزراعية بمرسوم رئاسي رقم 25 90 المؤرخ في 18 / 11 / 1990 الذي كان يدعو إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها ومع التنظيم الجديد للقطاع الفلاحي تحذف وصايا الدولة وبالتالي فإن أفراد المزرعة هم المسؤولين عن تسيير مزارعهم .

وحتى تشكل البنوك محور التنمية الاقتصادية كما هو منتظر منه ، عليها أن تتكيف أولا مع المحيط الاقتصادي الجديد الذي صنعته الإصلاحات، ثم عليها أن تضاعف من دورها في الوساطة المالية، وأن تهيئ الظروف الموالية التي تسمح للوحدات الإنتاجية (الزراعية (العامة والخاصة الحصول على الائتمان اللازم لتمويل مشاريعها في الوقت المناسب والعمل على تبسيط إجراءات منح الائتمان. (الطاهر، 1990، صفحة 78)

ومن أجل تطبيق قواعد اقتصاد السوق، تعرف إجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الزراعي تحويلات عميقة وجذرية، تجسدت من خلال صدور مختلف النصوص القانونية خاصة قانون النقد والقرض والقواعد الوقائية ابتداء من سنة 1991 في ظل إلغاء التمويل الأوتوماتيكي، إذ أصبح طالب القرض يعتمد على دراسة دقيقة وشاملة، هذا يجب الاعتماد على المعايير التقليدية يمنح القروض في اقتصاد السوق مثل : نسبة الملائمة السيولة ضمانات التسديد توزيع المخاطر وتغطية المخاطر، فبدلا من رفع التمويل الذي يمكن أن يفسر بعدم كفاءة البنك التجاري من جهة والمشاركة في إفلاس الوحدات الإنتاجية، يصبح البنك التجاري مجبر على تسيير الخطر الناتج عن التمويل وتغطيته قدر الإمكان بضمانات حقيقية أو شخصية، فالتحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة أدى إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بما يتماشى مع الظروف الجديدة، حيث تم إدخال الحراسة المالية والاقتصادية للمشاريع قيد التمويل سواء كانت مشاريع استغلال أو استثمار، كما اشترط البنك تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة حتى يتمكن من تجنب المخاطر المحتملة، أي أن البنك أدخل عنصر المخاطرة في الدراسة الملفات القروض، وإذا أن الدولة لم تعد تضمن العمليات البنكية ضد المخاطر المحتملة وبذلك فقد أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل والتي لم يكن يشترط البنك في النظام التمويل السابق نذكر منها : (جرمولي، 2005، صفحة 30)

- عقد ملكية الأرض أو عقد للايجار موثق، أو وثيقة إنتفاع دائم موثقة أو وثيقة اسناد أو انتماء بالنسبة للمستثمرات الزراعية
- بطاقة تقنية تقيميه للمشروع، قيد للطلب التمويل موازنات مالية لثلاث سنوات على الأقل بالنسبة للمشاريع التي تفوق قيمتها 2000000 دينار جزائري وجدولة حساب النتائج
- الضمانات المقترحة (رهن التجهيزات موضع القرض، التأمين على الحياة، التأمين على المباني على أن لا يقل مبلغ رأس المال المؤمن عليه على قيمة القرض الممنوح).

1-1 تطور معدلات الفائدة المطبق على القطاع الزراعي

إن الاستراتيجية الجديدة المتبعة بعد إصدار قانون النقد والقرض كانت تهدف أساسا إلى تحديد أسعار الفائدة بصفة منتظمة، محاولة من السلطات النقدية تقليص أخطار المعدلات الموجهة والتأثير على سياسة التخصيص

الأمثل للموارد، عن طريق التحكم في السيولة النقدية لدى البنوك والتأطير الجيد للقرض من خلال عملية استبدال التسيير الإداري الموجه، وقد أدى هذا إلى ارتفاع معدلات الفائدة ومنها المطبقة على القطاع الزراعي ، إلا أن استمرار التسيير ميل هذه المعدلات نحو الارتفاع خلال السنوات الموالية قد جعل الدولة وخشية التخلي عن الاستثمار في هذا القطاع نتيجة انخفاض هامش الربح فيه ، إضافة إلى المشاكل الهيكلية التي يعاني منها ، تضع معدلات فائدة تفضيلية لجذب المستثمرين في هذا القطاع حيث حدد معدل 8% بالنسبة للقروض الموسمية مقابل 20% المطبق رسميا بالنسبة للقروض الموجهة لباقي القطاعات ومعدل 6% و 5% بالنسبة للقروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل، وقد بقيت هذه المعدلات ثابتة منذ هذه السنة، وقد طبقت هذه المعدلات في البداية على كل الأنشطة الفلاحية دون استثناء حتى سنة 1994 لتتفطن الدولة لتخصيص المستثمرين في الفروع الإستراتيجية مثل زراعة الحبوب بأسعار فائدة أكثر مرونة، وإن تحديد هذه المعدلات في ظل قانون النقدي والقرض قد أدى إلى تحمل الدولة الفارق بين معدل الفائدة المحددة بالنسبة للبنوك لجميع أنواع القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى، وبين المعدل الموجه للاستثمار والاستغلال الزراعي، وهي تدفع مبالغ طائلة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لتعويض هذا الفارق (فوزية، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية دعم الاستثمار، 2012/2011، صفحة 98)

1-2 اعادة جدولة القروض الزراعية

جاء قرار إعادة جدولة الديون الفلاحية وفق مرسوم وزاري صدر في 17 /1994/07 يحمل رقم 94/115 حيث قررت الدولة تمديد أجل تسديد الديون الفلاحية المتأخر تسديدها بما فيها فوائد التأخير، وذلك لمدة 12 سنة مضافة إليها سنتين كمهلة للتمكين أصحابها من تكوين أرباح يواجهون بها حقوق البنك، أما الفوائد والدفعات المستحقة حتى نهاية 1994 فتم تأخير سدادها الى نهاية ديسمبر 1997 وضمن عملية إعادة الجدولة : (غردي، 2011، صفحة 98)

- المزارعين الذين سددوا جزء من ديونهم ولهم دفعات غير مسددة؛
- المزارعين الذين اعتبرهم البنك ذوي نية حسنة لأن عدم تسديد كان لظروف موضعية (هلاك المحصول نظرا للجفاف أو الأمراض ...).
- المزارعين الذين لهم دفعات متأخرة لمدة لا تفوق سنة.

وقد شملت هذه العملية جميع أنواع القروض، حيث قدرت الديون الفلاحية غير مسددة في نهايته 1994 بأكثر من 12 مليار جزائري، وفي اطار هذه العملية استفاد المزارعون الذين قبلت ملفاتهم لإعادة جدولة ديونهم من قروض جديدة بأسعار فائدة تفضيلية، وقد اشترط البنك لتقديم قروض جديدة مساهمة المستفيد في المشروع ، إضافة الى طلبه لضمانات مقابل تقديم القروض الجديدة، ونظرا للجفاف سنة 1997، والتي تعتبر أجل انتهاء مهلة البنك واسترداد القروض المجدولة التي حددتها الدولة للمزارعين وانخفاض مردودية القطاع في هذه السنة، قامت الدولة بإعادة جدولة الأولى بعملية جدولة ثانية، والتي انطلقت سنة 1997 وشملت هذه العملية جميع الديون المجدولة في العملية الأولى مضاف إليها جميع الطلبات المقدمة من طرف المزارعين الذي لم يتم جدولة

ديونهم في العملية الأولى ، فقد تم حتى تاريخ 1997/12/31 قبول 23685 ملف على مستوى كل وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية عن طريق مجالس إعادة الجدولة، وقد بلغت قيمة الديون المجدولة حوالي 4.883 مليون دينار جزائري وتم تأجيل موعد سداد الديون المستحقة في سنة 1997 إلى غاية سنة 2001 . (غردي، 2011، صفحة 98)

ثانيا : تمويل القطاع الزراعي في اطار البرامج التنموية (2001 - 2014) :

ركزت البرامج التنموية في مجموعتها على تحسين اطار معيشة السكان وبعث التشغيل وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي ، وفي سبيل تحقيق ذلك وجهت أحجاما مالية كبيرة والتي تظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم01 : الأحجام المالية الموجهة للقطاع الزراعي في ظل المخططات الثلاث مخطط الانتعاش الاقتصادي مخطط دعم النمو والمخطط الخماسي

	مخطط الانتعاش الاقتصادي (2001-2004	مخطط دعم النمو (2005-2009)	مخطط الخماسي (2010-2014)
اجمالي الاستثمارات	525	4202.7	21214
الزراعة	65.4	300	1000
النسبة المئوية %	12.46	7.14	4.714

المصدر : زهير عماري، تحليل إقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلى الفلاحي من خلال فترة (1980-2009) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر 2001-2014،

-1- تمويل القطاع الزراعي في إطار برنامج الانتعاش الاقتصادي (2001 - 2004) :

1-1 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

قد يمثل مخطط الانتعاش الاقتصادي في ميدان الفلاحة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ومن خلال هذا المخطط تهدف الدولة الى تحقيق القطاع الزراعي والتوفير الشروط الملائمة لهذا النمو قدر حجم الغلاف المالي المخصص لدعم القطاع الزراعي 65.4 مليار دج. استفاد القطاع الزراعي على شكل إعانة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) حيث قدر الغلاف المالي ب 55.89 مليار دج. (بلخريسات، صفحة 24)

1-2 آليات تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

و تتمثل في ما يلي:

1-2-1 صندوق الضبط والتنمية الفلاحية (F.R.N.D.A) :

من أجل توجيه التمويل إلى مجالات معينة قامت السلطات المعنية) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية) من خلال القرار 599 المؤرخ في 08 جويلية 2000 بتحديد النشاطات الزراعية التي تستفيد من الدعم وهذا حسب

نوع النشاط من خلال جداول ملحقة بالقرار تبين أسقفت المبالغ التي يستفيد منها كل نشاط وكذلك شروط الاستفادة فمثلا في مجال الري:

حدد سقف بناء البئر : 250.000 دج في مجال الحمضيات: غرس 300 شجرة في الهكتار المبلغ المحدد هو 60.000 دج للهكتار وقد تم تغيير هذه النسب والمبالغ وهذا بـ:

- التعليمة رقم 168 المؤرخة في 24/02/2002 المعدلة والمتممة للقرار 599
- التعليمة 118 المؤرخة في 24/04/2002 المعدلة والمتممة للقرار 599

وقد تم تعديل نسب الدعم حسب النشاط مع الحفاظ على نفس المبدأ، ويتم هذا التعديل في نسب الدعم وهذا حسب الأهداف المراد تحقيقها من أجل توجيه الاستثمارات من مجال الآخر.

2-2-1 الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي عن طريق الامتياز :

أنشئ بمقتضى القانون 02-01 المؤرخ في 20 شوال 1823 الموافق ل 2022/12/24 المتضمن قانون المالية 2003 ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، ويستفيد من هذا الصندوق الفاعلين الاقتصاديين، الأفراد أو الجماعات الذين لهم مشاريع جواريه في عمليات تعيد بعث حيوية النشاطات الزراعية في الوسط الريفي. (التيجاني، 2016، صفحة 77)

2-2-3- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي : من مهام هذا الصندوق توفير التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية، والمتمثلة في التأمين الاقتصادي والفلاحي من جهة، والقروض التي يمنحها الفلاحين والقروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من جهة أخرى ومن أجل إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الزراعي والاستثمارات المتعلقة به، حيث ينبغي عدم إعتبار الأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برامج التنمية الفلاحية، ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف المزارعين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين (التيجاني، 2016، صفحة 77)

2- تمويل القطاع الزراعي في ظل البرنامج التعميمي لدعم النمو (2005-2009) :

كانت أهم أعمال برنامج دعم النمو الاقتصادي في مجال الزراعة تلك المتعلقة بزيادة فعالية وسبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سعيا من الدولة لتحقيق تنمية زراعية تراعي الأسس البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دعم الإنتاج الوطني وتوفير الظروف اللازمة لنموه ودفعه لدخول السوق العالمي وبكفاءة أخذت في الاعتبار المتغيرات العالمية حيث قدرت إعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300 مليار دج من أجل انجاز الأعمال التالية : (بن سمية و بن سمية، 2006، صفحة 106)

- تطوير المستثمرات الزراعية والضبط.
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج.
- مشاريع جوارية لمحاربة التصحر .
- حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي.
- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها.

والجدير بالذكر أن الحكومة اقترحت خلال تلك الفترة بالنسبة للعقار الفلاحي وضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي تشريعا يؤسس النظام الامتياز بالنسبة للأراضي الزراعية الأملاك الدولة يسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغليها، وسيقضي إلى حماية هذه الثورة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصل، ويسهم زارع في نهاية المطاف عملية الحصول على الفرض لتنمية النشاط الزراعي

3- تمويل القطاع الزراعي في ظل المخطط الخماسي (2020-2014)

أن نصيب المزرعة من الغلاف المالي المخصص بقدر 1000 مليار دج بنسبة 4.71% وهي نسبة منخفضة بالبرنامج السابق ورغم مضاعفة المبلغ المخصص 2.3 مرة مما يؤكد مرة أخرى عن عدم انسجام الخطاب الرسمي الجزائري فيما يخص الأمن الغذائي والأغلفة المالية المرصودة للزراعة، والتي تعبر عن مدى اهتمامات الدولة بجانب التنمية البشرية كأولية والذي رصد له مبلغ 10122 مليار دج بنسبة 74.71% على حساب القطاعات المنتجة للثروة كالزراعة الصناعة والسياحة.

تم صرف المبلغ المخصص في إطار التحديد الفلاحي والريفي الذي أكده رئيس الدولة بدعم مالي عمومي يقدر بـ 200 مليار دج سنوي أي 1000 مليار دج على مدى الفترة الممتدة إلى غاية 2014 م، ويرمي هذا الدعم خصوصا إلى ما يلي: (مجدولين، 2017/2016، صفحة 161)

- الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح والشعير لفائدة المنتجين ، وهي كلها منتجات يراهن استيرادها الميزان التجاري ويضعف الأمن الغذائي للبلاد.
- تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20 % و 30% بهدف اقتناء البذور والأسمدة وكذا غرس الأشجار واقتناء آلات زراعية وتجهيزات بجميع المنتوج وتحويله (معاصر الزيت ، ...)
- تحمل أعباء قرض فلاحي ريفي "رفيق " بدون فوائد.

استفاد القطاع الزراعي في إطار البرنامج الخماسي من غلاف مالي قدره 5.13 مليار دولار بهدف تحديث التقنيات والوسائل التي يعتمد عليها هذا القطاع الهام على جانب خفض أسعار المحاصيل وزرع360 الف هكتار من الغابات و 70 ألف هكتار من المناطق الرعوية ، إلى جانب مليون هكتار من الزيتون ، وتهدف المخصصات المالية للقطاع الزراعي بالأسس إلى تعزيز مخطط التوجيه الزراعي الذيتم إدراجه منذ عامين إلى جانب وضع خطة عمل للسنوات المقبلة. (مجدولين، 2017/2016، صفحة 179)

ومنه سنة 2008 تطور الدعم لصالح المستثمرين ومتعاملي الفروع وسكان الريف كما تنوعت الصناديق لتلبية احتياجات خاصة منها :

- الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية (FNDIA).
- الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي (FNRPA).
- صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية (FGCA).
- الصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FDRMVTC)

- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب (FLDDPS)
- الصندوق الوطني للتنمية الريفية (FNDA) .

المطلب الثالث : شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الزراعي .

حتى تكون سياسة التمويل البنكي للقطاع الزراعي ناجحة وفعالة يجب أن تراعي الأسس التالية: (أحمد، 1973، صفحة 34)

- لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيئ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي ، فزيادة الإنتاج تؤدي بصاحبها إلى النظام سليم للتسويق إن إمكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة لذلك يجب أن يأخذ النظام الائتماني في عين الاعتبار تقديم القروض بسعر فائدة مناسب (منخفض نسبيا) (أحمد، 1973، صفحة 34)
- على المؤسسة المقروضة أن تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الإقراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض واستخدامها في الوقت المناسب
- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض، ويمكنهم ذلك عن طريق إتباعهم لأساليب الإنتاج الحديثة، سواء عن طريق تنويع الإنتاج الفلاحي، وإدخال مختلف تقنيات الإنتاج عن طريق التسويق المنظم للمنتجات . (أحمد، 1973، صفحة 34)
- يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الزراعية لدى المؤسسات المختصة
- يجب تحديد قيمة القروض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين ، وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم المؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين
- يجب استخدام القروض الفلاحية في الأغراض التي صرفت من أجلها، كما يجب أن لا تتوقف وضيفة البنوك على منح القروض فقط، وإنما يجب عليها متابعة استخدامها في الأغراض التي منحت من أجلها.
- يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف يعطي اجراء يكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح . (أحمد، 1973، صفحة 35)
- يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعد استلام الدخل وعلى اقساط تسهيلا للدفع.

المبحث الثالث: واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي:

يُعدّ التمويل المصرفي أحد أهم آليات تمويل القطاع الزراعي، و يلعب دورًا هامًا في تحقيق التنمية الزراعية. و في الجزائر، تُقدم البنوك العديد من القروض للمزارعين و المستثمرين في القطاع الزراعي. من خلال هذا المبحث، سنناقش واقع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي في الجزائر، و أهم التحديات التي تواجهه، و الحلول لتحسينه.

المطلب الأول: أنواع التمويل المصرفي للقطاع الزراعي و مصادره

يصنف التمويل إلى عدة أنواع و له عدة مصادر نذكرها فيما يلي:

أولا: أنواع التمويل

1 – تصنيف التمويل حسب المصدر : من خلال هذا التصنيف نلاحظ أنه يوجد تمويل داخلي و خارجي:

أ- **تمويل الداخلي (الذاتي)** و هي مصادر تمويل ذاتية أي تعتمد المؤسسة على مواردها الذاتية من الاحتياطات و الأرباح المتراكمة و على ما تحوزه في خزينتها من أصول نقدية سائلة و كذا على الموارد المتاحة

ب – التمويل الخارجي و يكون مصدره من خارج المؤسسة لأن استخدام التقنية و استعمال الأساليب الحديثة في جميع القطاعات الاقتصادية بات أمرا ضروريا ، وذلك من أجل النهوض بالقطاعات الانتاجية والخدمية وزيادة الكفاءة الإنتاجية و تحقيق الاكتفاء الذاتي ، و لهذا يكون الاعتماد الأكبر في تمويل الاستثمارات الجديدة على المصادر التمويلية الخارجية (هيثم، 2000 ، صفحة 24)

2- تصنيف التمويل حسب الغرض و يظهر من خلال هذا التصنيف التمويل الموجه للاستغلال، و التمويل الموجه للاستثمار ونلاحظه في ما يلي:

2-1- تمويل الاستغلال : هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، و من مميزات هذه النشاطات أنها تتكرر باستمرار أثناء عملية الإنتاج، ومن أمثلتها التمويل، التخزين الانتاج التوزيع ... ونظرا لطبيعتها المتكررة و القصيرة زمنيا، فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة، وقد كان ذلك من بين العوامل التي دفعت البنوك الى تطوير طرق عديدة و تقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات .

2-2- تمويل الاستثمار : يتمثل في تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عليها خلق طاقة انتاجية جديدة، أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع . (طاهر، 2003، صفحة 57)

و في هذه المرحلة يتقلص رأس المال لدى المؤسسة و في نفس الوقت يزداد لديها رأس المال الثابت هذا اذا كان التمويل من مصادر ذاتية، أما في الحالة التي يكون فيها التمويل من خارج المؤسسة فان حجم رأس المال الخاص لن يتغير . (رابح و رقية، 2008، صفحة 40)

و يتمثل تمويل الاستثمار في مرحلتين هما:

.2-1-1. **مرحلة الإنتاج** و في هذه المرحلة تستهلك كميات من الموارد الخام و الوقود و تدفع الأجور و المرتبات للمواظفين والمنتجين اضافة الى تسديد جميع النفقات الأخرى الجارية و هذه النفقات يجب أن تغطيها عن طريق توفير المال اللازم.

2-2-2.**مرحلة التسويق** تبدأ عملية التسويق بعد انتهاء عملية الإنتاج مباشرة و اعداد السلعة للتسويق تعبتها، نقلها، تخزينها، توزيعها و هذه المراحل المتعددة في عملية التسويق لا تتم الا بعد تحمل المشروع لنفقات باهظة يجب عليه تسديدها مما لديه من أموال سيولة نقدية).

3 تصنيف التمويل حسب المدة تعتمد المؤسسة بشكل كبير على هذا الصنف من التمويل حيث ينقسم بدوره الى ثلاث أقسام تمويل قصير الأجل ، متوسط الأجل وطويل الأجل.

3-1. **التمويل قصير الأجل** و هو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي و يمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع ويرتبط بتخفيض أهدافه في السيولة و الربحية (عدنان، 1997، صفحة 264).

وينقسم التحويل القصير الأجل إلى عدة أقسام هي:

1.3-1 الإئتمان التجاري (الدفع على الحساب) و يعتبر عن المشتريات الأجلة لحسابات الدفع و التي أكبر مصدر من مصادر الأموال قصيرة الأجل

-3-1-2.الائتمان المصرفي: هو عبارة عن الثقة التي يوليها المصرف التجاري لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود، و يكلفه فيه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين ، و يقوم المقترض نهايتها بالوفاء بالتزامه، و ذلك لقاء عائد مدين يحصل عليه المصرف من المقترض يتمثل في الفوائد و العمولات. (عبد الغفار، 2007 ، صفحة 452)

3-2. القرض المصرفية قصيرة الأجل: وتتضمن الحسابات الجارية و الحسابات التوفير و يتم اقتراضها إلى الأفراد أو المؤسسات أو البنوك و هي قروض قصيرة الأجل واجبة السداد خلال مدة لا تزيد عن سنة .

3-2. التمويل متوسط الأجل: يرتبط التمويل متوسط الأجل بتمويل حاجة دائمة للمشاريع المقترضة و يكون لتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المشروعات تحت التنفيذ ويتمثل التمويل متوسط الأجل بـ:

3-2-1- القروض المصرفية متوسط الأجل و هي القروض التي تزيد فترتها عن السنة ، و تصل الى 5 سنوات ، وعادة ما يتم تسديدها على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمها، وقد تكون متساوية في شروط عقد الاقتراض، و قد يكون سعر الفائدة للقروض المتوسطة أعلى من سعر الفائدة للقروض قصيرة الأجل . (عدنان، 1997، صفحة 265)

3-2-2التمويل بالاستئجار : هي عملية تبقي الأصل تحت الشركة المستأجرة، و أن تحصل على التمويل في آن واحد ، و هناك تشابه بين الاستئجار و الاقتراض من نواحي عديدة، ولكن من ناحية أن المؤجر يكون في وضع أفضل من الدائن عندما تواجه الشركة صعوبات مالية، فاذا لم تستطيع سداد التزامات الاجار فان المؤجر يملك حقا قانونيا أقوى من حق الدائن لاسترداد الأصل المؤجر لأنه لا يزال المالك القانوني لهذا الأصل

3-3 - **التمويل طويل الأجل** : تمثل أموال الملكية أي تمويل طويل المدى المصدر المهم و المناسب للمشاريع الضخمة و المشاريع ذات الانجاز الحدي، و من بين هذه الأموال مايلي : (عبد الحميد و اخرون، 2000، صفحة 78)

- **الأسهم العادية** و هي عبارة عن حصة في رأس مال الشركة المساهمة العامة المصدرة لهذه الأسهم و هي ذات قيمة اسمية تمثل القيمة المدونة على متن السهم لا تعني بالضرورة سعر السهم (سعر الشراء) م في العادة تكون الأرباح الموزعة تمثل نسبة من القيمة الاسمية للأسهم العادية.
- **الأسهم الممتازة** و هي عبارة عن أسهم تحمل البعض من صفات الأسهم العادية و البعض الآخر من السندات، و هي أيضا سند ملكية كاملة، ويتمتع حامل السهم بنفس المزايا و الحقوق التي يتمتع بها حامل السهم العادي.
- **السندات** و هي عبارة عن مستند مديونية طويلة لأجل تصدره المؤسسات يعطي الحاملة في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق كما تعطيه الحق أيضا في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة القيمة الاسمية كما تحدد القيمة السوقية على حسب درجة المخاطر التي يواجهها حاملها

ثانيا : مصادر التمويل

يمكن تصنيف مصادر التمويل على أساس : (محمد ص.، 2002، صفحة 307)

1- **مصادر داخلية (ذاتية)** عن طريق المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية، أي الاعتماد في تمويل الاحتياجات على القدرات المالية الذاتية دون اللجوء الى مصادر أخرى.

2 مصادر خارجية و تكون باستخدام المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كان محليا أو أجنبيا المواجهة احتياجات التمويل.

المطلب الثاني: التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية الزراعية الحديثة في الجزائر

قصد توفير التمويل اللازم للقطاع الزراعي ، قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية باستحداث صيغ تمويلية جديدة تعطي نفس جديد لهذا القطاع ومن أهم هذه الصيغ نجد كل من " قرض صيغة الرفيق " وهو الموجه لتمويل الاستغلال الزراعي وقرض التحدي الموجه لتمويل الاستثمار وأيضا القرض الإيجاري في المدى المتوسط والطويل وللتعرف على هذه القروض نذكر مايلي :

1- قرض الرفيق:

للتعرف على هذا النوع من القروض سيتم عرضه وفقا لما يلي:

1-1 تعرف قرض الرفيق

يمكن تعريفه على أنه قرض الاستغلال (المحصول (مدعم من قبل الدولة لغرض تمويل المستثمرات الزراعية سواء كانت فردية، تعاونية أو مجتمعات اقتصادية، وهو قرض قصير الأجل تتراوح مدته بين سنة وسنتين، خال من جميع الفوائد تتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية كل الفوائد. (مجدولين، 2017/2016، صفحة 179)

1-2 النشاطات المستهدفة (مقابلة، 2016)

* إقتناء المواد والمكونات الضرورية المتعلقة بنشاط الاستغلال الزراعي) البذور، المشاتل، الأسمدة، والمبيدات ... الخ) ؛

* اقتناء المواد الزراعية لتخزينها ضمن نظام مراقبة المنتجات الزراعية موسعة الاستهلاك؛
* تقوية القدرات الاستغلال الزراعي
* شراء معدات فلاحية في إطار قرض الائتمان؛
* بناء أو إعادة تأهيل البنية التحتية على مستوى المستغلات الزراعية وبناء البيوت البلاستيكية.

3.1 مميزات قرض الرفيق (مقابلة، 2016)

هو قرض قصير الأجل مدته من سنة إلى سنتين دون أي فوائد والتي تتحملها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ولا يتحملها الفلاح.

أيضا وهو قرض ممنوح من طرف البنوك التي تملك اتفاقية التمويل مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وهذا شرط يتوفر لدى كل المصارف التجارية.

4.1 المستفيدين من هذا القرض (مقابلة، 2016)

– الأشخاص المعنويين المدرجين ضمن برنامج التجديد الريفي و الفلاحي.

– المشروعات التي تنتج المواد الفلاحية الأكثر استهلاكا.

– وحدات الخدمات الفلاحية.

– كل من له الطبيعة القانونية من الفلاحين والمربيين الذين ينشطون من خلال مستثمرات فردية أو تعاونيات، مجمعات... الخ.

الأشخاص المعنويين المدرجين ضمن برنامج التجديد الريفي و الفلاحي. .

5.1 شروط الاستفادة من مزايا القرض الرفيق

– يسدد كل مستفيد مبلغ القرض بعد مهلة سنة ، له الحق في الاستفادة من تسديد وزارة الفلاحة والتنمية الريفية للفوائد والاستفادة من قرض آخر من نفس النوع في السنة الموالية.

– كل مستفيد من هذا القرض لا يسدد بعد مهلة سنة واحدة تمدد له المهلة بسنة في حالة تعرضه لظروف قاهرة، ويفقد حق تسديد الفوائد من طرف وزارة الفلاحة وكذا يفقد حق إمكانية الحصول على قرض آخر.

– البنك الذي يملك اتفاقية يمكنه طلب الاستفادة من دعم المصالح التقنية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية فيما يخص الدراسة التقنية للمشروعات

6.1 الضمانات المطلوبة (مقابلة، 2016)

– القيام بتأمين المشروع ككل.

– يتم توقيع الضمان الشخصي مع البنك...

– رهن المعدات المتحصل عليها.

– التوقيع على السندات.

2– قرض التحدي

للتعرف على هذا النوع من القروض نتناول ما يلي (شعيب و على، صفحة 13)

2-1 تعريف قرض التحدي :

هو قرض موجه للاستثمار الفلاحي يتم منحه من طرف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، حيث تجدد مشاريع الاستثمار من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية وتغزر الطاقات الإنتاجية للمنتجات الزراعية التي من نقص سوء التقييم وكذلك تكثيف وتحويل وتقييم الإنتاج الزراعي الذي هو في حاجة إلى التمويل.

2-2 المشاريع المستهدفة :

من المشاريع المستهدفة للاستفادة من هذا القرض

* الحرف و التطهير ؛
* . أشغال التوجيه وإزالة الحجارة ؛
* أشغال التسوية وتهيئة الأراضي؛
* . إنجاز أحواض لتخزين المياه
* اقتناء عتاد الزراعي ووسائل النقل الخاصة
* إنجاز منشآت التخزين التحويل التعبئة، التغليف والتقسيم. (مقابلة، 2016)

3.2 - خصوصيات قرض التحدي

تكمن خصوصيات هذا القرض في مواعيد التسديد التي تكون متوسطة المدى إذا وصلت السبع سنوات، اما طويلة المدى فهيا تصل إلى 15 سنة، فهنا بإمكان مدير البنك حرمان المستفيد من امتيازات القرض المتحصل عليه في حالة تجاوزه لآجال التسديد أي ما فوق 15 سنة، حيث قررت المصالح البنكية أن تكون صيغة هذا قرض دون فوائد خلال الفترة الأولى منه اي ثلاث سنوات من عمر المشروع لتحدد النسبة بـ 1% من العام الرابع وترتفع إلى 3 %في العامين السادس والسابع من المهلة المحددة للمشروع. (مقابلة، 2016)

أما في العام الثامن فإن صاحب المشروع ملزم وكغيره من المستفيدين بتسديد الفوائد الناتجة عن القرض هذا كونه تجاوز آجال الدفع حيث قدرت نسبتها بـ 5,25% خارج الدعم الفلاحي، كما أن كل مستفيد من القرض يسدد الديون المترتبة عليه سيتمكن من الاستفادة من دعم آخر في إطار سعيه لتوسيع المشروع.

4.2- المشروعات المؤهلة للاستفادة من قرض التحدي

تعدد هذه المشروعات المؤهلة للاستفادة من التمويل بصيغة قرض التحدي كما يلي:

- الصرف الصحي والتطهير.
- أعمال التوجيه إزالة الحجارة
- أشغال تسوية الأراضي وتهيئتها.
- إنجاز الآبار الجديدة وتجنيد معدات الري بأنواعها.
- بناء إنجاز أحواض لتخزين المياه.
- تجهيز وتطوير مضخات المياه.
- تشييد وإنشاء شبكات توزيع المياه.

5.2- الضمانات المطلوبة على قرض التحدي: (مقابلة، 2016)

للحصول على هذه الصيغة من القروض) قرض التحدي) يجب على المستفيد منها تقديم ضمانات، تتمثل في العناصر الآتية:

- الرهن العقاري سواء كانت ملكية، امتياز ، أرض أو عقار .
- الكفالة في حالة وجود تعاونيات أو شركاء... الخ.
- الرهن القانوني للمستثمرة في حالة ملكية خاصة.
- الالتزام والتعهد بالمحافظة على المعدات.

3-2- قرض الايجاري :

يعرف القرض الإيجاري على انه عملية مالية وتجارية تتتج علاقة بين البنك ومختلف المتعاملين الاقتصاديين، في إطار عقد كراء للتجهيزات والمعدات التي تدخل مباشرة في تجسيد المشروع الاستثماري يعرف أيضا بأنه عقد يربط بين البنك (المقرض) وطالب القرض (المقترض) من أجل كراء معدات وتجهيزات تدخل مباشرة في تجسيد المشاريع المربحة. (زبيري، حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية،، 2004، صفحة 10)

2- المستفيدون من هذا القرض التجاري :

هذا المنتوج المالي موجه إلى كل المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون في مختلف الأنشطة الاقتصادية المربحة في إطار تحديد سياسة البنك التمويلية. (زبيري، حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية،، 2004، صفحة 10)

3- أنواع القرض الايجاري:

ويتخذ هذا النوع من التمويل أشكال وأنواع عديدة نذكر منها . (معراج و سعيد، 2012)

أ - **التأجير ثم البيع** : تقوم المؤسسة المؤجرة بتملك الأصل حتى يتم سداد أقساط الإيجار من طرف المستأجر بالكامل والتي بدورها تغطي قيمة الأصل وأتعاب المؤجر.

ب - التأجير الخدمة الاستئجار التشغيلي ويلتزم من خلاله مالك الأصل بالصيانة وخدمات الأصل المؤجر، ويكون لفترة قصيرة نسبيا عادة اقل من الحياة الإنتاجية للأصول، كما تشمل عقود الاستئجار التشغيلي عادة ما يمكن توقيف عملية الاستئجار قبل انتهاء المدة المتفق عليها.

ت التأجير التمويلي : هو الاستئجار الذي لا يلتزم مالك الأصل بخدمات الصيانة ولا يمكن إيقاف عملية استئجاره من قبل المستأجر والذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها.

المطلب الثالث: التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي في الجزائر

أولا: ماهية التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي

1- مفهوم التمويل الزراعي الإسلامي

هو الطرق والوسائل الشرعية التي يتم عبرها توفير الأموال اللازمة نقدية كانت أو عينية وتوجيهها للاستثمار في النشاط الزراعي وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي (عائشة، أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية، 2020، صفحة 12)

2 مبادئ التمويل الإسلامي

يقوم التمويل الإسلامي على مجموعة من المبادئ؛ أهمها :

* الالتزام بالضوابط الشرعية للمعاملات المالية وأهمها: تحريم الربا، تحريم الاكتناز، وأداء حقوق الله والمجتمع في المال، استثمار المال في الطيبات والابتعاد عن المحرمات، الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات، وخاصة العدل في المعاملات.
* الالتزام بقاعدتي الغنم بالغرم والخراج بالضمان . *
* استمرار الملك لصاحبه.
* ارتباط التمويل بالاقتصاد الحقيقي أي بالجانب المادي للاقتصاد، والابتعاد عن المضاربات المالية الوهمية

ثانيا : صيغ التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي

1. صيغة المزارعة: يمكن عرض أهمها فيما يلي: (د/شلال، د/جاري، و د/ بن طالبي، 2017)

يمكن اعتبار المزارعة شكل من أشكال المضاربة المطبقة على النشاط الفلاحي، حيث تعرض الأرض للمزارع الذي يعمل عليها على أن يتم تقسيم المحصول أو الزرع بينهما ، فهذه الصيغة تهدف إلى تحقيق مصلحة الطرفين خاصة إذا كان صاحب الأرض لا يستطيع أن يعمل عليها وصاحب العمل لا يملك أرض يعمل عليها؛ فإذا كانت البذور والآلات على عاتق صاحب الأرض فموضوع عقد المزارعة يكون على عمل المزارع الذي يصبح كأجير يأخذ نصيبه من الزرع، أما إذا كانت البذور والآلات على صاحب العمل فيكون المعقود عليه في المزارعة هو منفعة الأرض لأن صاحب العمل أصبح بمثابة مستأجرا للأرض، وفي هذا الإطار يمكن عرض خطوات المزارعة كالأتي: (د/شلال، د/جاري، و د/ بن طالبي، 2017، صفحة 5)

. تقديم صاحب الأرض أرضه للمزارع

. استلام المزارع للأرض ليعمل فيها بجهده وخبرته؛

. زرع الأرض من قبل المزارع

توزيع الناتج، فإذا لم تخرج الأرض شيئا، يخسر صاحب الارض منفعة أرضه ويخسر المزارع مقابل جهده وعمله، وفي حالة أخرجت الأرض شيئا فإن الناتج يقسم بين الطرفين بالنسبة على حسب اشتراطهما يستعيد صاحب الأرض أرضه بعد نهاية عقد المزارعة أو يتفق مع المزارع على تجديد ذلك.

والملاحظ أن الفلاح البسيط الذي يملك الأرض وله الخبرة والاستعداد للعمل وبذل الجهد غالبا ما ينقصه التمويل، وفي هذا الإطار تسمح صيغة التمويل بالمزارعة للمصرف الاسلامي تمويل الفلاح بتوفير الآلات والمعدات الزراعية لتحضير الأرض وتوفير البذور، وبعد الحصاد وعمليات التسويق تخصم الأعباء التي تحملها كل منهما من الربح الناتج عن المشاركة، ثم يوزع الباقي حسب ما تم الاتفاق عليه مسبقا. (د/شلال، د/جاري، و د/ بن طالبي، 2017، صفحة 6)

وفي هذا الإطار يمكن اقتراح صيغ تمويلية لتتكيف مع المزارعة كنمط تمويلي يكون فيه المصرف الإسلامي طرف فعال وفق الخيارات الآتية:

* قد يتفق المزارع ومالك الأرض اللذان دخلاه في عقد المزارعة على قيام المصرف بتمويل نفقات المزارعة بصيغة المشاركة ويكون له حظ شائع في صافي الناتج، وفي هذه الحالة يتفق الأطراف الثلاثة على أسس العمل والتمويل والمحاسبة والمراجعة والمراقبة بما يضمن تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفي هذه الحالة يصبح عقد المزارعة مكون من ثلاثة أطراف وهم مالك الأرض والمزارع العامل في الأرض والمصرف الذي سيمول تكاليف الزراعة

* يتفق المزارع العامل بالأرض مع المصرف على الدخول في عقد بيع سلم منفصل تماما عن عقد المزارعة، لكنة مبرر ليوفر المصرف تمويل التكاليف التشغيلية للعقد المبرم بين المزارع ومالك الأرض، وهنا يكون المتعاقدان طرفين، الأول المزارع الممول من المصرف الزراعي والثاني مالك الأرض الزراعية (سامر، 2015، صفحة 316)

* إنشاء شركة زراعية متخصصة في الإنتاج الزراعي يملكها أو يشارك فيها المصرف الزراعي إذا ما سمحت بذلك القوانين والأنظمة وتعليمات البنك المركزي وتقوم باستثمار المشروعات الزراعية وزراعة أراضي الأفراد والهيئات الذين لا يستطيعون زراعتها باستخدام صيغة المزارعة

* " قيام المصرف بتملك أراضي زراعية صالحة للزراعة، ومن ثم القيام بعقد اتفاقيات مزارعة مع المزارعين والعاملين في الزراعة، حيث من المكن أن يكون هذا الخيار ضمن برنامج تمويلي موجه للخريجين الجدد من الشباب والمهندسين الزراعيين العاطلين عن العمل تتبناه المصارف الإسلامية بالتعاون مع الحكومات، فلسفته توفير الأرض الزراعية الصالحة للزراعة وتمكين الشباب من استثمارها ببعض الخارج منها، وعدم إرهاقهم بطلب بدل عائد إيجار لهذه الأراضي المستثمرة (حسن، 2006، صفحة 6)".

2. صيغة المساقاة

أ. **تعريفها** : لغة هي من السقي وتعني قيام شخص على سقي النخيل والكرم، ومصلحتهما ويكون له ربع ذلك جزء معلوم، واصطلاحا تعني المعاقدة على دفع الشجر والكروم إلى من يصلحها يجزء معلوم من ثمرها، وهي أيضا دفع شجر مغروس معلوم ذي ثمر مأكول لمن يعمل عليه بجزء شائع من ثمره، ويسمى صاحب الشجر مساق، والآخر عامل. (فضيلة، نوفل، و العيد، 2020، صفحة 825)

ب تطبيق المساقاة في البنوك الإسلامية تستخدم عقود المساقاة في تمويل متطلبات الأراضي المغروسة من العمالة والمياه والمبيدات الكيماوية، خاصة في المزارع الكبرى أين يصعب على فرد واحد العمل عليها ومنه تتولاها شركات خدمات زراعية أين تتحصل على تمويل من البنك الإسلامي لاستئجار اليد العاملة وشراء المياه والمبيدات الحشرية والكيماوية اللازمة لصيانة ورعاية هذه المزارع حيث يرتبط الطرفان بعقد مشاركة في المساقاة على أن يقتسما بينهما حصة العامل من الخارج من الزرع، كما يمكن أن ينشئ البنك الإسلامي شركات للخدمات الزراعية بهدف الحصول على عقود المساقاة مع ملاك المزارع الكبرى. (فضيلة، نوفل، و العيد، 2020، صفحة 850)

ت: مشروعية صيغة المساقات : تتأتى مشروعية المساقات من التعامل بها في عصر النبوة والخلفاء الراشدين وما بعدها، ولأنها تحقق حاجة أطراف عقد المساقات وهم صاحب الأشجار الذي لا يتمكن من سقيها، والعامل الذي يقوم بمهمة السقي التي توفر له فرصة عمل، والممول لعملية السقي في حالة وجوده

ج. شروط عقد المساقات: يتم اشتراط توفر عدة شروط منها ما يلي (فضيلة، نوفل، و العيد، 2020)

- تحديد صحة كل طرف من أطراف العقد ، والالتزامات المترتبة عليه، و ما ينبغي أن يوفره
- تسليم الأرض والأشجار التي عليها إلى من سيتولى مهمة سقيها،
- أن تكون الأرض والأشجار محددة ومعلومة عند الاتفاق
- تحديد مدة المساقات
- تحديد الكيفية التي يتم بها توزيع العائد بين الأطراف ، أي تحديد حصة كل طرف من الناتج المتحقق فعلا

3. صيغة المغارسة

في اللغة هي من غَرَسَ الشَّجَرَ يَغْرِسُهُ، أَثْبَتَه في الأرض، ويسمى الشجر غرس وغراس، وتسمى النخلة غريسة، والذي يقوم بغرس الأشتال والأشجار فهو غارس، واذا غرسها للغير مقابل أجر فهو مغارس والاتفاقية بين الغارس ومالك الأرض تسمى مغارسة، فالمغارسة هي تقديم الأرض لمن يعمل فيها ويغرس الأشجار على أن يكون الثمر والشجر بينهما حسب الاتفاق. (سالم ف.، دون سنة، صفحة 89)

3-1 شروط المغارسة

لقد أجاز المذهب المالكي المغارسة بشرط:

* أن يكون للغارس نصيب من الأرض والشجر والثمر،
* أن يتم تحديد المدة التي ينجز المغارس عمله خلالها على النحو الآتي:

❖ الاتفاق على مدة زمنية معينة : وهي غالبا ما تكون الفترة التي يعمل فيها المغارس حتى تطعم الأشجار،

❖ بلوغ الأشجار إلى علو معين : كأن يتفقا على أن المغارس لا يستحق شيئا إلا إذا بلغ علو الأشجار مترين أو غير ذلك مما لا يطعم الشجر عادة إلا إذا بلغها.

* لا يصبح المغارس شريكا بالجزء المعين إلا إذا نجح غرسه وأطعمت الأشجار التي غرسها وأثمرت ثمارها .

3-2 استخدامات و مميزات صيغة المغارسة

وفي هذا الإطار يمكن استخدام صيغة المغارسة بالمشاركة من طرف المصارف الإسلامية لتمويل القطاع الفلاحي، عن طريق تملكها للأراضي الزراعية وعرضها لعقود مغارسة مع مؤسسات متخصصة ذات خبرات عالية في مجال الأشجار المثمرة والتي تتلائم وطبيعة الأرض على أن تكون للمؤسسة الغارسة نصيب من الثمار والأشجار والأرض والجزء الأكبر يعود للمصارف الإسلامية، ويمكن إدراج هذه الصيغة في ضمن أولويات الدولة من خلال استراتيجية شاملة لاستصلاح الأراضي. (فضيلة، نوفل، و العيد، 2020، صفحة 850)

ومن أهم مميزات هذه الصيغة التمويلية أنها تشكل دافعا قويا لصاحب العمل في تلك الأراضي على بذل الجهد، لأنه يتحول بعد فترة من عامل أجير إلى مالك يمتلك نصيب من الأشجار والأرض والثمار وهذا ما يوفر الحلول العملية والعادلة لجميع الأطراف في صيغة المغارسة.

3-3 المغارسة في البنوك الإسلامية يمكن أن تستخدم البنوك الصيغة بأحد الأساليب

3-3-1- المغارسة المشتركة: حيث تقوم البنوك الإسلامية بتملك الأراضي الصالحة للزراعة، ثم تقوم بعدها بالاتفاق مع المؤسسات الخبيرة في المجال الفلاحي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة والتي تضم عادة مهندسين زراعيين متخرجين من المعاهد المتخصصة ولديهم الخبرة المهنية والعلمية في هذا المجال. فيقومون بإجراء دراسة معمقة عن إمكانية غرس الأشجار المثمرة واللازمة والملائمة لنوعية الأرض محل العقد، ليتم بعد ذلك الاتفاق بينهم وبين البنوك الإسلامية على أن يغرسوها ويكون لهم جزء من الأرض تملكهم إياه وكذا جزء من المحصول الذي ينتج من عملية الغرس إضافة على جزء من هذه الأشجار وبالتالي يكون نصيب البنوك الإسلامية الجزء الأكبر من الثمار والأشجار والأرض وما تبقى فيصبح من نصيب المؤسسة المغارسة. (معاذ بن عبد العزيز، 2020، صفحة 139)

3-3-2 المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة

حيث تقوم البنوك الإسلامية بامتلاك أرض صالحة للزراعة وتقوم ببيع جزء منها بسعر رمزي للمؤسسة شريطة أن تقرن البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الثاني من الأرض ويكون الأجر عبارة عن جزء من الشجر والثمر. كما يمكن للمؤسسة المالية الإسلامية أيضا أن تقوم بدور العامل إذ تقوم بتعمير أراضي لأصحابها على سبيل المغارسة وذلك باستخدام عمال أجراء توفر لهم البنوك الإسلامية التمويل اللازم، وبعد تملك البنوك الإسلامية لنصيب من الأراضي تطبق عليها المزارعة والمساقات (2010، صفحة 89)

خلاصة الفصل

تم خلال هذا الفصل استخلاص أهمية البنوك التجارية والدور الحيوي الذي تلعبه في دعم قطاع الزراعة، حيث تظهر مساهمتها الفعّالة في تمويل المشاريع الزراعية. و التي تعتبر ذات أهمية كبيرة في الاقتصاديات الوطنية، حيث تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي كما تم أيضًا استعراض السياسات المتبعة لتمويل قطاع الزراعة في الجزائر، وتحليل الإصلاحات التي تم تنفيذها والقروض الجديدة التي تم تقديمها. كما تم التطرق إلى الشروط الأساسية التي يجب توفرها لضمان نجاح هذه السياسات، بالإضافة إلى دور الذي يلعبه التمويل المصرفي الإسلامي في هذا القطاع.

الفصل الثالث:
دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية سعيدة

المبحث الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من اكبر البنوك الوطنية، الذي نتيجة لخبرته و تنافسيته استطاع أن يفرض مستواه في بيئة تنافسية لبنوك خاصة وطنية وأجنبية، وذلك بتبني تنظيم جديد وتحويل أساليب العمل الخاصة به وهذا ما يضيف قيمة أعلى لموارده البشرية والمادية، بالإضافة إلى نظام الإدارة، كذلك تكييف استراتجيات الإدارة مع الحقائق الجديدة الاقتصادية.

المطلب الأول: نشأته و مهامه

إن تزايد الأهمية الإستراتجية لقطاع الفلاحة واعتباره من بين الأقطاب التي يرتكز عليها اقتصاد الجزائر، توافق مع ركود للإنتاج الفلاحي وتراجع كتلة القروض الممنوحة له، بالإضافة إلى الدور المحدود الذي لعبه بنك الوطني الجزائري BNA لتفعيل الموارد في اتجاه قطاع الفلاحة، هذا ما دفع الدولة الجزائرية إلى إنشاء بنك قادر على تأمين قروض وتمويل حقيقي لقطاع الفلاحة، إنه بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تأسست بموجب المرسوم رقم 82/106 المؤرخ في 13 مارس 1982 الذي صدر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16 مارس 1982، برأسمال يقدر ب 1 مليار دينار جزائري، وقد حددت مدة حياة البنك ب 99 سنة ابتدءا من يوم تسجيله في السجل التجاري ، ظهر نتيجة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري من أجل تخفيف الضغط عليه و المساهمة في تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكذلك الصناعة الزراعية والموارد المائية والصيد.

قد عرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عدة تطورات في مجال نشاطه، وهذا بغية تحسين نوعية الخدمات والعروض المقدمة للزبائن، يمكن إيجازها في ثلاث مراحل:

- **على مدار الثمانية سنوات الأولى (1982-1990)**، نشاطات بنك الفلاحة والتنمية الريفية كانت محدودة هدفها اقتصر على النشاط الفلاحي و إثبات حضوره في العالم الريفي بفتح عدة وكالات في مناطق فلاحيه، وهذا ما اكسبه خبرة و مكانة في تمويل الفلاحة و الصناعة الميكانيكية الفلاحية، إن هذا التخصص كان في إطار اقتصاد مخطط، أين كان لكل بنك عمومي حقل نشاطه وتدخله.
- **ما بعد التسعينات** وبعد صدور قانون النقد القرض ، وسع بنك الفلاحة والتنمية الريفية من حقل نشاطه نحو قطاعات أخرى بالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع بقاءه الشريك المتميز لقطاع الفلاحة.
- **في السنوات الأخيرة لاحظنا من خلال المؤشرات المالية للبنك** انه عاد إلى نشاطه الرئيسي ألا وهو تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة الفلاحية المتعلقة به، وكذا الحرف التقليدية بالإضافة إلى قطاع الموارد المائية والصيد وكل ما يتعلق بهذا القطاع.

استفاد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد والتي أحدثت تغييرات على المستويين الإداري و الهيكلي وحاليا يعرف إدخال تكنولوجيات و تقنيات حديثة (الإعلامية منها

خاصة، إضافة إلى تخفيض نسبة الفوائد مؤخرا وهذا من أجل ترقية و تنظيم الخدمات من جهة، وجلب الزبائن من جهة أخرى.

في البداية، كان البنك يضم 140 وكالة ورثها عن البنك الوطني الجزائري شبكته تضم اليوم أكثر من 300 وكالة موزعة على 40 فرع محلي في مختلف ولايات التراب الوطني، ويضم أيضا 21 مديرية مركزية و 05 وكالات مركزية، عدد العمال والإطارات التي تعمل على مستوى هياكله المركزية والإقليمية و المحلية تتجاوز 7000 فرد.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو شركة ذات أسهم (SPA)، يبلغ رأسماله حاليا 33 مليار دينار جزائري، وهذا ما يفسر تطوره، يتواجد مقره الاجتماعي في الجزائر العاصمة، 17 نهج العقيد عميروش، صندوق بريد 544، الجزائر إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية كأي بنك له أدوار يقوم بها، يمكن تجميعها في النقاط الأساسية الآتية:

1- جمع الموارد

إن البحث عن المقرضين لكسب زبائن أكثر يؤمن للمؤسسة البنكية أمان معتبر لأنه يحدد علاقته و استقلاليته بالنسبة للسوق النقدي و البنك المركزي من أجل ذلك يقوم البنك بتشجيع زبائنه بمنحهم مجموعة من الخدمات المتنوعة مثل قروض بفترات وشروط متغيرة.

2 - توزيع القروض

إن البنك يمنح أو يتعهد مؤقتا بأموال في متناول شخص معنوي أو فيزيائي أو عقد لحسابه مقابل رهن أو إمضاء، هذه العملية تتضمن ثلاث مراحل:

1. مقدم نقدي
2. رهن أو إمضاء من قبل المقرض
3. تنظيم الأموال المقرضة.

3- العمليات المالية

العمليات المعروفة التي يقوم بها البنك هي:

1. إصدار سندات مالية والمفاوضات المتعلقة بها:
2. إصدار أسهم والمفاوضات المتعلقة بها :

- عمليات الصرف بين مختلف العملات

عمليات التوظيف....

هذه العمليات يمكن أن تنجز لحساب زبون البنك ، أو لحساب البنك نفسه.

-4عمليات الخزينة

للبنك نشاط يرتكز أساسا على النقد في جميع تغيراته و مختلف اتجاهاته نتيجة ذلك فإن مفهوم الخزينة هو أساس النشاط والإدارة في البنك.

نتيجة هذه الأدوار يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمهام الآتية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية " بنك تجاري" بنك الفلاحة والتنمية الريفية كسائر البنوك بإمكانه

- معالجة جميع عمليات البنك (قرض، صرف، خزينة:
- فتح الحسابات
- المشاركة في جمع التوفير والادخار
- فتح ودائع متوسطة وطويلة الأجل.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية – "بنك التنمية: "

تكمن مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المشاركة في ترقية النشاطات الفلاحية والصناعية والحرفية، لهذا يجب اتخاذ الإجراءات للحصول على قروض الاستثمار لصالح هياكل النشاطات الفلاحية الصناعية والحرفية وفق البرامج المالية وتنفيذ المخططات التنموية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية –" وسيلة مراقبة:" (قاضي و فريطيس، 2020/2019، صفحة 79)

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمراقبة مطابقة التدفقات المالية للمؤسسات مع المخططات و البرامج المتعلقة بها، وهذا تحت وصاية السلطات المعنية، وكذلك تتدخل دوريا لتحديد وضعيتها و تسييرها المالي، وإن المادة 4 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية تحدد مجالات تدخله، تنص على ما يلي:

تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة في تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الإعتمادات المالية بمختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في منح القروض والمساهمة فيما يأتي طبقا للسياسة الحكومية

1. تنمية مجموع القطاع الفلاحي.
2. تطوير الأعمال الفلاحية التقليدية والزراعية والصناعية
3. كما يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى استخدام وسائله الخاصة، وكذلك الوسائل التي تزوده بها الدولة قصد ضمان تمويلها، ويمكن إدراج هذه الإستخدمات فيما يلي:

- تعبئة الإمكانيات البشرية والمادية والمالية الممنوحة من طرف الدولة الجزائرية لأجل قطاع الفلاحة الري الصيد والنشاطات الحرفية.
- القيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة والتي تساهم في تنمية العالم الريفي.
- يعتبر أداة من الأدوات التخطيط المالي لأجل إنجاز المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنموية

المطلب الثاني : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية : (قاضي و فريطيس، 2020/2019، صفحة 81)

تتمحور أهداف البنك في النقاط الرئيسية التالية:

- ❖ مساهمة البنك في سياسة التنمية وتجديد القطاع الفلاحي بإدخال التحسينات عليه، والاستثمار في النشاطات الأكثر مردودية .
- ❖ تطوير المنتجات الغذائية الزراعية والصناعية وكذا مساعدة الفلاحين في ترويج المنتجات للمساهمة في التجارة الخارجية ودعم المهن الحرة.
- ❖ يهدف البنك المركزي إلى المنافسة مع البنوك الأخرى في مجال تقديم الخدمات وتحسين ظروف العمل، وتوفير أحسن الخدمات للعميل.
- ❖ تجديد الممتلكات والوسائل.
- ❖ تطوير نوعية الخدمات المقدمة .
- ❖ التكوين الجيد للمستخدمين لضمان التسيير الحسن .
- ❖ المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني .
- ❖ توسيع مجالات القرض في قطاعات غير القطاع الفلاحي

المطلب الثالث : الشكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

يمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم 01 يمثل االهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

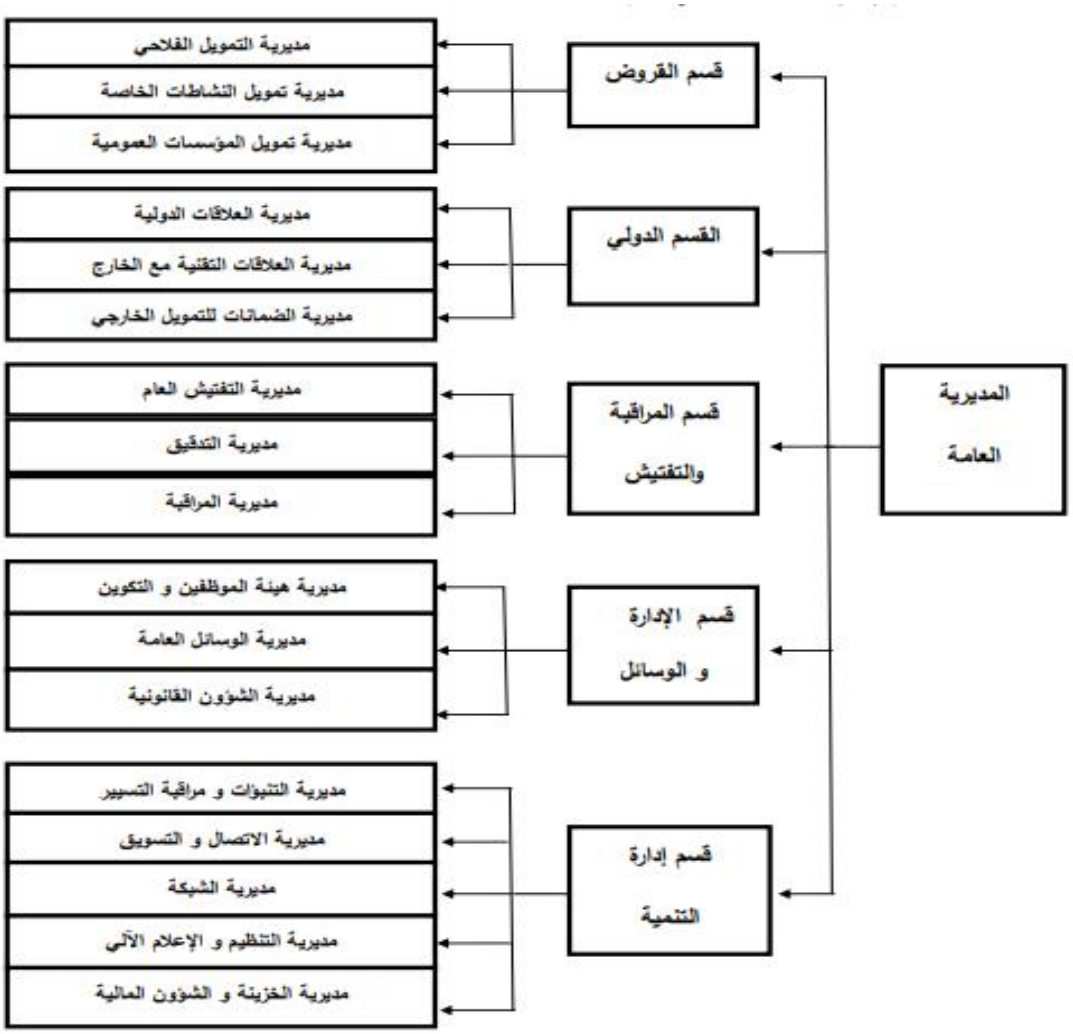

المصدر : (قاضي و فريطيس، 2020/2019، صفحة 80)

المبحث الثاني : تقديم المجمع الجهوي للإستغلال ل BADR بسعيدة

بعد معرفة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل عام سنتطرق الآن إلى تقديم المجمع الجهوي للإستغلال 020 سعيدة الذي استقبلنا وكان موضع تربصنا، سنتناول في هذا المبحث التعريف بالمجمع ومهامه هيكله التنظيمي وأنواع القروض التي يمنحها.

المطلب الأول : التعريف بالمجمع الجهوي للإستغلال ومهامه

1**التعريف بالمجمع** : يقع المجمع الجهوي للإستغلال (GRE) التابع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سعيدة في شارع الشهداء والذي تم إنشاء سنة 1982، حيث يقوم بالإشراف على 10 وكالات تتوزع على 3 ولايات. وتتمحور وظيفته الرئيسية في السهر على تطبيق السياسة العامة التي ترسمها المديرية العامة من خلال توجيهه ومتابعة عمل الوكالات العشرة.

2مهام المجمع : تتمثل مهام المجمع فيما يلي:

السهر على ترقية البنك وإعادة جدولة الديون مع مبررات قائمة وتطبيق توجيهات المديرية العامة. يلعب المجمع دور الوسيط بين المديريات والوكالات التابعة له وذلك من حيث الإشراف والمراقبة والمساعدة.

.من حيث الإشراف : يقوم المجمع الجهوي بسعيدة بالإشراف على:

على مستوى ولاية سعيدة نجد:

سعيدة 725

عين الحجر 733

حساسنة 740

بالول735

يوب 734

على مستوى ولاية مشرية نجد:

مشرية 728

عين الصفراء 729

على مستوى ولاية البيض نجد:

البيض 730

بوقطب 732

ابيض سيد الشيخ 738

- **.من حيث المساعدة :** يقوم بمساعدة الوكالات التي يشرف عليها من خلال تقديم الخدمات اللازمة لها، نذكر منها:

1. منح القروض ومتابعتها من حيث التحصيل والمنازعات القضائية. حلقة وصل بين المديرية المركزية والوكالات لضمان النشر الواسع ولتوضيح النشاطات التي يقوم بها.

2. توحيد الإحصائيات لمختلف الوكالات وتمثيلها أمام الإدارات الأخرى.

❖ **.من حيث المراقبة :** يقوم المجمع بمراقبة العمليات التي تقوم بها الوكالات وذلك كل شهر، وهذا زيادة على وجود مفتشية جهوية(رقابة الصندوق، التسيير الإداري).

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك

نوضحه في الشكل التالي:

الشكل رقم 02 يمثل الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سعيدة

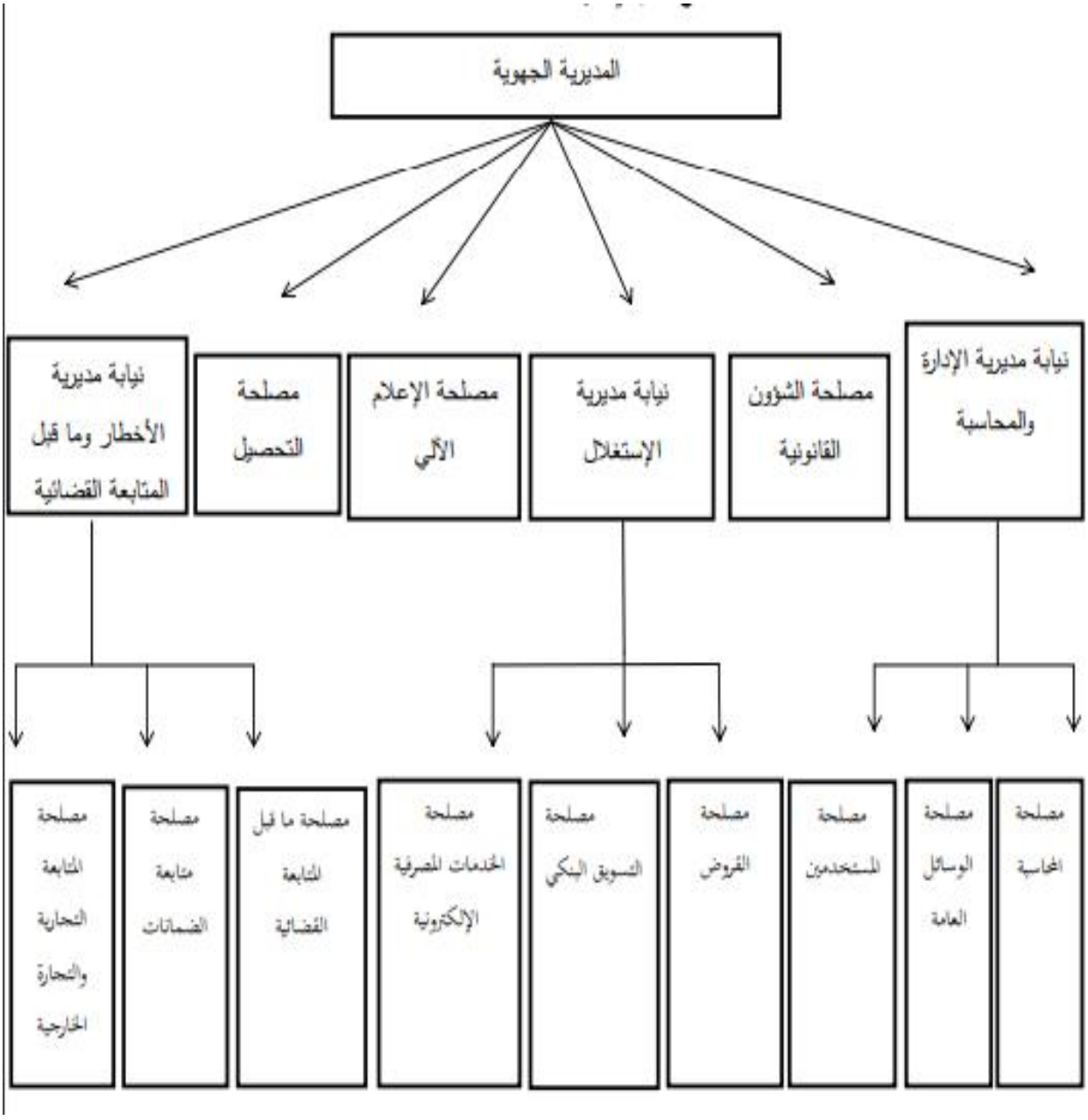

المصدر: (قاضي و فريطيس، 2020/2019، صفحة 85)

المبحث الثالث: دراسة تحليلية لدور بنك الفلاحة و التنمية الريفية في النهوض بالقطاع الزراعي في الولاية

المطلب الأول: دراسة حالة دائرة سعيدة

الجدول رقم 02 يمثل حجم الأموال و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2016

objet	accorde
بناء مزرعة دواجن	1550000.00
معدات تربية الدواجن	9932500.00
معدات زراعية	181138300.00
تربية الأبقار	110580880.00
معدات تربية الدواجن والري	8349100.00
معدات زراعية للري	49995200.00
حصادة دوارة	8855100.00
معدات زراعية للأغنام	25472000.00
معدات الري	3200000.00
حظيرة للأغنام مع معدات زراعية	6983100.00
حظيرة للأغنام مع معدات زراعية	4500000.00
حظيرة للأبقار والأغنام	8543800.00
توسعة حظيرة الأغنام	4141800.00
تربية الأبقار مع حظيرة	5029000.00
ملحقات زراعية	1034200.00
معدات زراعية للأبقار	13389300.00
معدات حلب الأبقار	3813000.00
المجموع	**446507280.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

من خلال الجدول نلاحظ أن البيانات تُظهر تنوعًا كبيرًا في أنواع المشاريع الممولة من طرف البنك لسنة 2016، مما يدل على التزام البنك بدعم مختلف مجالات التنمية الفلاحية في الدائرة .

كما نلاحظ أنّه تمّ تخصيص أكبر مبلغ لمشاريع "المواد الفلاحية" (181138300.00 دينار جزائري)، يليها "تربية الأبقار" (110580880.00 دينار جزائري) و "دواجن + معدات ري" (8349100.00 دينار جزائري) لهذا يجب الإشارة إلى أنه حسب البيانات فإنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلعب دورًا هامًا في دعم مشاريع تربية المواشي في ولاية سعيدة، خاصةً تربية الأبقار والأغنام

الشكل 03 رقم يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2016

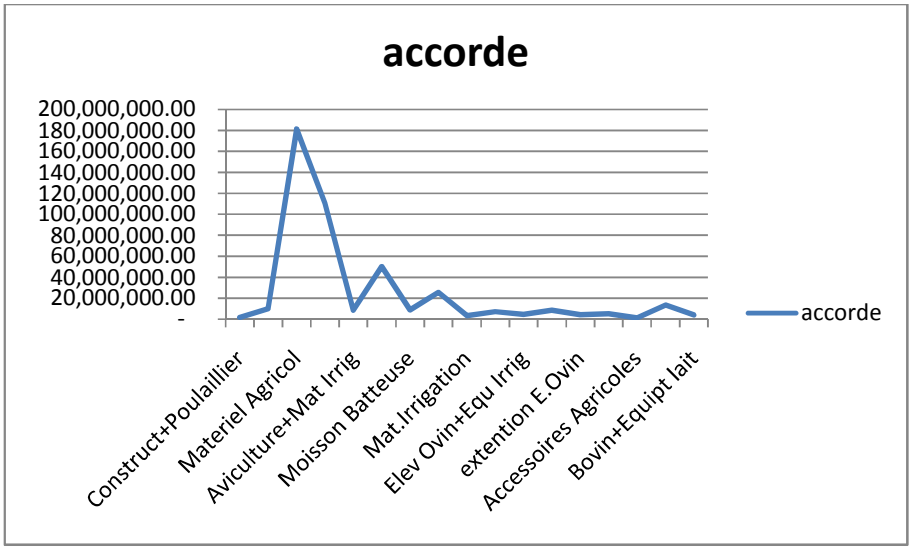

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم03 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2017

يظهر الجدول لمحة عامة عن المبالغ المالية المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سعيدة لسنة 2017، مصنفة حسب نوع المشروع

objet	accorde
معدات زراعية	63400000.00
معدات زراعية + معدات تربية الأغنام	15128000.00
معدات زراعية + معدات الري	16754700.00
معدات تربية الأغنام	47911844.00
معدات الري	5131000.00
تربية الأغنام + الري + تصنيع	10112800.00
المجموع	158438344.00

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

. نلاحظ من خلال البيانات أنّه "المواد الفلاحية" كانت أكثر الفئات تمويلًا (63400000.00 دينار جزائري)، يليها "تربية الأغنام + المعدات الفلاحية" (15128000.00 دينار جزائري) و "المواد الفلاحية + الري" (16754700.00 دينار جزائري).

تُشير البيانات إلى أنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ركز في سنة 2017 على دعم مشاريع "تربية الأغنام" و "المواد الفلاحية" و "الري"

الشكل رقم 04 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2017

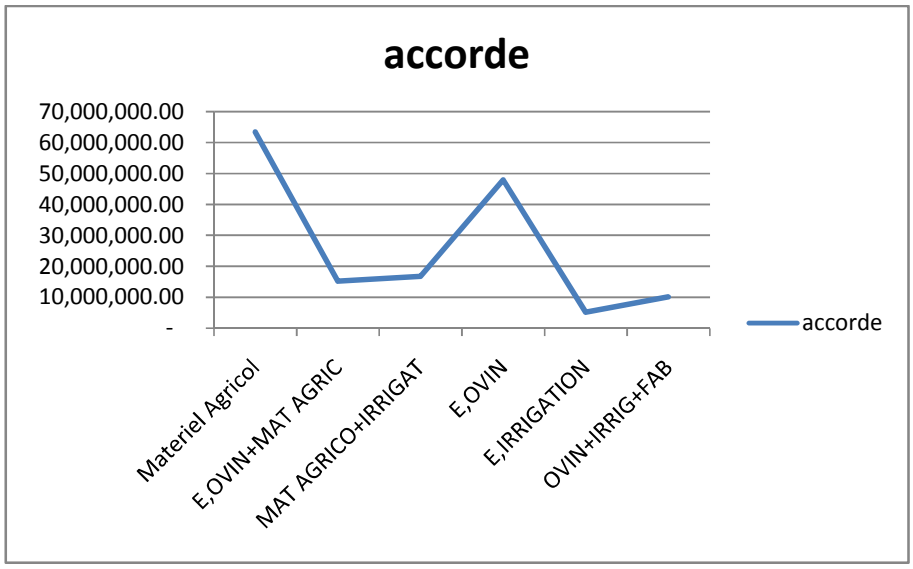

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 04 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2018

يظهر الجدول لمحة عامة عن المبالغ المالية المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سعيدة لسنة 2018، مصنفة حسب نوع المشروع .

objet	accorde
معدات زراعية	121521000.00
معدات زراعية + معدات تربية الأغنام	14721000.00
تربية الدواجن	5580000.00
حضانة	13000000.00
المجموع	**154822000.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أنّ "المواد الفلاحية" كانت أكثر الفئات تمويلًا (121521000.00 دينار جزائري)، يليها "تربية الأبقار" (14721000.00 دينار جزائري) و "دواجن" (5580000.00 دينار جزائري).

تُشير البيانات إلى أنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ركز في سنة 2018 على دعم مشاريع "المواد الفلاحية" و "تربية الأبقار" و "دواجن ."

الشكل رقم 05 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2018

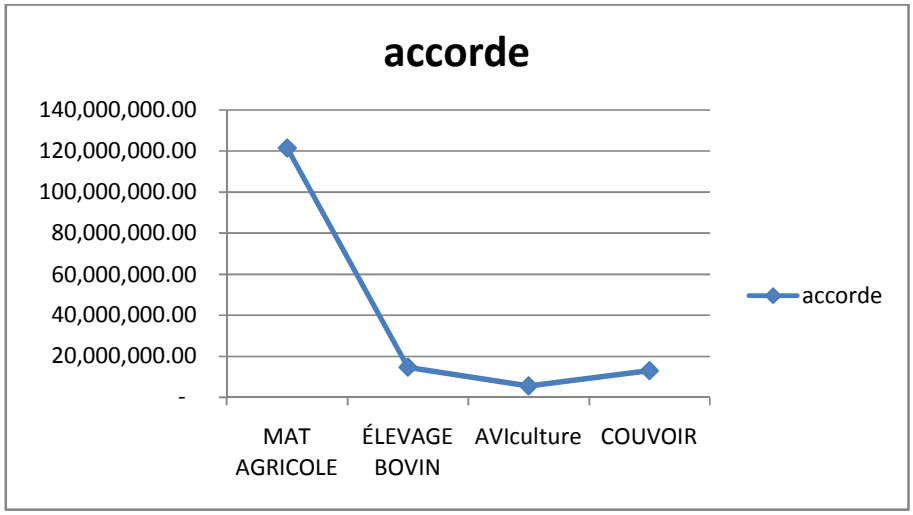

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 05 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019

يظهر الجدول لمحة عامة عن المبالغ المالية المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سعيدة لسنة 2019، مصنفة حسب نوع المشروع .

objet	accorde
عتاد فلاحي	146634000.00
المجموع	**146634000.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال الجدول أنّ "المواد الفلاحية" هي الفئة الوحيدة المُموّلة في سنة 2019، حيث تمّ تخصيص لها مبلغ 146634000.00 دينار جزائري .

تشير هذه التوليفة إلى أنّ "المواد الفلاحية" كانت أولوية بنك الفلاحة والتنمية الريفية في سنة 2019 لدعم المزارعين في ولاية سعيدة. و هذا بالإضافة إلى إمكانية تأثر نشاط البنك و المزارعين بالظروف الخاصة مع انتشار فيروس كويد 19

الشكل رقم 06 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019

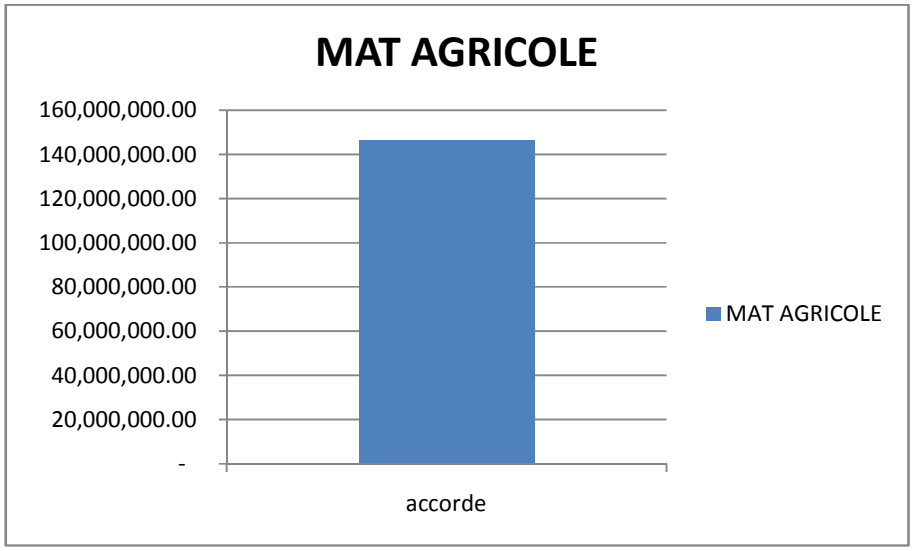

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم06 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2020

يظهر الجدول لمحة عامة عن المبالغ المالية المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سعيدة لسنة 2020، مصنفة حسب نوع المشروع .

objet	accorde
عتاد فلاحي	49016600.00
غرفة تبريد	7319000.00
عتاد ري	18193000.00
المجموع	**74528600.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أنّ "المواد الفلاحية" هي الفئة الأكثر تمويلًا (49016600.00 دينار جزائري)، يليها "نظام الري بالتنقيط" (18193000.00 دينار جزائري) و "غرفة التبريد" (7319000.00 دينار جزائري).

تُشير هذه التوليفة إلى أنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ركز في سنة 2020 على دعم مشاريع "المواد الفلاحية" و "نظام الري بالتنقيط" و "غرفة التبريد" في ولاية سعيدة.

الشكل رقم 07 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2020

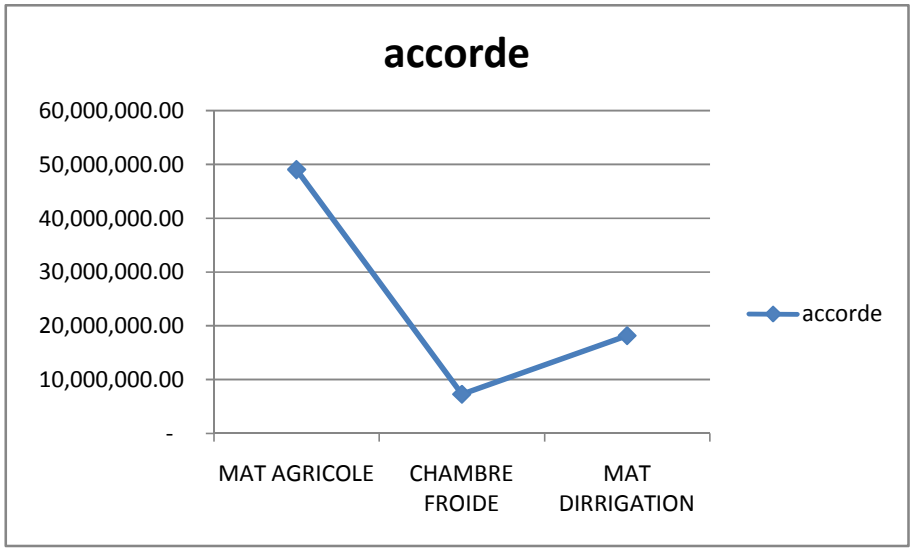

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 07 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2021

يظهر الجدول لمحة عامة عن المبالغ المالية المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سعيدة لسنة 2021، مصنفة حسب نوع المشروع .

objet	accorde
عتاد فلاحي	64103000.00
تربية الاغنام	9338000.00
فلاحين	14029000.00
المجموع	**87470000.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أنّ "المواد الفلاحية" هي الفئة الأكثر تمويلًا (64103000.00 دينار جزائري)، يليها "تربية الأغنام" (9338000.00 دينار جزائري) و "الفلاح" (14029000.00 دينار جزائري) .

تُشير هذه التوليفة إلى أنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ركز في سنة 2021 على دعم مشاريع "المواد الفلاحية" و "تربية الأغنام" و "الفلاح" في ولاية سعيد

الشكل رقم 08 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2021

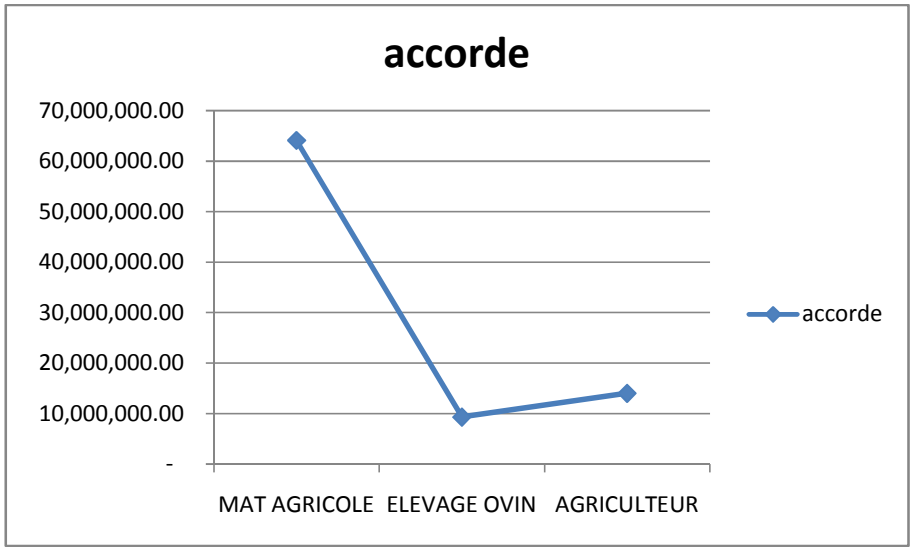

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم08 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2022

يظهر الجدول لمحة عامة عن المبالغ المالية المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سعيدة لسنة 2022، مصنفة حسب نوع المشروع .

objet	accorde
عتاد فلاحي	22707720.00
غرف تبريد	17647224.00
المجموع	**40354944.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أنّ "المواد الفلاحية" هي الفئة الأكثر تمويلًا (22707720.00 دينار جزائري)، يليها "التخزين المبرد" (17647224.00 دينار جزائري) .

تُشير هذه التوليفة إلى أنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ركز في سنة 2022 على دعم مشاريع "المواد الفلاحية" و "التخزين المبرد" في ولاية سعيدة . كما الجدير بالذكر ايضا أنّ فئة "التخزين المبرد" لم تظهر في جداول السنوات السابقة، ممّا يدل على اهتمام البنك بتقديم دعم لمشاريع التخزين المبرد في سنة 2022.

الشكل رقم 09 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2022

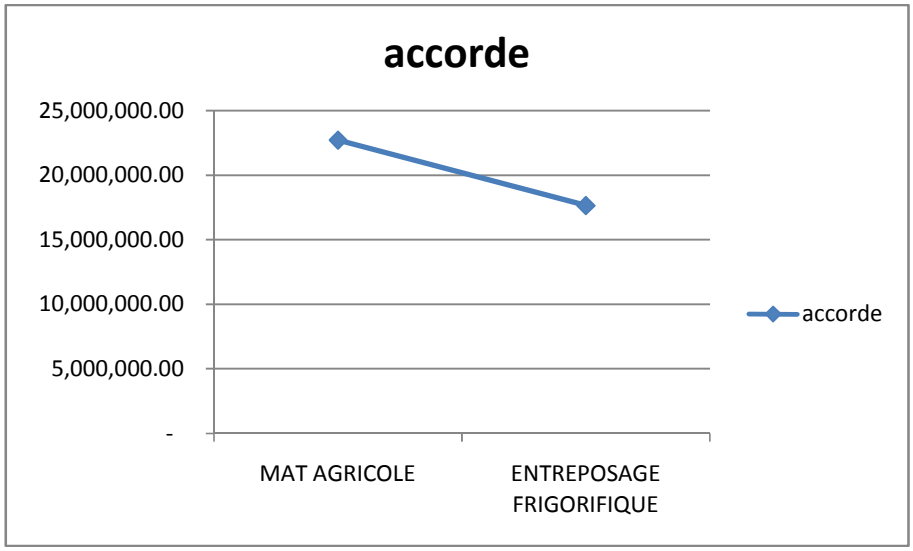

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 09 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2023

يظهر الجدول لمحة عامة عن المبالغ المالية المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سعيدة لسنة 2023، مصنفة حسب نوع المشروع .

objet	accorde
عتاد فلاحي	7046000.00
تربية الأغنام	25194000.00
المجموع	**32240000.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أنّ "تربية الأغنام" هي الفئة الأكثر تمويلًا (25194000.00 دينار جزائري)، يليها "المواد الفلاحية" (7046000.00 دينار جزائري) .

تُشير هذه التوليفة إلى أنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ركز في سنة 2023 على دعم مشاريع "تربية الأغنام" و "المواد الفلاحية" في ولاية سعيدة .

يجدر الإشارة إلى أنّ فئة "تربية الأغنام" لم تظهر في بعض جداول السنوات السابقة، بينما برزت كأحد أهمّ القطاعات المُموّلة في سنة 2023.

الشكل رقم 10 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2023

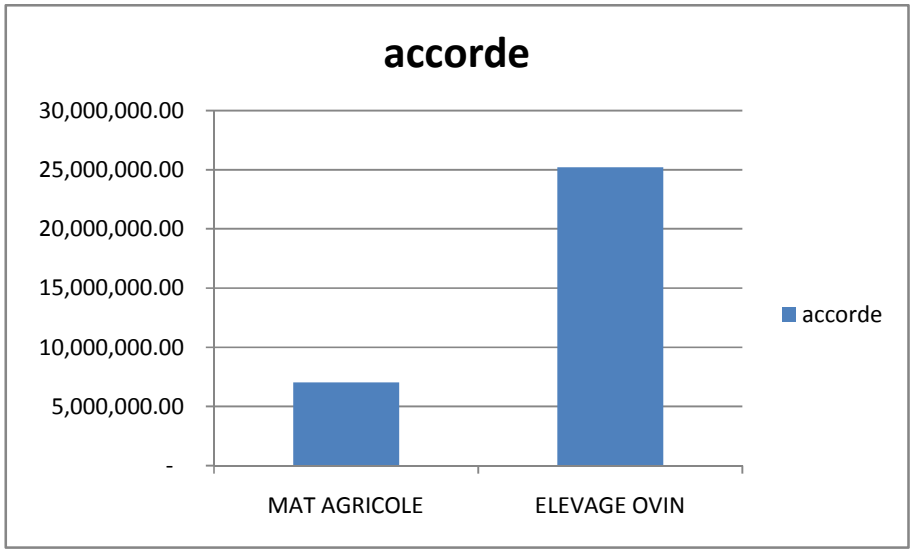

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 10 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2024

يظهر الجدول لمحة عامة عن المبالغ المالية المقدمة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سعيدة لسنة 2024، مصنفة حسب نوع المشروع .

objet	accorde
تربية الأبقار	9368550.00
تربية الأغنام	15000000.00
المجموع	**24368550.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أنّ "تربية الأغنام" هي الفئة الأكثر تمويلًا (15000000.00 دينار جزائري)، يليها "تربية الأبقار" (9368550.00 دينار جزائري) .

تُشير هذه التوليفة إلى أنّ بنك الفلاحة والتنمية الريفية ركز في سنة 2024 على دعم مشاريع "تربية الأغنام" و "تربية الأبقار" في ولاية سعيدة .

يجدر الإشارة إلى أنّ فئة "تربية الأبقار" لم تظهر في بعض جداول السنوات السابقة، بينما برزت في سنة 2024 كأحد أهمّ القطاعات المُموّلة.

الشكل رقم11 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2024

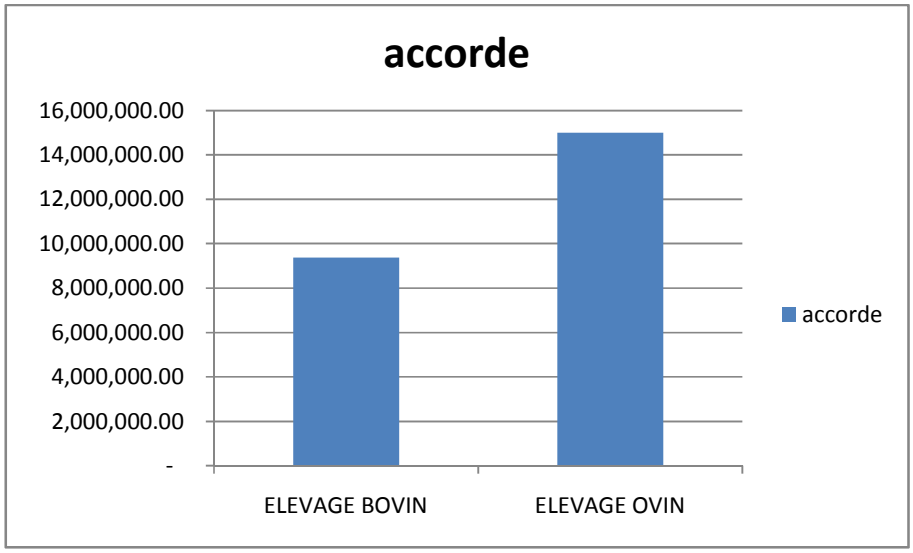

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 11يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2016- 2024

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية سعيدة خلال الفترة من 2016 إلى 2024، مُصنّفة حسب السنة و المجالات المُموّلة .

السنوات	المبالغ
2016	446507280.00
2017	158438344.00
2018	154822000.00
2019	146634000.00
2020	74528600.00
2021	87470000.00
2022	40354944.00
2023	32240000.00
2024	24368550.00
المجوع	**1165363718.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه الفترة بلغ 1165363718.00 دينار جزائري .

شهدت المبالغ المُقدّمة تذبذبًا ملحوظًا بين السنوات، حيث تراوحت بين 446507280.00 دينار جزائري في سنة 2016 و 24368550.00 دينار جزائري في سنة 2024.

الشكل رقم12 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2016- 2024

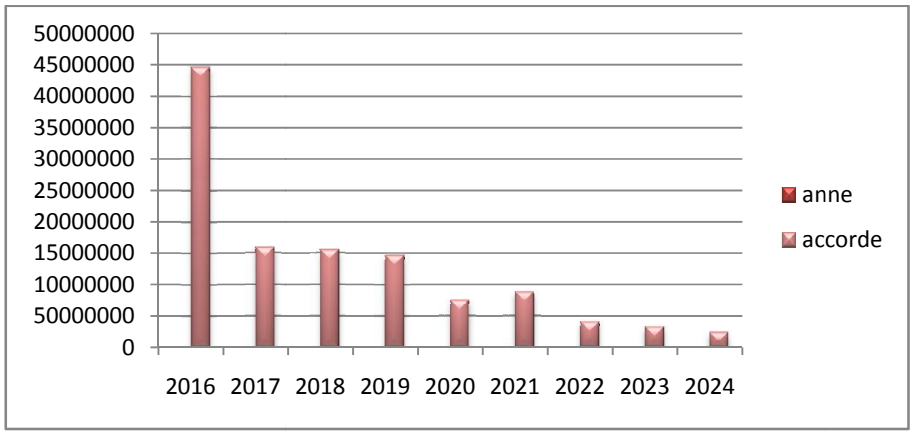

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 12 : يمثل المجالات الأكثر طلبا من قبل الفلاحين خلال الفترة الممتدة من 2014/2016

objet	Nombre de répétitions
بناء مزرعة دجاج	1
معدات تربية الدواجن للبيض	1
عتاد فلاحي	56
تربية الأبقار	28
تربية الدواجن + معدات الري	1
معدات زراعية + ري	6
آلة حصاد	3
معدات زراعية + تربية الأغنام	5
معدات ري	1
حظيرة + تربية الأغنام + معدات فلاحية	1
تربية الأغنام + الخيول + ري	1
حظيرة أغنام	1
توسعة حظيرة أغنام	1
تربية الأبقار + حظيرة	1

ملحقات زراعية	1
معدات فلاحية + أغنام	2
تربية أبقار الحلوبة	1
المجموع	111

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يُظهر الجدول لمحة عامة عن أكثر المجالات طلبًا من قبل الفلاحين، مُرتبة حسب عدد مرات التكرار .

نُلاحظ أنّ "المواد الفلاحية" هي المجال الأكثر طلبًا (56 تكرارًا)، يليها "تربية الأبقار" (28 تكرارًا) .

تشير هذه البيانات إلى أنّ الفلاحين في المنطقة يهتمون بشكل أساسي بتحديث معداتهم الزراعية و تحسين إنتاجهم من المواشي.

الشكل رقم 13 يمثل نسبة المجالات الأكثر طلبا من قبل الفلاحين

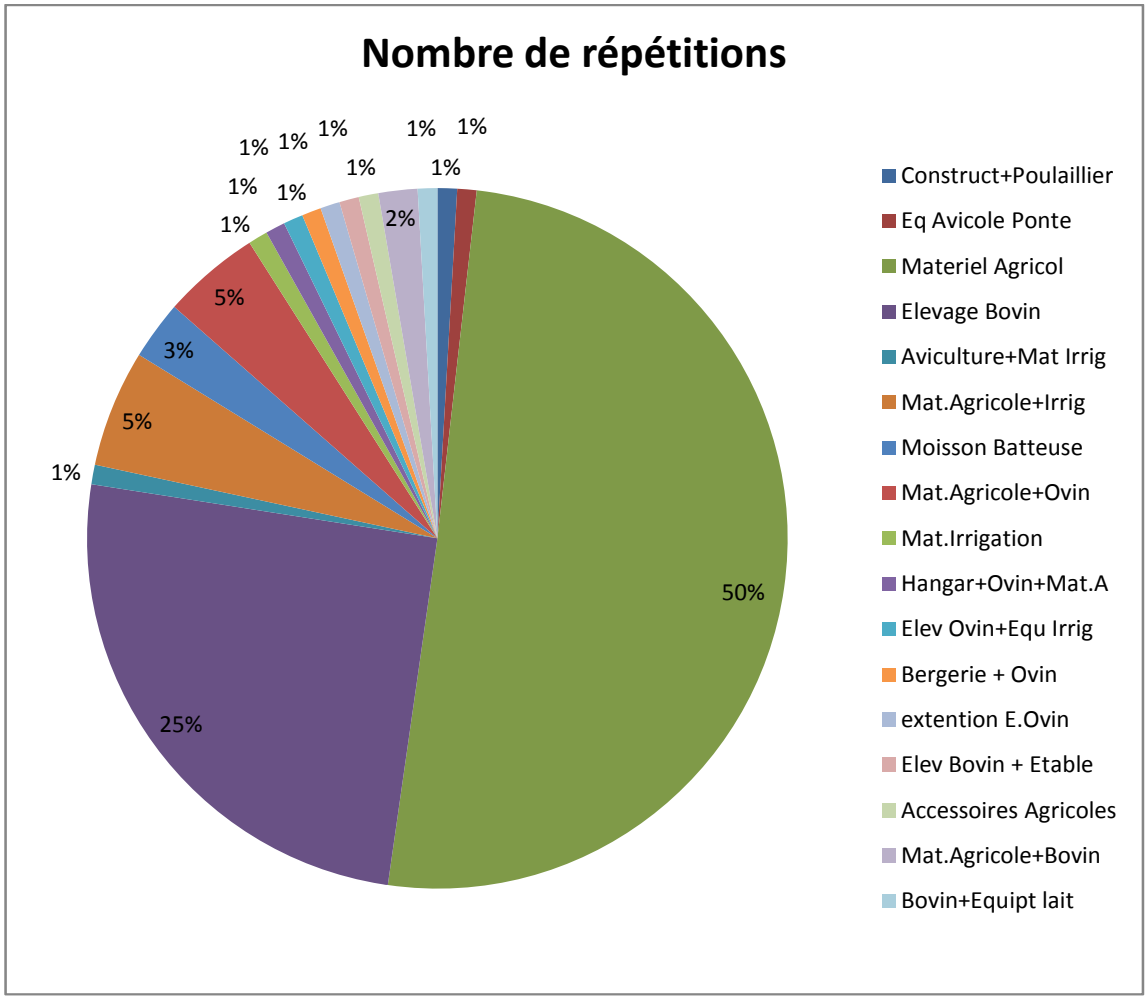

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

المطلب الثاني: دراسة حالة دائرة عين الحجر

الجدول رقم 13 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2016

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة عين الحجر خلال سنة 2016، مُصنّفة حسب مجال المشروع

Objet du Prêt	Accordé
معدات زراعية	82687500.00
تربية الأغنام	76312180.00
تربية الدواجن	3851000.00
تربية الأغنام + معدات زراعية	80385690.00
تربية الأبقار + حظيرة	10124000.00
تربية الأغنام + بناء + معدات ري	5493000.00
تربية الأغنام + حظيرة + معدات زراعية	15374000.00
معدات زراعية + حوض	3838000.00
تربية الأغنام + بناء حضائر	15918600.00
معدات زراعية + تربية الأغنام + بناء حضيرة	4728500.00
حظيرة + حوض + تربية الأغنام + ري	12991500.00
أعلاف + تربية الأغنام + معدات زراعية	6070000.00
معدات زراعية + ري + أعلاف	4381000.00
تربية الأغنام + معدات زراعية + حظيرة	7203000.00
تربية الأغنام + حظيرة جبلية	5850400.00
حوض + أعلاف + معدات ري	2783200.00

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 292990970.00 دينار جزائري .

تمّ تخصيص 61% من هذه المبالغ (179077370.00 دينار جزائري) لمشاريع تربية الأغنام، بينما تمّ تخصيص 37% (113913500.00 دينار جزائري) لمشاريع المواد الفلاحية .

تُشير هذه البيانات إلى أنّ تربية الأغنام و المواد الفلاحية كانتا المجالين الأكثر استفادة من دعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دائرة عين الحجر خلال سنة 2016.

الشكل رقم 14 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2016

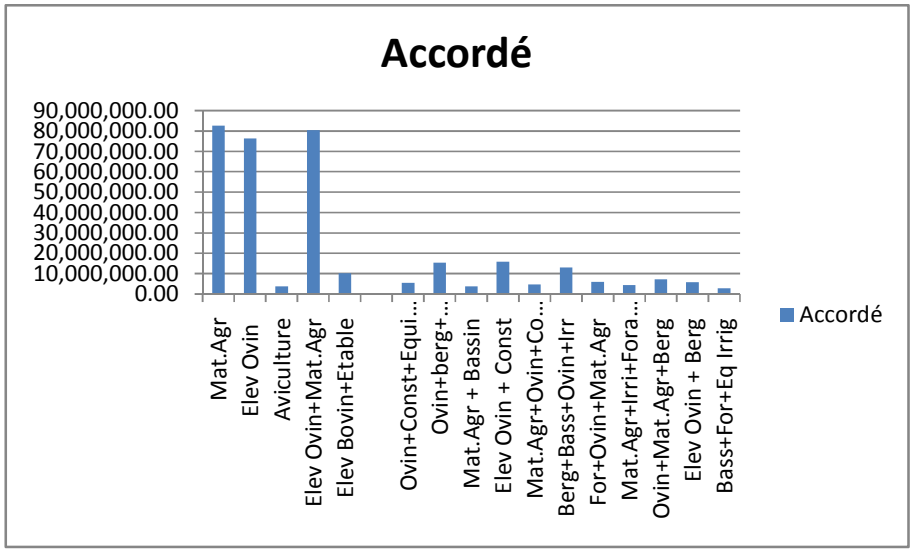

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 14 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2017

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة عين الحجر خلال سنة 2017، مُصنّفة حسب مجال المشروع

Objet du Prêt	Accordé
الات زراعية	3012000.00
معدات زراعية	22036000.00
الأغنام + مواد زراعية	11394000.00
الأغنام + أعلاف	5624400.00
تربية الأغنام	24473400.00
الأغنام + حظيرة الأغنام + مواد زراعية	5000000.00

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 71539800.00 دينار جزائري .

تمّ تخصيص 34% من هذه المبالغ (24473400.00 دينار جزائري) لمشاريع تربية الأغنام، بينما تمّ تخصيص 31% (22036000.00 دينار جزائري) لمشاريع المواد الفلاحية .

تُشير هذه البيانات إلى أنّ تربية الأغنام و المواد الفلاحية كانتا المجالين الأكثر استفادة من دعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دائرة عين الحجر خلال سنة 2017.

الشكل رقم15 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2017

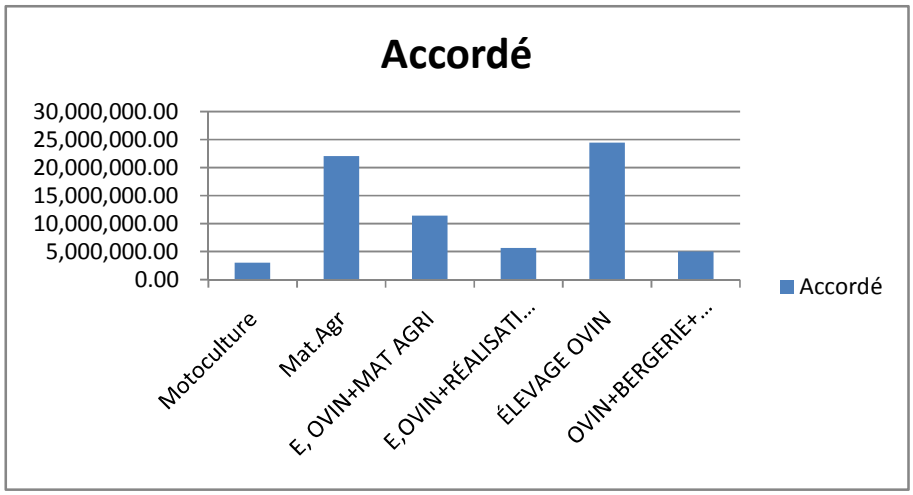

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 15 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2018

قدم الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة عين الحجر خلال سنة 2018، مُصنّفة حسب مجال المشروع

Objet du Prêt	Accordé
عتاد فلاحي	27892000.00
اغنام + تجيهزات	8449000.00
تربية الأبقار	14865000.00

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 51196000.00 دينار جزائري .

تمّ تخصيص 54% من هذه المبالغ (27892000.00 دينار جزائري) لمشاريع المواد الفلاحية، بينما تمّ تخصيص 29% (14865000.00 دينار جزائري) لمشاريع تربية الأبقار .

تُشير هذه البيانات إلى أنّ المواد الفلاحية و تربية الأبقار كانتا المجالين الأكثر استفادة من دعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دائرة عين الحجر خلال سنة 2018.

الشكل رقم 16 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2018

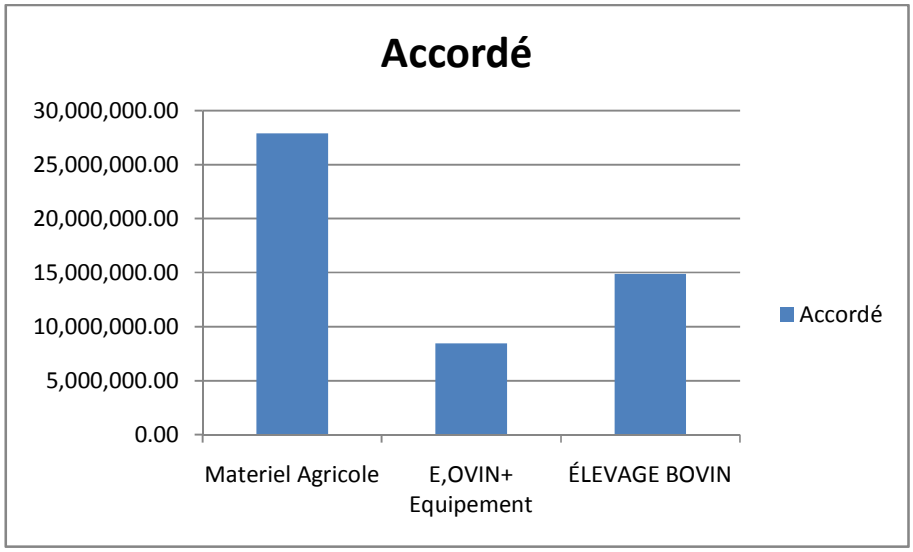

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم16 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019

Objet du Prêt	Accordé
عتاد فلاجي	23900000.00
تربية أبقار	32322200.00
دواجن	9663000.00
تربية الأغنام + عتاد فلاحي	15767000.00

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة عين الحجر خلال سنة 2019، مُصنّفة حسب مجال المشروع.

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 81652200.00 دينار جزائري.

تمّ تخصيص 40% من هذه المبالغ (32322200.00 دينار جزائري) لمشاريع تربية الأغنام، بينما تمّ تخصيص 29% (23900000.00 دينار جزائري) لمشاريع المواد الفلاحية.

تُشير هذه البيانات إلى أنّ تربية الأغنام و المواد الفلاحية كانتا المجالين الأكثر استفادة من دعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دائرة عين الحجر خلال سنة 2019.

الشكل رقم17 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019

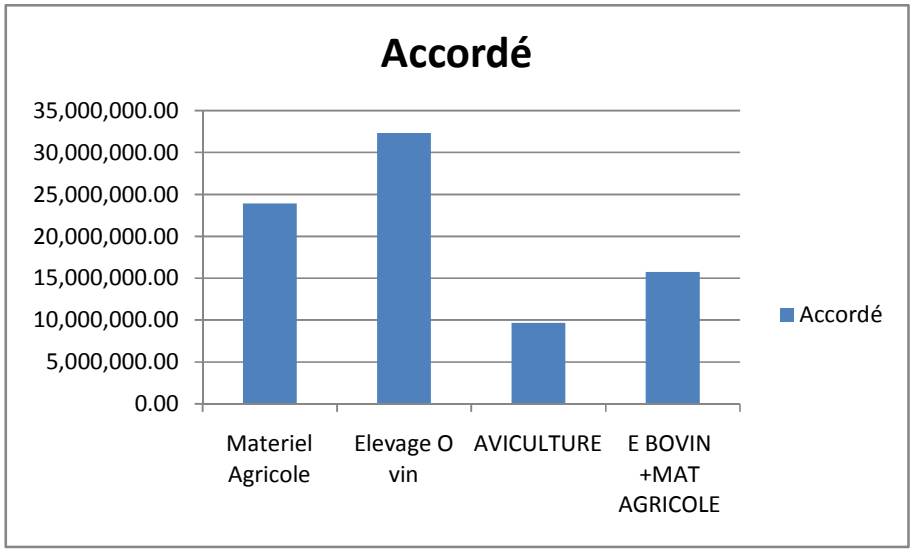

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 17 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2020

Objet du Prêt	Accordé
عتاد فلاحي	4160000.00
تربية الاغنام	16824000.00
تجهيزات الري	11871440.00
فلاحين	8710000.00

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة عين الحجر خلال سنة 2020، مُصنّفة حسب مجال المشروع .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 51565440.00 دينار جزائري .

تمّ تخصيص 33% من هذه المبالغ (16824000.00 دينار جزائري) لمشاريع تربية الأغنام، بينما تمّ تخصيص 23% (11871440.00 دينار جزائري) لمشاريع تجهيزات الري .

تُشير هذه البيانات إلى أنّ تربية الأغنام و تجهيزات الري كانتا المجالين الأكثر استفادة من دعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دائرة عين الحجر خلال سنة 2020.

الشكل رقم 18 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2020

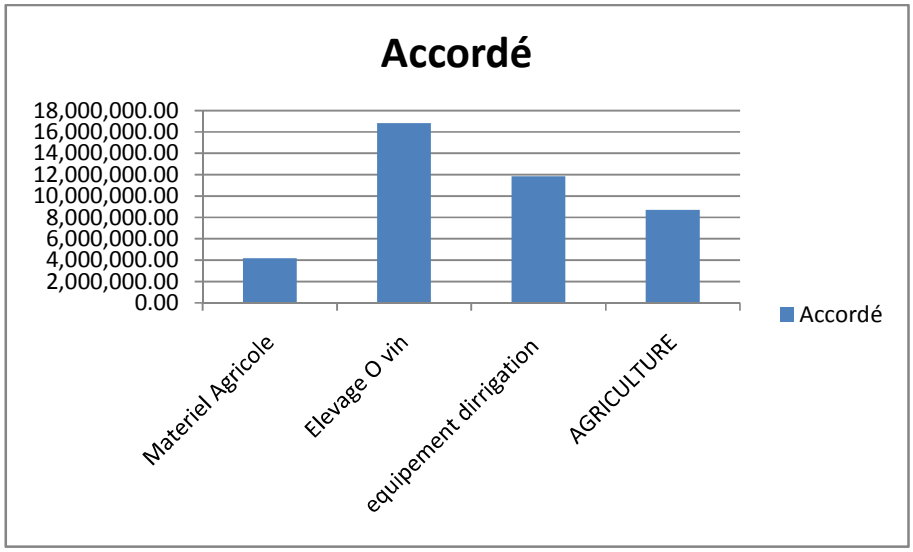

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم18 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2021

Objet du Prêt	Accordé
عتاد فلاحي	34969000.00
أعلاف مواشي	8749000.00
تربية اغنام	33181000.00

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة عين الحجر خلال سنة 2021، مُصنّفة حسب مجال المشروع .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 76 907000.00دينار جزائري .

تمّ تخصيص 43% من هذه المبالغ (33 181000.00دينار جزائري) لمشاريع تربية الأغنام، بينما تمّ تخصيص 45% (34 969000.00دينار جزائري) لمشاريع المواد الفلاحية .

تُشير هذه البيانات إلى أنّ تربية الأغنام و المواد الفلاحية كانتا المجالين الأكثر استفادة من دعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دائرة عين الحجر خلال سنة 2021.

الشكل رقم19 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2021

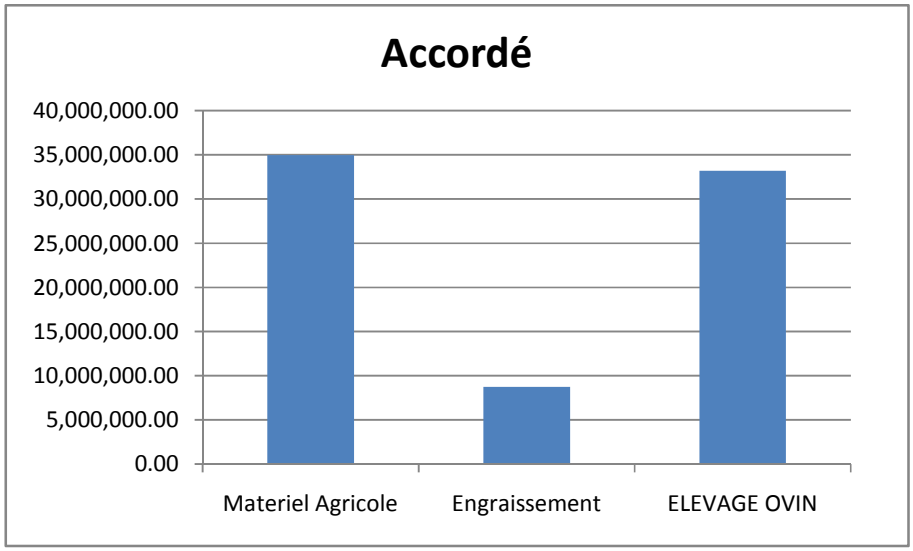

الجدول رقم19 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2022

Objet du Prêt	Accordé
معدات ري	4701000.00
تربية الأغنام + أعلاف	14900000.00
تربية أغنام	8545000.00

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة عين الحجر خلال سنة 2022، مُصنّفة حسب مجال المشروع .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 28146000.00 دينار جزائري .

تمّ تخصيص 53% من هذه المبالغ (14900000.00 دينار جزائري) لمشاريع تربية الأغنام المُدمجة مع بناء مرافق و شراء معدات، بينما تمّ تخصيص 30% (8545000.00 دينار جزائري) لمشاريع تربية الأغنام بشكل عام .

تُشير هذه البيانات إلى أنّ تربية الأغنام كانت المجال الأكثر استفادة من دعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دائرة عين الحجر خلال سنة 2022، مع تركيز ملحوظ على مشاريع تربية الأغنام المُدمجة.

الشكل رقم20 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2022

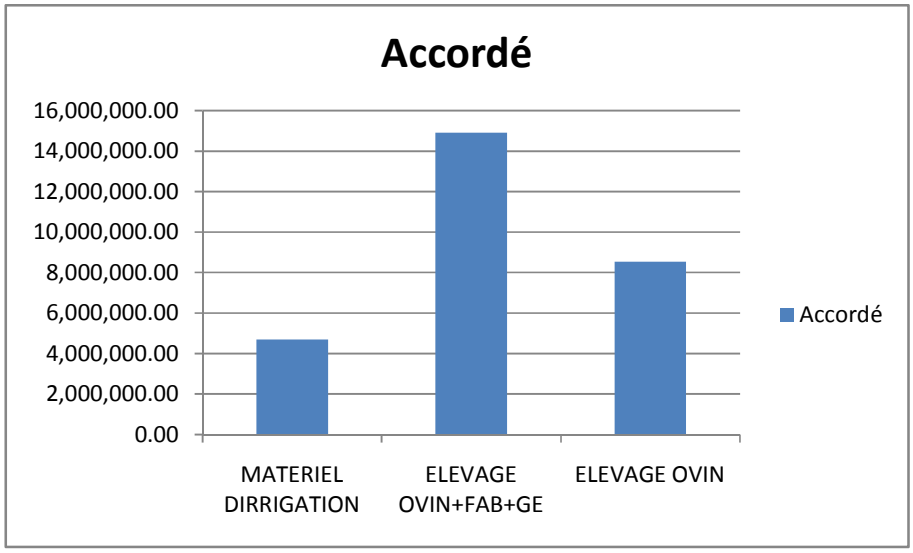

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 20 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2023

Objet du Prêt	Accordé
فلاحين	48841350.00
عتاد فلاحي	45995000.00
تربية الابقار	5793500.00

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة عين الحجر خلال سنة 2023، مُصنّفة حسب مجال المشروع .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 100629850.00 دينار جزائري .

تمّ تخصيص 48% من هذه المبالغ (48841350.00 دينار جزائري) لمشاريع الفلاحة بشكل عام، بينما تمّ تخصيص 46% (45995000.00 دينار جزائري) لمشاريع المواد الفلاحية .

تُشير هذه البيانات إلى أنّ الفلاحة و المواد الفلاحية كانتا المجالين الأكثر استفادة من دعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دائرة عين الحجر خلال سنة 2023.

الشكل رقم 21يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2023

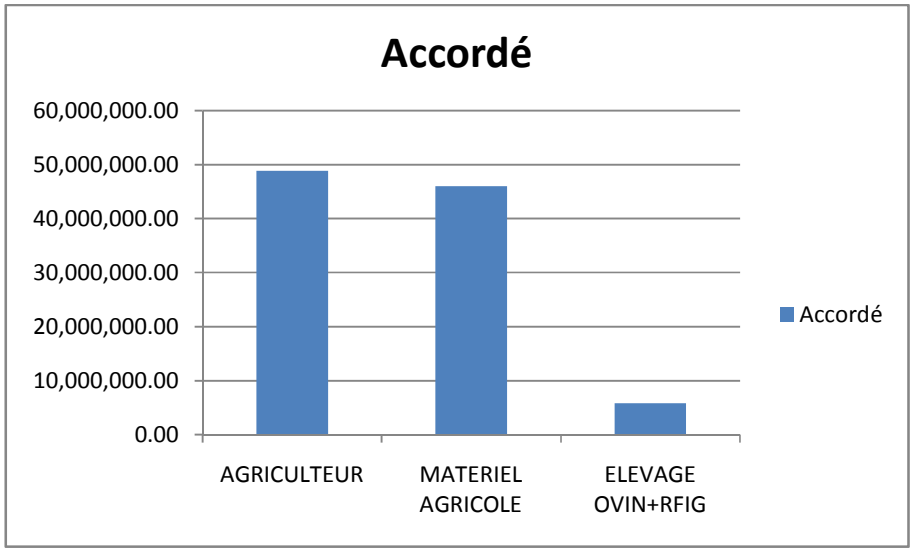

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم21 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2024

Objet du Prêt	Accordé
عتاد فلاحي	28275200.00
تربية الأغنام	46392600.00

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة عين الحجر خلال سنة 2024، مُصنّفة حسب مجال المشروع .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 74667800.00 دينار جزائري .

تمّ تخصيص 62% من هذه المبالغ (46392600.00 دينار جزائري) لمشاريع تربية الأغنام، بينما تمّ تخصيص 38% (28275200.00 دينار جزائري) لمشاريع المواد الفلاحية .

تُشير هذه البيانات إلى أنّ تربية الأغنام و المواد الفلاحية كانتا المجالين الأكثر استفادة من دعم بنك الفلاحة والتنمية الريفية في دائرة عين الحجر خلال سنة 2024.

الشكل رقم 22 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2024

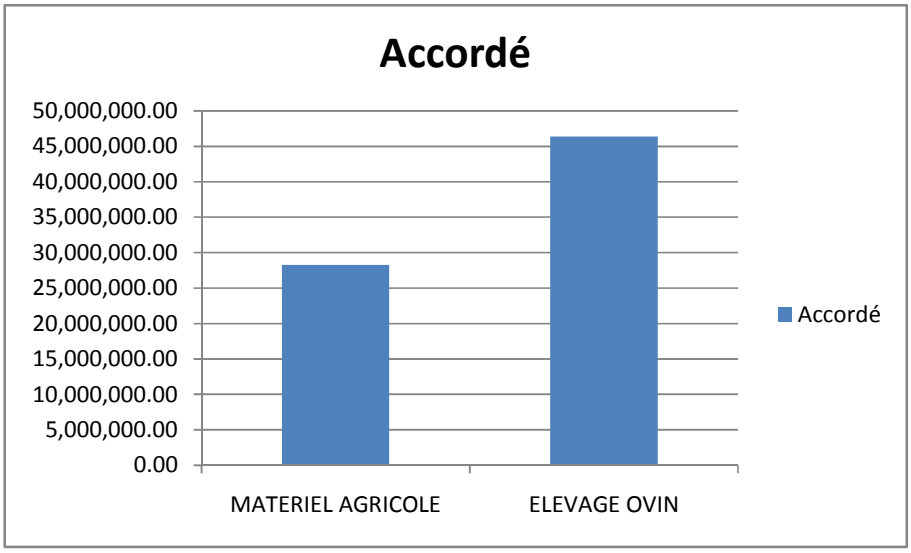

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 22يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2016- 2024

السنة	مجموع المبالغ المالية المقدمة
2016	335208370.00
2017	71539800.00
2018	51206000.00
2019	81652200.00
2020	41565440.00
2021	76899000.00
2022	28146000.00
2023	100629850.00
2024	74667800.00
المجوع	**861514460.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

- يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة عين الحجر خلال الفترة من 2016 إلى 2024، مُصنّفة حسب السنة.
- بلغ مجموع المبالغ المُقدّمة خلال هذه الفترة 861514460.00 دينار جزائري.

- شهدت السنوات تباينًا ملحوظًا في حجم الموارد المالية المُقدّمة، مع أدنى مستوى في سنة 2022 (28146000.00 دينار جزائري) و أعلى مستوى في سنة 2016 (335208370.00 دينار جزائري).

تحليل حجم القروض الممنوحة حسب السنوات:

- **2016:** تمّ تخصيص مبلغ 335208370.00 دينار جزائري لمشاريع تنموية في دائرة عين الحجر، وهو ما يُمثل 39% من إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال الفترة المُحدّدة.
- **2017:** شهدت سنة 2017 انخفاضًا ملحوظًا في حجم الموارد المالية المُقدّمة، حيث تمّ تخصيص 71539800.00 دينار جزائري فقط، أي ما يُمثل 8% من إجمالي المبالغ المُقدّمة.
- **2018:** واصلت الموارد المالية المُقدّمة الانخفاض في سنة 2018، حيث تمّ تخصيص 51206000.00 دينار جزائري، أي ما يُمثل 6% من إجمالي المبالغ المُقدّمة.
- **2019:** شهدت سنة 2019 عودةً ارتفاع الموارد المالية المُقدّمة، حيث تمّ تخصيص 81652200.00 دينار جزائري، أي ما يُمثل 10% من إجمالي المبالغ المُقدّمة.
- **2020:** تأثرت الموارد المالية بتداعيات جائحة كورونا، حيث تمّ تخصيص 41565440.00 دينار جزائري فقط، أي ما يُمثل 5% من إجمالي المبالغ المُقدّمة.
- **2021:** شهدت سنة 2021 عودةً ارتفاع الموارد المالية، حيث تمّ تخصيص 76899000.00 دينار جزائري، أي ما يُمثل 9% من إجمالي المبالغ المُقدّمة.
- **2022:** شهدت سنة 2022 انخفاضًا ملحوظًا في الموارد المالية، حيث تمّ تخصيص 28146000.00 دينار جزائري فقط، أي ما يُمثل 3% من إجمالي المبالغ المُقدّمة.
- **2023:** شهدت سنة 2023 عودةً ارتفاع الموارد المالية، حيث تمّ تخصيص 100629850.00 دينار جزائري، أي ما يُمثل 12% من إجمالي المبالغ المُقدّمة.
- **2024:** تمّ تخصيص 74667800.00 دينار جزائري لمشاريع تنموية في دائرة عين الحجر خلال سنة 2024، وهو ما يُمثل 9% من إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال الفترة المُحدّدة.

الشكل رقم23 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2016- 2024

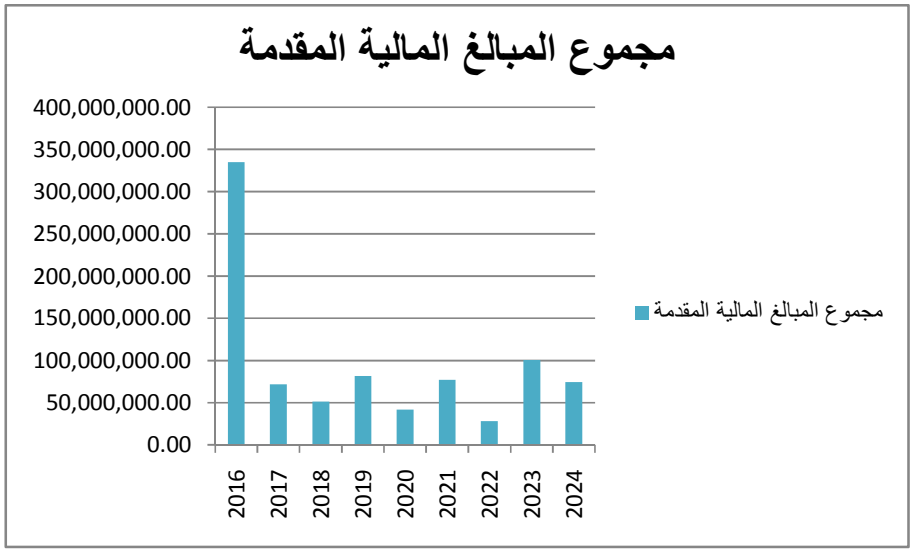

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 23: يمثل المجالات الأكثر طلبا من قبل الفلاحين

Objet du Prêt	عدد مرات التكرار
معدات زراعية	52
تربية الأغنام	35
تربية الدواجن	1
تربية الأغنام + معدات زراعية	12
تربية الأبقار + حظيرة	1
تربية الأغنام + بناء + معدات ري	1
تربية الأغنام + حظيرة + معدات زراعية	2
معدات زراعية + حوض	1
تربية الأغنام + حضائر	3
معدات زراعية + تربية الأغنام + بناء	2
حظيرة + حوض + تربية الأغنام + ري	1
علف + تربية الأغنام + معدات زراعية	4
معدات زراعية + ري + علف	1
تربية الأغنام + معدات زراعية + حظيرة	2

2	تربية الأغنام + حظيرة
1	حوض + معدات الري+ أعلاف
1	تربية الأغنام + أعلاف
10	تربية الأغنام + معدات + زراعية
1	تربية الأغنام + تنفيذ حفر الآبار
2	تربية الأغنام + معدات
2	تربية الأغنام + حظيرة + معدات زراعية
7	مزارع
2	معدات ري
2	تربية الأغنام + أعلاف
2	أسمدة عضوية
1	معدات فلاحية
151	المجموع

- **المصدر** : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

- يظهر الجدول لمحة عامة عن عدد مرات طلب الفلاحين في دائرة عين الحجر للقروض و الخدمات من بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب المجال، وذلك خلال فترة زمنية غير محددة.
- يُلاحظ أنّ المجالات الأكثر طلبًا هي :
  - مواد الفلاحة 52 :طلبًا (34.4%)
  - تربية الأغنام 35 :طلبًا (23.2%)
  - تربية الأغنام + مواد الفلاحة 12 :طلبًا (7.9%)

الشكل رقم 24 الموالي يمثل نسبة المجالات الأكثر طلبا من قبل الفلاحين

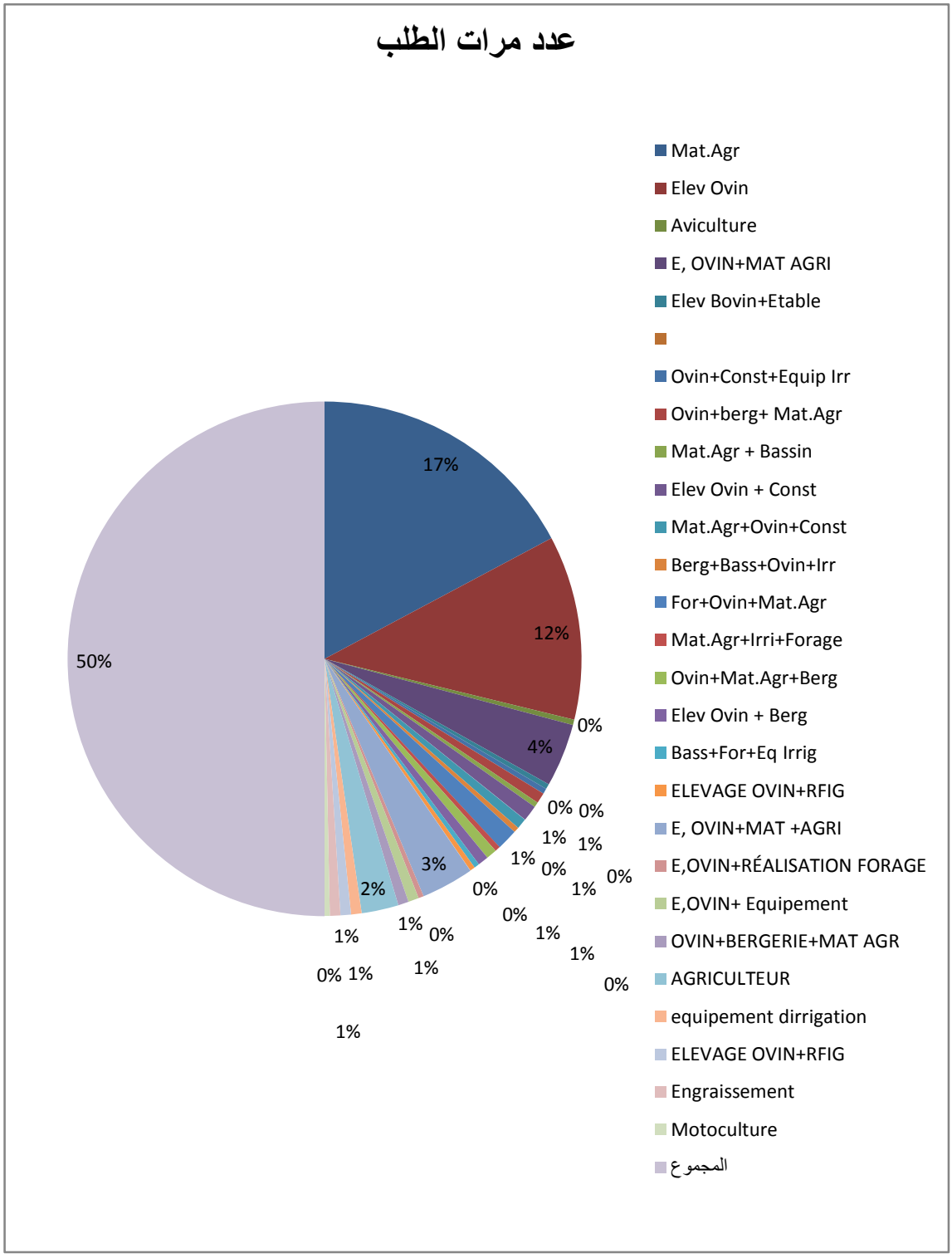

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

المطلب الثالث : دراسة حالة دائرة بالول

الجدول رقم 24 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2018

objet de prêt	accorde
عتاد فلاحي	17000000.00
المجموع	**17000000.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة بالول خلال سنة 2018، مُصنّفة حسب المجال .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 17000000.00 دينار جزائري .

تمّ تخصيص 100% من هذه المبالغ (17000000.00 دينار جزائري) لمشاريع المواد الفلاحية.

الشكل رقم 25 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2018

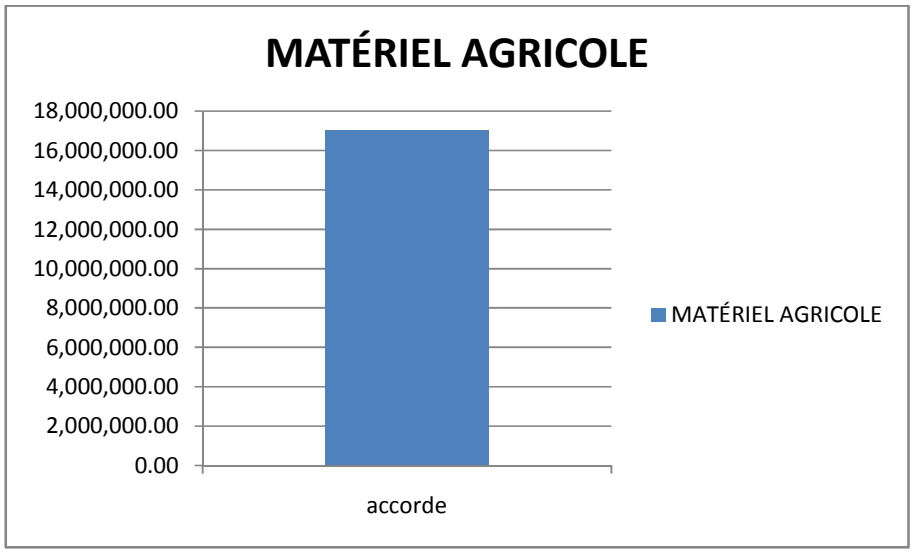

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم25 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019

objet de prêt	accorde
عتاد فلاحي	46402000.00
تربية الأغنام	38091240.00
المجموع	**84493240.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة بالول خلال سنة 2019، مُصنّفة حسب المجال .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 84493240.00 دينار جزائري .

تمّ تخصيص 54% من هذه المبالغ (46402000.00 دينار جزائري) لمشاريع المواد الفلاحية، بينما تمّ تخصيص 46% (38091240.00 دينار جزائري) لمشاريع تربية الأغنام.

الشكل رقم26 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019

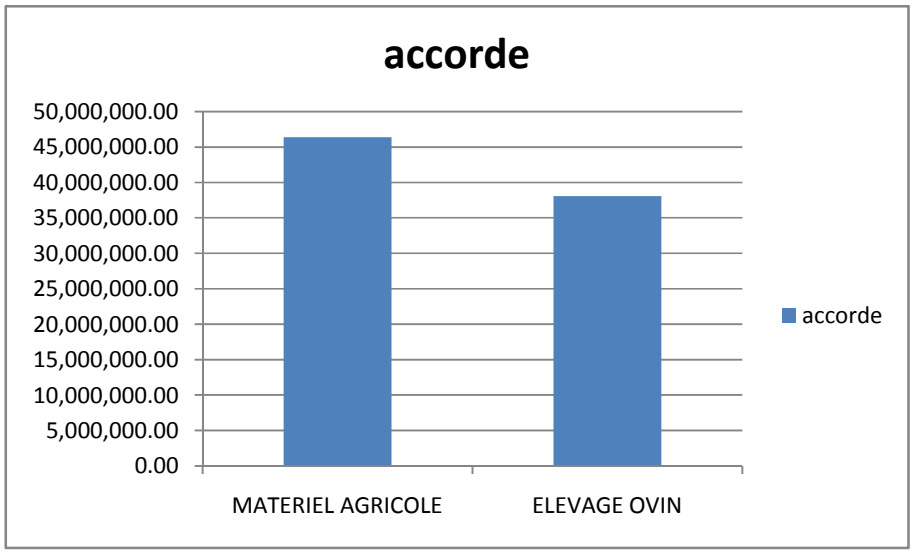

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم26 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2020

objet de prêt	accorde
عتاد فلاحي	24635000.00
تربية الاغنام	15387000.00
المجموع	**40022000.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة بالول خلال سنة 2020، مُصنّفة حسب المجال .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 40022000.00 دينار جزائري .

تمّ تخصيص 61% من هذه المبالغ (24635000.00 دينار جزائري) لمشاريع المواد الفلاحية، بينما تمّ تخصيص 39% (15387000.00 دينار جزائري) لمشاريع تربية الأغنام.

الشكل رقم27 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2020

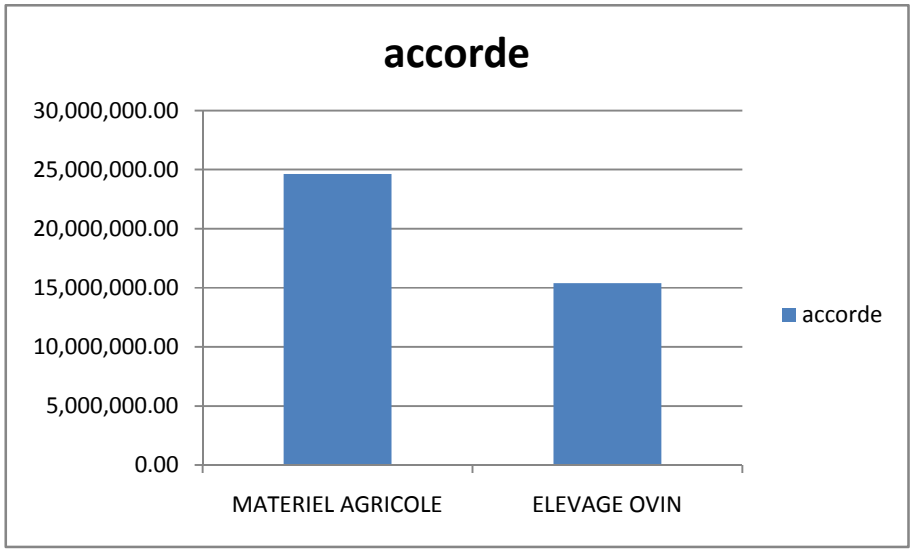

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم27 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2021

objet de prêt	accorde
عتاد فلاحي	7848000.00
تربية الأغنام	3815000.00
فلاحين (دون تحديد مجالهم)	11055000.00
المجموع	**22718000.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة بالول خلال سنة 2021، مُصنّفة حسب المجال .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 22718000.00 دينار جزائري .

تمّ تخصيص 34% من هذه المبالغ (7848000.00 دينار جزائري) لمشاريع المواد الفلاحية، بينما تمّ تخصيص 17% (3815000.00 دينار جزائري) لمشاريع تربية الأغنام، و 49% (11055000.00 دينار جزائري) لمُزارعين دون تحديد مجال محدد.

الشكل رقم28 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2021

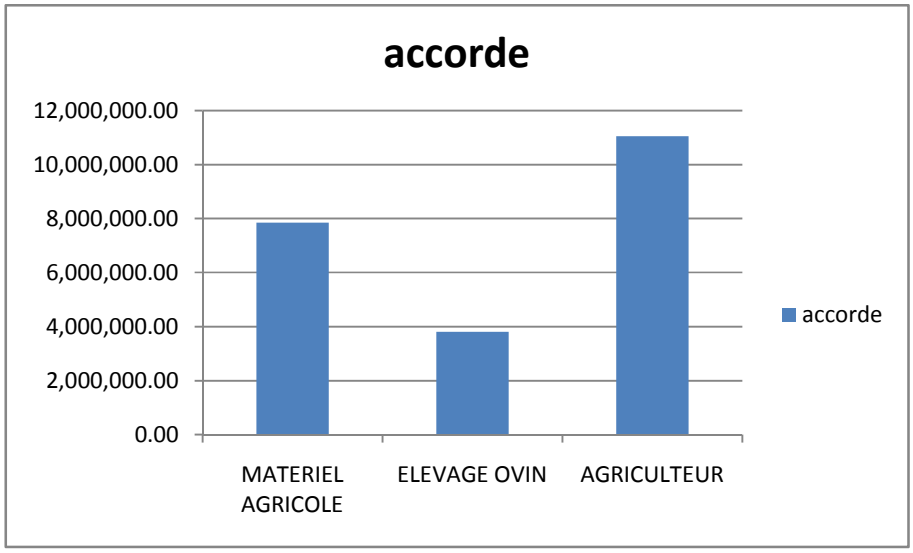

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم28 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2022

objet de prêt	accorde
تربية الأغنام	9701000.00

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة بالول خلال سنة 2022، مُصنّفة حسب المجال .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 9701000.00 دينار جزائري .

تمّ تخصيص 100% من هذه المبالغ (9701000.00 دينار جزائري) لمشاريع تربية الأغنام

الشكل رقم29 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2022

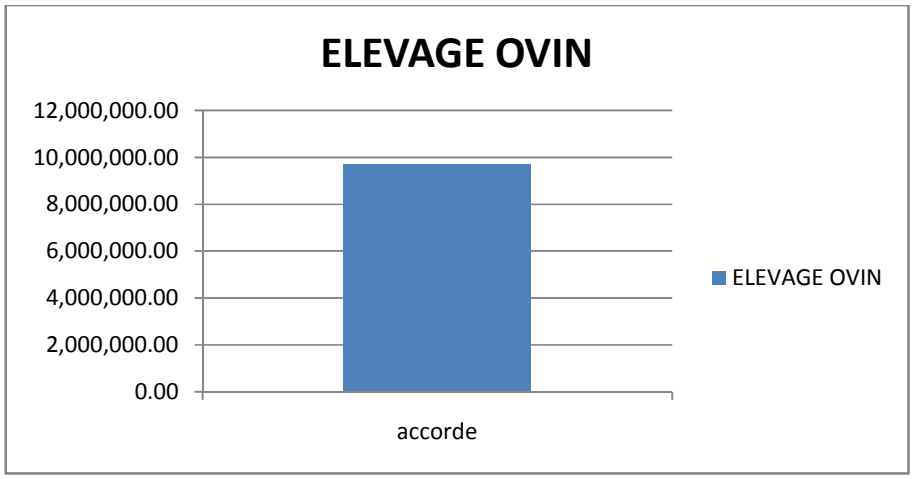

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم29 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2023

objet de prêt	accorde
تربية الأغنام	5738000.00
فلاحين (دون تحديد مجالهم)	8506200
المجموع	**14244200.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة بالول خلال سنة 2023، مُصنّفة حسب المجال .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 14244200.00 دينار جزائري .

تمّ تخصيص 40% من هذه المبالغ (5738000.00 دينار جزائري) لمشاريع تربية الأغنام، بينما تمّ تخصيص 60% (8506200.00 دينار جزائري) لمُزارعين دون تحديد مجال محدد.

الشكل رقم30 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2023

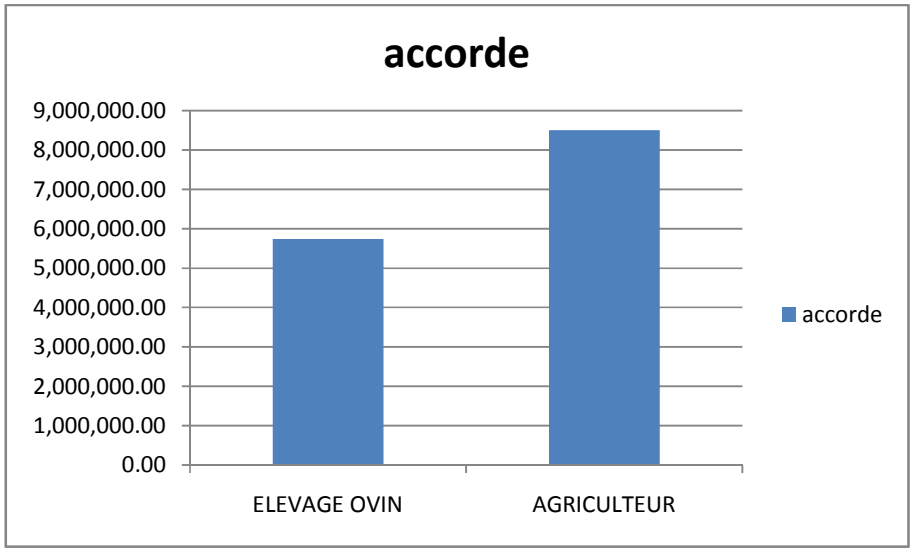

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم30 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2018- 2024

المبالغ المقدمة	السنوات
17000000.00	2018
84493240.00	2019
40022000.00	2020
22817000.00	2021
9701000.00	2022
14244200.00	2023
188277440.00	**مجموع المبالغ**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

قدم الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة بالول خلال الفترة من 2018 إلى 2023، مُصنّفة حسب السنة و المجال .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه الفترة بلغ 188277440.00 دينار جزائري .

شهدت الفترة تباينًا ملحوظًا في حجم التمويلات المُقدّمة، حيث تراوحت بين 17000000.00 دينار جزائري في سنة 2018 و 84493240.00 دينار جزائري في سنة 2019 .

تنوعت المجالات التي تمّ تخصيص الموارد المالية لها خلال الفترة، حيث شملت المواد الفلاحية، و تربية الأغنام، و المُزارعين دون تحديد مجال محدد.

الشكل رقم 31 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2016- 2023

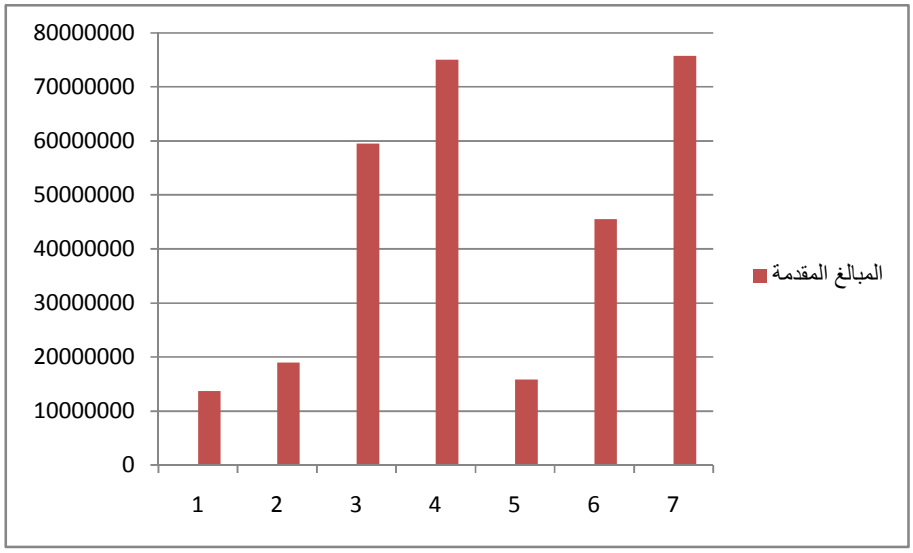

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 31: يمثل المجالات الأكثر طلبا من قبل الفلاحين

OBJET DU PRÊT	التكرار
حفر الآبار + معدات	1
عتاد فلاحي	19
تربية الأغنام	5
تربية الأغنام + معدات ري	1
معدات ري	1
تربية النحل	1
فلاحين (دون تحديد مجالهم)	6
معدات	2
تربية الأبقار + علف	1
زراعة محاصيل الخضروات	1
معدات زراعية + بطاطس	1
المجموع	**39.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن المجالات الأكثر طلبًا من قبل الفلاحين في دائرة بالول،

حيث تمّ احتساب عدد مرات طلب كل مجال.

يُلاحظ أنّ "المواد الفلاحية (MAT AGRICOLE) "هي أكثر المجالات طلبًا،

حيث تمّ طلبها 19 مرة،

تليها "الفلاح (AGRICULTEUR) "بـ 6 طلبات.

تنوعت المجالات الأخرى المُطلوبة، و شملت حفر الآبار و تجهيزاتها، وتربية الأغنام، و أنظمة الري، و غيرها.

الشكل رقم 32 يمثل نسبة المجالات الأكثر طلبا من قبل الفلاحين

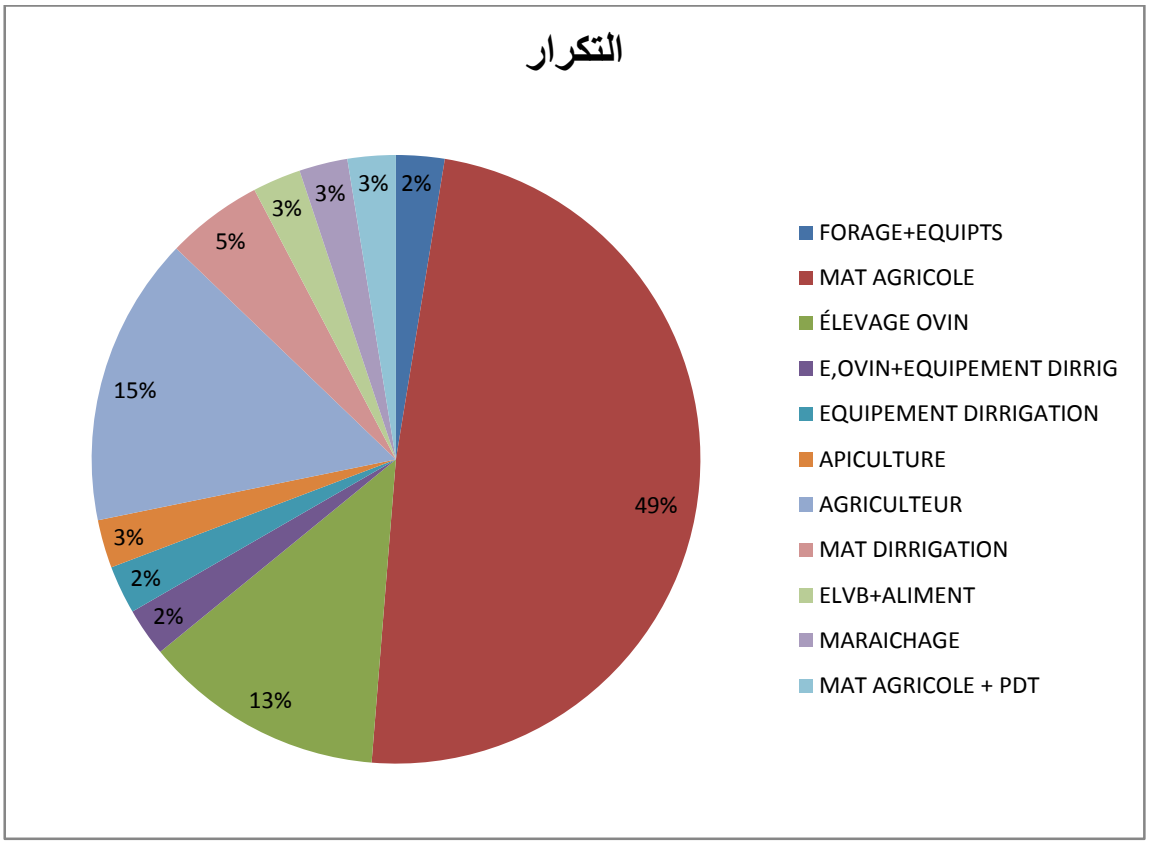

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

المطلب الرابع :دراسة حالة دائرة يوب

الجدول رقم32 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2018

OBJET DU PRÊT	ACCORDe
حفر الآبار و تجهيزاتها	3936000.00
عتاد فلاحي	5180000.00
تربية الأغنام	4615000.00
الممجوع	13731000.00

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة يوب خلال سنة 2018، مُصنّفة حسب المجال .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ13.731.000.00 دينار جزائري .

تمّ تخصيص 29% من هذه المبالغ (3936000.00 دينار جزائري) لمشاريع حفر الآبار و تجهيزاتها، بينما تمّ تخصيص 38% (5180000.00دينار جزائري) لمشاريع المواد الفلاحية، و 33% (4615000.00دينار جزائري) لمشاريع تربية الأغنام.

الشكل رقم33 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2018

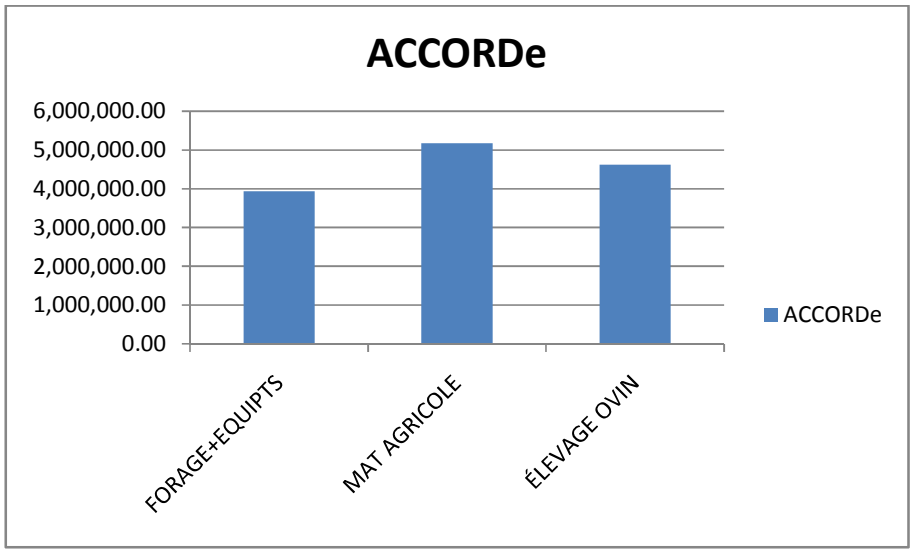

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 33 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019

OBJET DU PRÊT	ACCORDe
تربية الأغنام مع تجهيزات الري	5600000.00
تجهيزات الري	4239000.00
عتاد فلاحي	5474000.00
تربية النحل	3712000.00
المجموع	**19025000.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة يوب خلال سنة 2019، مُصنّفة حسب المجال .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 19025000.00 دينار جزائري .

تمّ تخصيص 29% من هذه المبالغ (5600000.00 دينار جزائري) لمشاريع تربية الأغنام مع تجهيزات الري، بينما تمّ تخصيص 22% (4239000.00 دينار جزائري) لمشاريع تجهيزات الري، و 29% (5474000.00 دينار جزائري) للمواد الفلاحية، و 19% (3712000.00 دينار جزائري) لتربية النحل.

الشكل رقم 34 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2019

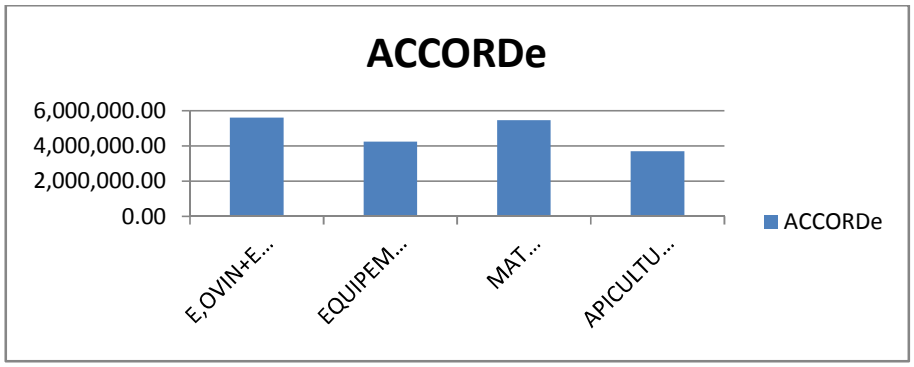

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 34 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2020

OBJET DU PRÊT	ACCORDe
عتاد فلاحي	54529000.00
تربية الأغنام	4982700.00
المجموع	**59511700.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة يوب خلال سنة 2020، مُصنّفة حسب المجال .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ **59511700.00** دينار جزائري .

تمّ تخصيص 92% من هذه المبالغ (54529000.00دينار جزائري) لمشاريع المواد الفلاحية، بينما تمّ تخصيص 8% (4982700.00 دينار جزائري) لمشاريع تربية الأغنام

الشكل رقم 35 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2020

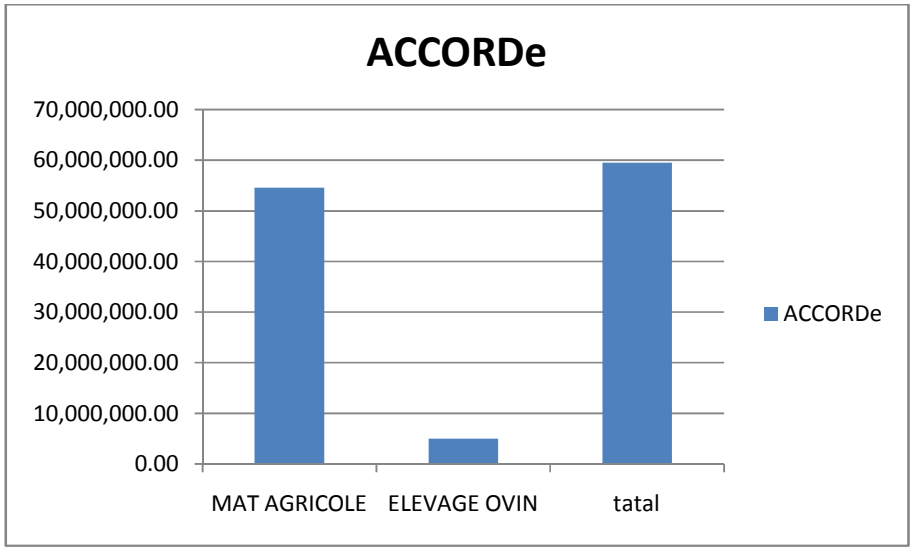

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 35 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2021

OBJET DU PRÊT	Accorde
عتاد فلاحي	19707000.00
الفلاحين دون تحديد مجال محدد	23076000.00
تجهيزات الري	7752000.00
تربية الأبقار	24497000.00
المجموع	**75032000.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة يوب خلال سنة 2021، مُصنّفة حسب المجال .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ**75032000.00** دينار جزائري .

تنوعت مجالات الدعم، حيث شملت المواد الفلاحية، و الفلاح دون تحديد مجال محدد، و تجهيزات الري، و تربية الأبقار

الشكل رقم 36 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2021

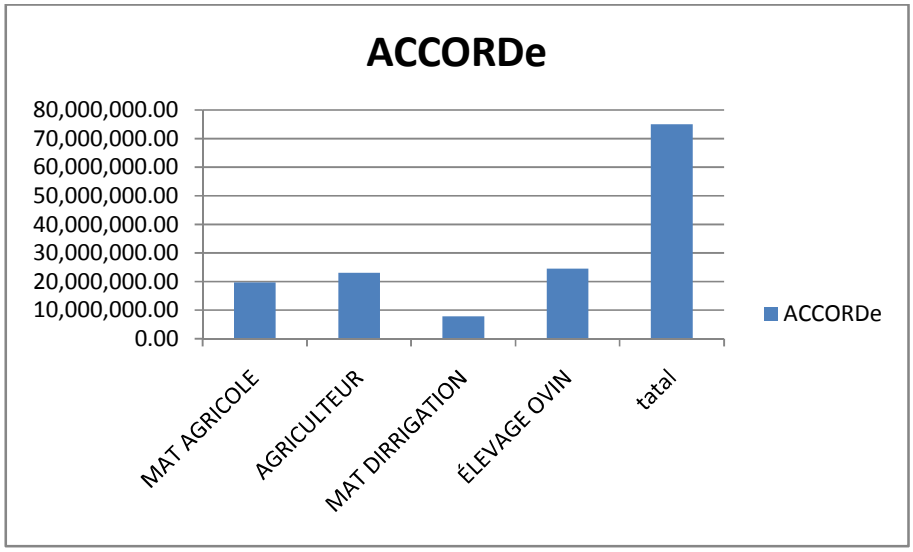

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 36 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2022

OBJET DU PRÊT	Accorde
عتاد فلاحي	7314000.00
تربية الأغنام مع الأعلاف.	8505000.00
المجموع	**15819000.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة يوب خلال سنة 2022، مُصنّفة حسب المجال .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 15819000.00 دينار جزائري .

تنوعت مجالات الدعم، حيث شملت المواد الفلاحية، و تربية الأغنام مع الأعلاف.

الشكل رقم 37 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2022

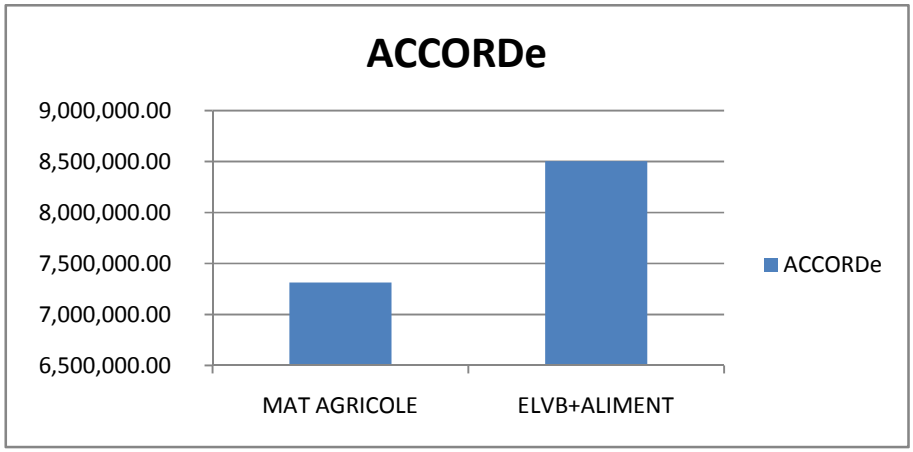

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 37 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2023

OBJET DU PRÊT	Accorde
الفلاحين دون تحديد مجال محدد	25607774.00
زراعة الخضروات	9442000.00
المواد الفلاحية.	10452000.00
المجموع	**45501774.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول لمحة عامة عن حجم التمويلات المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة يوب خلال سنة 2023، مُصنّفة حسب المجال .

نُلاحظ أنّ إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال هذه السنة بلغ 45501774.00 دينار جزائري .

تنوعت مجالات الدعم، حيث شملت دعم الفلاح دون تحديد مجال محدد، و زراعة الخضروات، و المواد الفلاحية.

الشكل رقم 38 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لسنة 2023

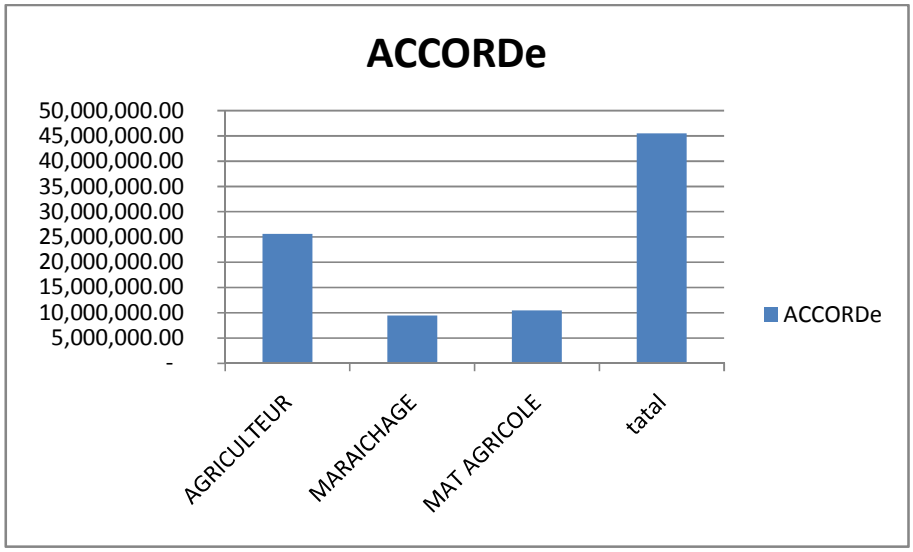

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 38 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2018- 2023

المبالغ المقدمة	السنوات
17000000.00	2018
84493240.00	2019
40022000.00	2020
22817000.00	2021
9701000.00	2022
14244200.00	2023
188277440.00	**مجموع المبالغ**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

تنوعت مجالات الدعم بشكل كبير خلال هذه الفترة، شملت تربية الأغنام، و المواد الفلاحية، و تجهيزات الري، و تربية الأبقار، و زراعة الخضروات، و الفلاح دون تحديد مجال محدد .

شهدت سنة 2019 أكبر حجم تمويل ب 84493240.00 دينار جزائري، بينما شهدت سنة 2022 أقل حجم تمويل ب 9701000.00 دينار جزائري .

تركزت مجالات الدعم بشكل كبير على المواد الفلاحية، حيث تمّ تخصيص 126993000.00 دينار جزائري لهذا المجال، أي ما يُمثّل 67% من إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال الفترة .

حلّت تربية الأغنام في المرتبة الثانية من حيث حجم التمويل، حيث تمّ تخصيص 54045700.00 دينار جزائري لهذا المجال، أي ما يُمثل 28% من إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال الفترة.

الشكل رقم 39 يمثل حجم التمويلات و المجالات التي صرفت فيها لمجموع السنوات من 2016- 2023

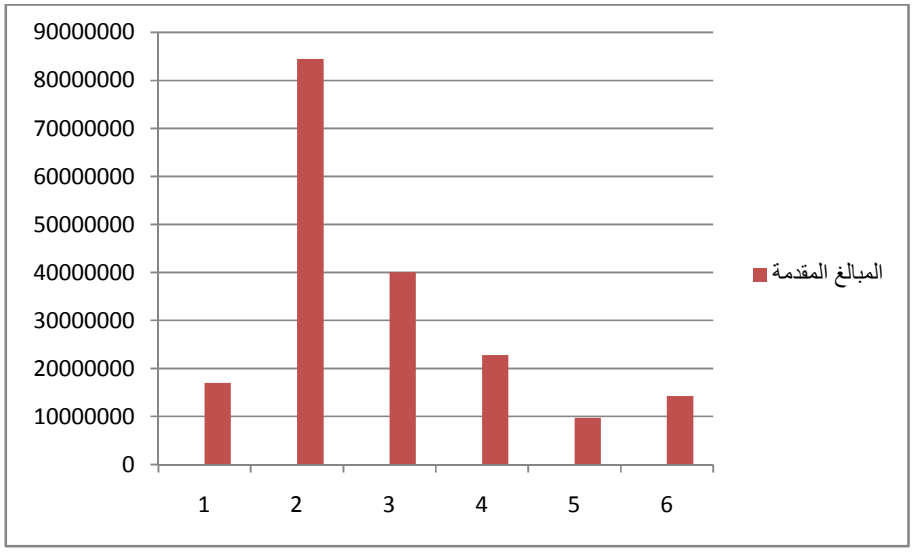

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الجدول رقم 39 : يمثل المجالات الأكثر طلبا من قبل الفلاحين

objet de prêt	التكرار
عتاد فلاحي	14
تربية الاغنام	10
فلاحين دون تحديد مجالهم	4
المجموع	**28.00**

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

الشكل رقم 40 الموالي يمثل نسبة المجالات الأكثر طلبا من قبل الفلاحين

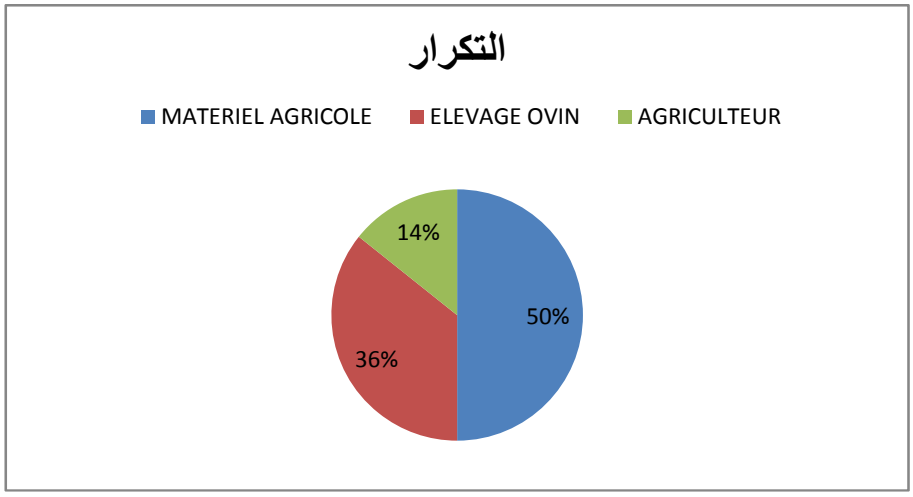

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

تحليل وضعية بنك الفلاحة و التنمية الريفية لدائرة يوب

تمّ رصد حجم أموال إجمالي بقيمة 188 277440.00دينار جزائري تمّ تقديمها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لدائرة يوب خلال الفترة المُشار إليها .

تنوعت مجالات الدعم بشكل كبير، شملت تربية الأغنام، و المواد الفلاحية، و تجهيزات الري، و تربية الأبقار، و زراعة الخضروات، ...الخ .

شهدت سنة 2019 أكبر حجم تمويل ب 84493240.00 دينار جزائري، بينما شهدت سنة 2022 أقل حجم تمويل ب 9701000.00 دينار جزائري أي انخفاض بأكثر من 11% وهذا راجع إلى إلى فترة الركود الاقتصادي التي عرفتها الفترة بالإضافة إلى بداية أزمة كورونا

تركزت مجالات الدعم بشكل كبير على المواد الفلاحية، حيث تمّ تخصيص 126 993000.00دينار جزائري لهذا المجال، أي ما يُمثل 67% من إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال الفترة .

حلّت تربية الأغنام في المرتبة الثانية من حيث حجم التمويل، حيث تمّ تخصيص 54 045700.00 دينار جزائري لهذا المجال، أي ما يُمثل 28% من إجمالي المبالغ المُقدّمة خلال الفترة.

المطلب الخامس : دراسة شاملة ولاية سعيدة

الشكل رقم 41 يمثل توزيع مساهمات بنك الفلاحة و التنمية الريفية على مختلف دوائر الولاية من الفترة الممتدة ما بين 2016-2024

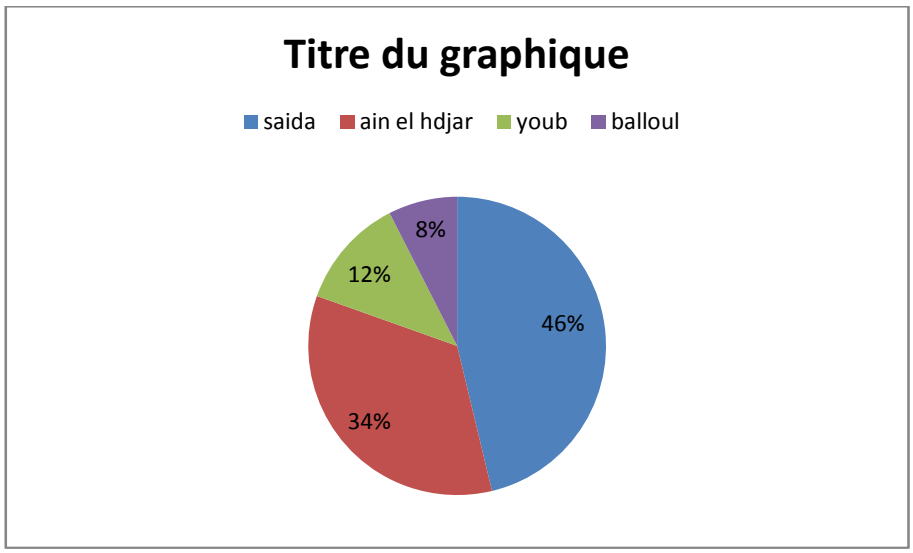

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

جدول رقم 40 يمثل مقارنة بين بلديات الولاية من حيث دعم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

	سعيدة	عين الحجر	يوب	بالول
السنوات	المبالغ المقدمة من البنك	المبالغ المقدمة من البنك	المبالغ المقدمة من البنك	المبالغ المقدمة من البنك
2016	446507280.00	335208370.00	-	-
2017	158438344.00	71539800.00	-	-
2018	154822000.00	51206000.00	13731000.00	17000000.00
2019	146634000.00	81652200.00	19025000.00	84493240.00
2020	74528600.00	41565440.00	59511700.00	40022000.00
2021	87470000.00	76899000.00	75032000.00	22817000.00
2022	40354944.00	28146000.00	15819000.00	9701000.00
2023	32240000.00	100629850.00	45501774.00	14244200.00
2024	24368550.00	74667800.00	75792512.00	-
المجموع	1165363718.00	861514460.00	304412986.00	188277440.00

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

يظهر الجدول مقارنة بين حجم الأموال المُقدّمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية للدوائر "سعيدة ، عين الحجر، يوب، بالول" خلال الفترة 2016-2024 .

نُلاحظ تباينات كبيرة في حجم الدعم المُقدّم لكل دائرة خلال هذه الفترة .

احتلّت دائرة "سعيدة" في المرتبة الأول بحجم دعم بلغ 1165363718.00 دينار جزائري، أي ما يُمثل 46% من إجمالي المبالغ المُقدّمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية سعيدة ..

تلتها دائرة عين الحجر المرتبة الثانية من حيث حجم الدعم المُقدّم خلال الفترة المُشار إليها، حيث تمّ تخصيص مبلغ 861514460.00 دينار جزائري لها، أي ما يُمثل 34% من إجمالي المبالغ المُقدّمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية سعيدة .

بينما احتلّت دائرة "يوب" المرتبة الثالثة بحجم دعم بلغ 304412986.00 دينار جزائري، أي ما يُمثل 12% من إجمالي المبالغ المُقدّمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية سعيدة .. .

حلّت دائرة "بالول" في المرتبة الأخيرة بحجم دعم بلغ 188277440.00 دينار جزائري، أي ما يُمثل 7% من إجمالي المبالغ المُقدّمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية سعيدة.. وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها قلة الطلبات المقدمة وهذا راجع إلى قلة عدد سكان المنطقة بالمقارنة مع باقي المناطق بالإضافة إلى طبيعة المنطقة محافظة مما يجعل الكثير من الفلاحين يتفادون على القروض البنكية

- ❖ شهدت دائرة "عين الحجر" أكبر حجم تمويل خلال سنة 2023 ب 100629850.00 دينار جزائري، بينما شهدت أصغر حجم تمويل خلال سنة 2018 ب 51206000.00 دينار جزائري .
- ❖ شهدت دائرة "سعيدة" أكبر حجم تمويل خلال سنة 2024 ب 24368550.00 دينار جزائري، بينما شهدت أصغر حجم تمويل خلال سنة 2018 ب 154822000.00 دينار جزائري .
- ❖ شهدت دائرة "يوب" أكبر حجم تمويل خلال سنة 2023 ب 45501774.00 دينار جزائري، بينما شهدت أصغر حجم تمويل خلال سنة 2018 ب 13731000.00 دينار جزائري .
- ❖ شهدت دائرة "بالول" أكبر حجم تمويل خلال سنة 2019 ب 84493240.00 دينار جزائري، بينما شهدت أصغر حجم تمويل خلال سنة 2022 ب 9701000.00 دينار جزائري.

- قدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية خلال الفترة 2016-2024 مبالغ إجمالية بقيمة 2519568604.00 دينار جزائري لدعم القطاع الفلاحي في ولاية سعيدة.
- تنوعت مجالات الدعم بشكل كبير، شملت تربية الأغنام، و المواد الفلاحية، و تجهيزات الري، و تربية الأبقار، و زراعة الخضروات، ..الخ.
- شهدت دائرة سعيدة أكبر حجم تمويل خلال هذه الفترة، بينما شهدت دائرة بالول أصغر حجم تمويل.
- لوحظ تذبذب في حجم التمويل خلال السنوات المُشار إليها.

التحليل حسب المجالات:

- **تربية الأغنام:** برز هذا المجال كأحد أكثر المجالات المُموّلة، حيث تمّ تخصيص مبالغ كبيرة له خلال جميع السنوات المُشار إليها حيث بلغت نسبته من التمويل 35% و هذا راجع لكون المنطقة رعوية من المقام الأول.
- **المواد الفلاحية:** احتلّ هذا المجال المرتبة الأولى من حيث حجم التمويل، حيث تمّ تخصيص مبالغ كبيرة له خلال جميع السنوات المُشار إليها.
- **المجالات الأخرى:** شملت مجالات الدعم الأخرى تجهيزات الري، و تربية الأبقار، و زراعة الخضروات، و ..الخ.

التحليل حسب السنوات:

- شهدت سنة 2019 أكبر حجم تمويل ب 84493240.00 دينار جزائري، بينما شهدت سنة 2022 أقل حجم تمويل ب 9701000.00 دينار جزائري.
- لوحظ تذبذب في حجم التمويل خلال السنوات المُشار إليها.

لقد كان للتمويلات المقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية دورًا هامًا في دعم القطاع الفلاحي في ولاية سعيدة خلال الفترة 2016-2024.

و شملت هذه الفوائد ما يلي:

- دعم مشاريع الاستثمار الفلاحي :ساعدت التمويلات في تمويل مشاريع متنوعة في مجال تربية الأغنام، و المواد الفلاحية، و تجهيزات الري، و تربية الأبقار، و زراعة الخضروات، مما ساهم في تنمية الإنتاجية و تحسين جودة المنتجات الفلاحية.
- خلق فرص عمل :ساهمت مشاريع الاستثمار المُموّلة من قبل البنك في خلق فرص عمل جديدة في المناطق الريفية، مما أدى إلى تحسين مستوى المعيشة و الحد من البطالة.
- تطوير البنية التحتية الفلاحية :ساهمت التمويلات في تحسين البنية التحتية الفلاحية، مثل تجهيز الآبار و شبكات الري، مما أدى إلى تحسين كفاءة استخدام المياه و زيادة الإنتاجية.
- دعم صغار الفلاحين :ركزت بعض برامج التمويل على دعم صغار الفلاحين، مما ساهم في تمكينهم من بدء مشاريعهم الخاصة و تحسين دخلهم.
- تعزيز الأمن الغذائي :ساهمت التمويلات في زيادة الإنتاجية الفلاحية، مما أدى إلى تعزيز الأمن الغذائي في الولاية و تحسين توفر المواد الغذائية بأسعار مناسبة.

توصيات لتحسين فعالية التمويلات:

- تحديد احتياجات الفلاحين بدقة :يجب على بنك الفلاحة والتنمية الريفية إجراء دراسات ميدانية لتحديد احتياجات الفلاحين في كل دائرة و مجال، و تصميم برامج تمويلية مُخصصة تلبي هذه الاحتياجات.

- تسهيل إجراءات الحصول على التمويل :يجب على البنك تبسيط إجراءات الحصول على التمويل و تقليل الأوراق المطلوبة، و اتباع مبدأ الشفافية في جميع مراحل عملية التمويل.
- تقديم الدعم الفني و الإرشادي للمستفيدين :يجب على البنك تقديم الدعم الفني و الإرشادي للمستفيدين من التمويلات، لمساعدتهم على إدارة مشاريعهم بشكل فعال و تحقيق أفضل النتائج.
- متابعة و تقييم مشاريع التمويل :يجب على البنك متابعة و تقييم مشاريع التمويل بشكل دوري، لضمان تحقيقها لأهدافها و كفاءة استخدام الأموال المُقدّمة.

تعزيز التنسيق مع الجهات المعنية :يجب على البنك تعزيز التنسيق مع الجهات المعنية بالقطاع الفلاحي، مثل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الجماعات المحلية، لضمان تكامل برامج التمويل مع خطط التنمية الفلاحية في الولاية.

شكل يمثل رقم 42 مقارنة بين دوائر الولاية من حيث دعم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

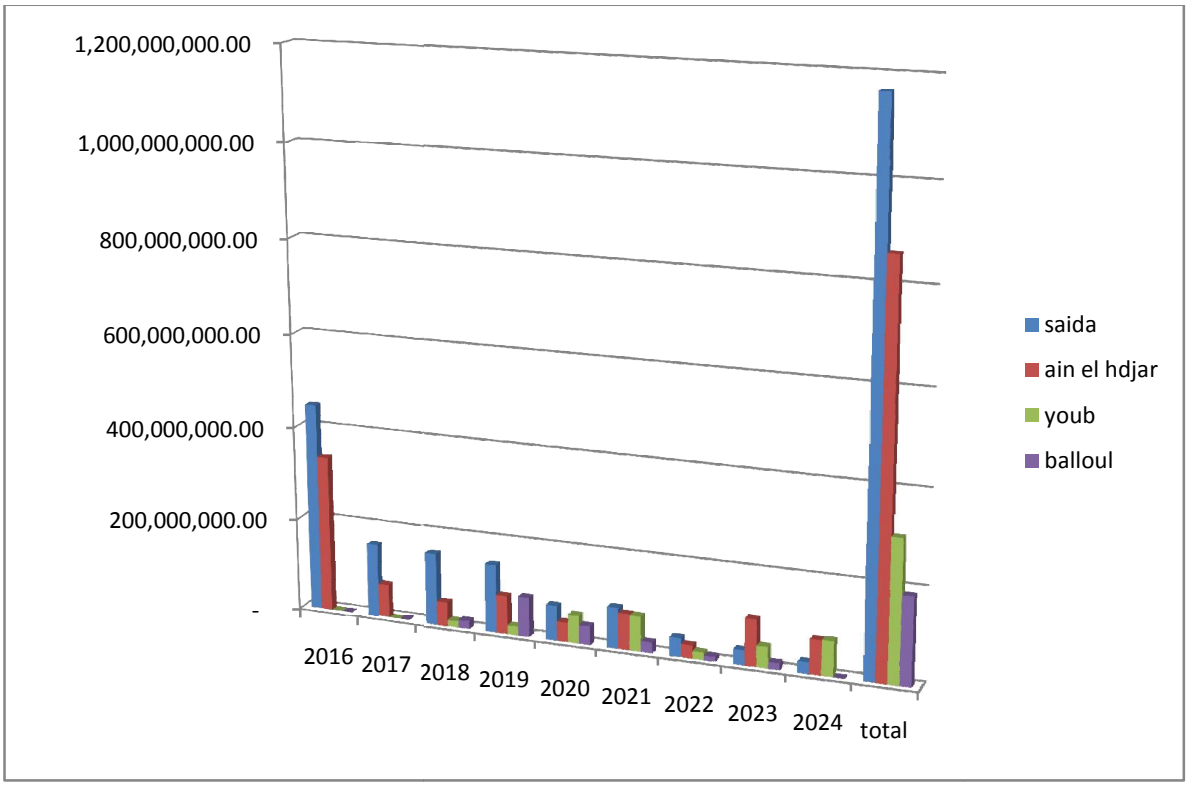

المصدر : مستخرجات برنامج أيكسل من إعداد الطالبين

خلاصة الفصل:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين أهم البنوك على الساحة الوطنية؛ لكونه يمتلك أبرز شبكة مصرفية في الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى لعدد المشاريع التي يقوم بتمويلها والتي يرمي من خلالها إلى تحقيق أهداف مسطر لها مسبقا وفق مخططات تنموية.

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض فهي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كل من الإنتاج والاستهلاك والشغل وغيرها من المتغيرات الاقتصادية التي تندرج ضمن التنمية، ومنح القروض يتطلب توفير سياسة إقراضية وإتباع معايير وإجراءات تكون فعالة وناجحة.

خـاتـمة عـامـة

يلعب القطاع الزراعي في الجزائر دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا لمساهمته في توفير مناصب شغل لأفراد المجتمع وتوفير الغذاء والمواد الأولية لتغذية الصناعات المحلية، كما يلعب دورا هاما في ترقية الصادرات والحد من الواردات .

حيث تم بناء السياسة الزراعية في الجزائر تدريجيا عن طريق مجوعة من تدابير وإجراءات المختلفة و هذا من أجل مواكبة الطلب المتزايد على الغذاء ،و للنهوض بالتنمية الاقتصادية في البلاد بالإضافة إلى الارتقاء بالمستوى المعيشي للأفراد , وهذا عن طريق البحث و التطوير المستمر في المجال الزراعي, من أجل مواجهة مختلف التحديات الناتجة عن التغيرات التي تطرأ على الحركة الاقتصادية و الزراعية والبيئية.

إن المسألة الأساسية المطروحة حاليا على السلطات الجزائرية هي الوصول إلى تحقيق التنمية الزراعية ، التي تعمل على تحسين الأوضاع المعيشية للسكان وتخفيف البطالة .

ولتحقيقها في الجزائر يجب على السلطات العمل على:

- تنمية الأرياف عن طريق توفير متطلبات الحياة لهم للحد من الهجرة من الريف إلى المدينة عن طريق توفير مناصب الشغل وتخفيف الفقر ونشر الوعي ؛
- وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات المناخية والحد من أثارها السلبية من خلال الحفاظ على الثروة المائية المتأتية من الأمطار والعمل على حفظها للاستفادة منها في سقي الأراضي الزراعية للتخفيف من نقص المياه في فترات الجفاف.
- استخدام التقنيات الزراعية الحديثة التي تشمل الهندسة الوراثية لتحسين الإنتاج وخفض التكاليف وتطوير نوعية المنتجات الزراعية.
- استصلاح أكبر عدد ممكن من الأراضي لزيادة الإنتاجية الزراعية لتحقيق الاكتفاء الذاتي وسد الفجوة الغذائية، خاصة وأن الجزائر من أكبر المستوردين للغذاء. ولا يكون ذلك إلا بزيادة الإرشاد الزراعي ورفع الوعي لدى الفلاحين واستعمال البحوث والدراسات والتكنولوجيا.
- جعل التنمية الزراعية من السبل الضرورية والبدائل الإستراتيجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات عن طريق تعزيز المنتجات التي تحمل فيها الجزائر ميزة تصديرية كالتمور والفلين وتطوير الإنتاج الزراعي في المنتجات غير التصديرية.
- توفير نموذج زراعي حديث لتعزيز وتوسيع التنمية الزراعية ومنها التنمية الاقتصادية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص

- تعزيز الإصلاحات السابقة ودعمها بإصلاحات وتدابير مستقبلية تعمل على رفع التحدي للوقوف على واقع القطاع الزراعي الجزائري . فمن خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ضخت الدولة مبالغ مالية ضخمة خصصت جزء منها للتنمية الزراعية، وبالرغم من ذلك لم تتحسن البيئة الزراعية بل انعكست سلبا على النمو الاقتصادي .
- يجب على السلطات العمومية أن تقوم بدراسات معمقة للاقتصاد الوطني قبل القيام بمثل هذه البرامج حتى لا تُضيع فرصة نمو هذا القطاع الحساس للوصول به للاكتفاء الذاتي؛
- من خلال دراسة مؤشرات التنمية الزراعية تبين لنا أن السياسات المطبقة لتنمية القطاع الزراعي في الجزائر لم يرقى للمستوى المطلوب منه، إذ مازال قطاع المحروقات المورد الأساسي للناتج المحلي الإجمالي، أما باقي القطاعات ومنها القطاع الزراعي فمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة جدا، لهذا وجب على السلطات العمومية الجزائرية تدارك ذلك من خلال البحث عن نقاط الضعف في القطاع الزراعي ومحاولة معالجتها في أقرب وقت خاصة مع تذبذب أسعار البترول.

وفي الأخير، فإن تحقيق التنمية الزراعية في الجزائر يتطلب جملة من الإجراءات والتدابير التي يجب على السلطات الجزائرية العمل عليها للنهوض بالاقتصاد الوطني خاصة مع تدني أسعار النفط في الأسواق العالمية الذي انبثق عنه نقص مداخيل الخزينة العمومية التي ستنعكس سلبا على إنعاش الاقتصاد الوطني.

فبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سعيدة يعمل على دفع عجلة التنمية في الولاية ، وذلك من خلال منح القروض إلى زبائنه بمختلف صيغها (التحدي , الرفيق , الإيجاري) ، فهي تؤثر بطريقة ما سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة على نجاح المشاريع الزراعية في الولاية و على زيادة نشاطها.

أولا: نتائج البحث

من خلال ما تم دراسته في هذا البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

1-نتائج الدراسة النظرية

- البنك هو حلقة من حلقات تمويل الاقتصاد، وينصب نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض
- يمثل التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الزراعي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آلياته .
- تعد القروض الفلاحية المستحدثة أهم المصادر التمويلية للقطاع الزراعي، لما لها من مزايا إيجابية تعود على أطراف التعاقد
- تنوع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية المتمثلة في القرض الإيجاري والتحدي وقرض الرفيق.

❖ **2 نتائج الدراسة التطبيقية**

❖ تحقيق الوكالة محل الدراسة العديد من الإجراءات والخطوات للوصول لاتخاذ قرار سليم بمنح القرض المطلوب

❖ يساهم بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة سعيدة– بنسبة كبيرة في منح القروض الفلاحية بأنواعها بالإضافة إلى دعم الدولة والمساهمة الشخصية لطالب القرض.

ثانيا :اختبار الفرضيات

من خلال الإشكالية المطروحة تم تقييم البحث إلى جانب نظري والآخر تطبيقي، حيث تم التوصل إلى :

* إن الدولة الجزائرية قامت بالكثير من الجهود و المساعي من اجل ربط المناطق الفلاحية بالطرق و المواصلات و متطلبات الحياة من أجل تسهيل وصول و توزيع المنتجات الزراعية و هذا ما ينفي الفرضية الأولى
* يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بتمويل المشاريع الزراعية عن طريق ثلاث أنواع من القروض الفلاحية تتمثل في قرض التحدي و الإيجاري و قرض الرفيق وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية".
* التنمية الزراعية يمكنها تحقيق فرص عمل و خلق الكثير من المناصب القابلة للشغل مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة
* تغطي الجزائر أغلب متطلباتها الغذائية عبر الاستيراد و هذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة .

ثالثا : توصيات

✓ ضرورة تبسيط الأمور القانونية من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛

✓ توجيه وتكوين إطارات مؤهلين للقطاع الزراعي

✓ ضرورة عمل البنوك بالشريعة الإسلامية خاصة القروض الزراعية، لأن معظم الفلاحين لا يحبذون التعامل بالفوائد

✓ دعم الفلاحين الصغار عن طريق إنشاء البنوك الفلاحية، وتحفيز البنوك الأخرى كحرية تقديم القروض لهم. وكذلك التوسع في إنشاء مراكز خدمية للفلاحين، وتوفير لهم الدعم والإرشاد في مختلف مجالات عملهم مع قيام الصناعات التي تخدم القطاع الزراعي ومستلزمات الإنتاج، من أجل تحقيق التكامل بين قطاع الزراعة والصناعة

✓ تحفيز الدولة للفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتوج زراعي

- ✓ يستحسن تعميم عملية تمويل القطاع الزراعي على كل البنوك التجارية التي تتواجد على مستوى المنظومة البنكية في الجزائر، تعاونا للنهوض بهذا القطاع من خلال التنافس على تمويله وذلك بتقديم التمويل لأكبر عدد من المشاريع والوصول إلى أحسنها.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

1. علي الروابدة فداء (2022). *معوقات التنمية الزراعية وطرق التغلب عليها*. https://www.ecomena.org/agricultural-development-ar/: Agriculture, Food, Middle East.
2. ابتسام د.حاوشين. (2014). السياسات الزراعية في الجزائر و ما مدى فعالياتها في تحقيق الأمر القذائي. *مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات العدد السادس* ، 104.
3. أحمد الأحمد العليوي، و سمعان العطوان. (1996). *التمويل الزراعي*. حلب: قسم الاقتصاد والإرشاد.
4. أحمد الخولي عثمان، و محمد شريف محمود. (1972). *الزراعة العربية ط2*. الاسكندرية: دار المطبوعات الجديدة.
5. أعمر عزاوي. (2005). *استراتجيات التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الإقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر*. الجزائر: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.
6. *الاستثمار بالمشاركة في البنوك الاسلامية*. (2010). البحرين: مركزالرصد و التواصل المالي الاسلامي.
7. الإسكوا. *بوابة المصطلحات الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة*. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لغرب أسيا.
8. الأمين عبد الوهاب. (2000). *التنمية الاقتصادية والمشكلات السياسية المقترحة مع الاشارة إلى البلدان العربية*. دار حافظ للنشر و التوزيع.
9. الدول العربية جامعة. (2004). *المنظمة العربيةللتنمية الزراعية*. التقرير الاقتصادي العربي الموحد.
10. السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي التقرير. (2007). *المنظمة العالمية للتنمية الزراعية*. الخرطوم.
11. المؤذن معاذ بن عبد العزيز. (2020). *المغارسة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي: دلالاتها وتطبيقاتها*. المغرب: جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء المغرب .
12. النجفي سالم. (1987). *التنميةالاقتصاديةالزراعية*. الموصل: جامعة الموصل.
13. بدر الدين د.طالبي، و سلمى د.صالحي. (2015). واقع التنمية الزراعية في الجزائر و أليالتها. *مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و التجارة* .

14. بدر الدين طالبي، و سلمى صالحى. (2015). واقع التنمية الوراعية في الجزائر و مؤشرات قياسها. *مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة العدد 31* .

15. بوطورة فضيلة، سمايلي نوفل، و فراحتية العيد. (2020). واقع تمويل قطاع الفلاحة في الجزائر وإمكانية إنعاشه من خلال صيغ المشاركات الزراعية للتمويل المصرفي الإسلامي. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 13 العدد 01* ، ص 842-857.

16. بولوة شعيب، و بودلال على. *إشكالية التمويل و السياسة المنتهجة لانتعاش القطاع الزراعي*. جامعة بسكرة: الملتقى الدولي حول التنمية الفلاحية.

17. بويهي محمد. (2012). استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية والتنمية الزراعية المستدامة. *مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة* .

18. جبار هاجر. (2018). تقييم القطاع الزراعي في الجزائر. *مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات العدد الرابع عشر* .

19. حسين شحاتة حسن. (2006). *الأسس والمعالجات المحاسبية لعمليات شركات المزارعة والمساقاة والمغارسة كما تمولها المصارف الإسلامية*. مصر: ندوة البركة في الاقتصاد الاسلامي.

20. حنفي عبد الغفار. (2007). *أساسيات التمويل والإدارة المالية* . القاهرة : الدار الجامعية.

21. خاصة مقابلة. (2016). *مقابلة مع رئيس مصلحة القروض* . ولاية ادرار: بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة أدرار.

22. خديجة عياش. (2010). *سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر* . جامعة الجزائر: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية .

23. خوني رابح، و حساني رقية. (2008). *المؤسسات المصغرة والمتوسطة و مشكلات تمويلها*. القاهرة: ايتراك لمطباعة والنشر والتوزيع، ،.

24. دلال بن سمية، و عزيزة بن سمية. (2006). *سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية دراسة حالة الجزائر دراسة حالة الجزائر*. كلية العلوم الاقتصادية بالتعاون مع مخبر العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة: مداخلة مقدمة للمشارة في الملتقى الدولي حول السياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية.

25. دهنية مجدولين. (2017/2016). *استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة*. جامعة ورقلة: أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير.

26. رابح زبيري. (2004). *حدود و فعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية*،. جامعة بسكرة: مجلة العلوم الانسانية، العدد الثالث،.

27. رابح زبيري. (2010). *حدود وفعالية دهم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية*. جامعة محمد خضربسكرة: مجلة العلوم الانسانية.

28. رشيد بلخريسات. *دراسة تقيمية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA*. جامعة قالمة: مداخلة مقدمة من ملتقى الوطني حول البنوك التجارية.

29. رفعت لقوشة الدكتور. (1998). *التنمية الزراعية قرأة في مفهوم متطور*. القاهرة: المكتبة الأكادمية.

30. زهير د/شلال، فاتح د/جاري، و فريد د/ بن طالبي. (2017). *عنوان المداخلة صيغ التمويل الإسلامي في القطاع الفلاحي*. جامعة البليدة: ملقى الوطني تحديات التمويل الفلاحي في الجزائر المحور الرابع: آليات التمويل الحديثة للقطاع الفلاحي.

31. زويتر الطاهر. (1990). *إشكالية التشغيل في الزراعة*. جامعة الجزائر: مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،.

32. سعد عارف جواد. (2010). *التخطيط والتنمية الزراعية*. عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

33. شويرفات عبد القادر. (2019/2018). *السياسات الزراعية في الجزائر بين تحقيق الاكتفاء وامكانيات التصدير*. مذكرة من اجلنيب شهادة الدكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير: جامعة الجزائر 3.

34. صالح الحناوي محمد. (2002). *الإدارة المالية والتمويل* . الاسكندرية مصر : الدار الجامعية.

35. عبد العزيز عجيمة محمد، و علي الليثي محمد. (2001). *التنمية الاقتصادية, مفهومها ,نظرياتها ,سياساتها*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

36. عدلي رزق نورا. (2022). *التمويل الزراعي: المفهوم والأهمية*. صندوق النقد العربي أبو ظبي الإمارات: سلسة كتيبات تعريفية العدد (32(مُ ّ وجه إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي.

37. عمراني سفيان. (2014). *ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي التاسع حول دور التأمين في دعم التنمية الزراعية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2002/2013*. جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف: ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،.

38. غربي فوزية. (2012/2011). *القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية دعم الاستثمار*. الجزائر: مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلومالاقتصاديةجامعة الجزائر 3.

39. غربي فوزية. (1988). *مذكرةماجستير غيرمنشورة*. قسنطينة: جامعة منتوري قسنطينة.

40. فارس النابلسي سالم. (دون سنة). *مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الاسلامية*. لبناس: مجلة دنانير.

41. فتحي حسن دندن. (2016/2015). *مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تحت عنوان القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية ما بين 2000-2014*. مستغام: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.

42. كراجة عبد الحميد، و و اخرون. (2000). *الإدارة والتحاليل المالية*. عمان الاردن: دار الصفاء للنشروالتوزيع.

43. لطرش طاهر. (2003). *تقنيات البنوك، طبعة 2*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

44. لقوشة رفعة. (1998). *قراءة في مفهوم التطور*. القاهرة: المكتبةالاكاديمية.

45. لمحنط عائشة. (2020/2019). *أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية*. الوادي: أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الوادي.

46. لمحنط عائشة. (2020). *أثر التمويل الزراعي التقليدي والإسلامي في التنمية الزراعية الاقتصادية*. جامعة الوادي : أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

47. لوب جاك. (1986). *العالم الثالث وتحديات البقاء*. الكويت: ترجمة أحمد فؤاء.

48. م. فداء الروابدة. (2002). *الزراعة والتصنيع الزراعي* . المنظمة العربية للتنمية الرزاعية .

49. محمد أبو الغار أحمد. (1973). *التمويل التعاوني القاهرة*. القاهرة: مكتبة شباب الجامعة، .

50. محمد الزعبي هيثم. (2000). *الإدارة و التحليل المالي*. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.

51. محمد غردي. (2011). *القطاع الزرعي الجزائري وإشكلية الدعم والاستثمار*. جامعة الجزائر: مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي.

52. مرسي وردة. (2020). *مذكرة تحت عنوان دور السياسة الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي القمح و الحليب نموذج*. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

53. مظهر كطنجي سامر. (2015). *صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية*. دار أبي فداء العلمية للنشيروالتوزيع و الترجمة: الطبعة الثانية.

54. معمر عمار. (2018). *إستراتيجية التنمية الإدارية/ محور 2: النظريات المفسرة للتنمية/ محاضرة 6 التنمية عند الكلاسيك*. بسكرة: جامعة بسكرة.

55. مليكة جرمولي. (2005). *السياسات الفلاحية و الاصالحات الطارئة عليها (دراسة حالة ولاية البويرة)*. جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: مذكرة مقدمة لشهادة الماجستير،.

56. هاشم السمراني عدنان. (1997). *الإدارة المالية* . عمان, الأردن: دار زهران للنشر، .

57. هواري معراج، و عمر سعيد. (2012). *التمويل التأجيري (المفاهيم و الأسس)*. الأردن, عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع.

58. هيشر أحمد التيجاني. (2016). *مدى مساهمة قطاع الزراعة الجزائري في الاقتصاد الوطني*. جامعة تلمسان: رسالة دكتوراه، اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية.

59. وزارة البيئة و المياه و الزراعة السعودية. (2019). *نتائج الدراسة التطبيقية لمحاصيل الزراعية المطرية بالجزء الجنوبي الغربي بالمملكة*. السعودية.

60. of Agriculture The Importance .(2019) .www.farmingportal.co.za

61. الحياري إيمان. (2021). *أهمية الزراعة*. https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9#cite_note-p7wuIsCrMq-3

الملحق رقم 01: يمثل حجم و مجالات تمويلات المقدمة لدائرة سعيدة

SAIDA 725

Objet du Prêt	Accordé	Date de AUT
Construct+Poulaillier	1,550,000.00	
Eq Avicole Ponte	9,932,500.00	
Materiel Agricol	2,084,900.00	12/29/2016
Elevage Bovin	4,655,800.00	
Mat.Agricole	6,000,000.00	
Elevage Ovin	2,289,800.00	
Mat.Agricole	1,334,500.00	
Elevage Ovin	4,622,400.00	
Elevage Bovin	4,728,060.00	
Aviculture+Mat Irrig	8,349,100.00	
Mat.Agricole	2,631,600.00	
Elevage Ovin	1,207,400.00	
Mat.Agricole+Irrig	4,976,500.00	
Mat.Agricole	3,128,900.00	
Moisson Batteuse	2,951,700.00	
Moisson Batteuse	2,951,700.00	
Moisson Batteuse	2,951,700.00	
Mat.Agricole+Ovin	7,903,000.00	
Mat.Agricole	3,380,900.00	
Mat.Agricole	2,584,300.00	
Mat.Agricole+Irrig	3,637,700.00	
Mat.Agricole+Irrig	4,228,000.00	
Elevage Ovin	2,972,320.00	
Mat.Irrigation	3,200,000.00	
Mat.Agricole+Ovin	5,220,000.00	
Elevage Ovin	4,843,800.00	
Hangar+Ovin+Mat.A	6,983,100.00	
Mat.Agricole	4,131,400.00	
Mat.Agricole	3,803,600.00	
Elev Ovin+Equ Irrig	4,500,000.00	
Elevage Ovin	3,818,000.00	
Mat.Agricole	1,836,200.00	
Mat.Agricole	1,777,300.00	
extention E.Ovin	4,141,800.00	10/30/2016
Mat.Agricole+Ovin	5,360,000.00	9/5/2013
Elevage Avicole	11,841,500.00	
Mat.Agricole+Bovin	5,849,300.00	
Elevage Ovin	2,889,000.00	
Mat.Agricole	2,559,700.00	
Mat.Agricole+Ovin	4,786,000.00	
Elev Bovin + Etable	5,029,000.00	
Mat.Agricole	2,728,000.00	
Mat.Agricole	2,570,000.00	
Elevage Bovin	3,524,500.00	

Mat.Agricole	4,200,000.00	10/26/2016
Mat.Agricole	3,370,000.00	
Elevage Ovin	3,064,400.00	
Mat.Agricole	2,668,000.00	
Mat.Agricole	3,947,700.00	
Mat.Agricole	2,957,000.00	
Accessoires Agricoles	1,034,200.00	
Mat.Agricole+Ovin	2,203,000.00	
Mat.Agricole	2,559,000.00	
Mat.Agricole	4,423,700.00	
Elevage Ovin	2,182,800.00	
Mat.Agricole	4,000,000.00	
Bovin+Equipt lait	3,813,000.00	
Mat.Agricole	5,816,000.00	
Mat.Agricole	2,412,000.00	
Mat.Agricole	6,500,000.00	
Mat.Agricole+Bovin	7,540,000.00	
Elevage Bovin	1,785,700.00	
Bergerie + Ovin	2,275,000.00	
Mat.Agricole	4,390,000.00	
Elevage Bovin	2,668,000.00	
Mat.Agricole	3,075,900.00	
Mat.Agricole	5,117,000.00	
Mat.Agricole	2,189,000.00	
Elevage Ovin	2,479,700.00	
Mat.Agricole	3,932,000.00	
Mat.Agricole+Ovin	8,999,000.00	11/16/2014
Elevage Ovin	6,565,500.00	
Elevage Ovin + Const	3,697,500.00	
Mat.Agricole+Ovin	3,630,500.00	
Elevage Ovin	4,100,000.00	
Mat.Agricole+Irrig	3,924,600.00	
Ch froide	18,239,000.00	
Ch froide	17,048,000.00	
Mat.Agricole	3,157,500.00	
Mat.Agricole	2,875,200.00	
Mat.Agricole	2,115,300.00	
Mat.Agricole	2,452,000.00	
Mat.Agricole	3,556,000.00	
Mat.Agricole	3,491,000.00	
Mat.Agricole	2,733,000.00	
Mat.Agricole	2,350,700.00	
Mat.Agricole	1,586,220.00	

Mat.Agricole	2,946,000.00	
Ch froide	15,853,000.00	
Mat.Agr+Bovin+Ovin	12,800,000.00	
Caprin+Const	4,412,000.00	
Mat.Agricole	3,610,400.00	
Mat.Agricole	4,427,200.00	
Mat.Agricole	4,185,300.00	
Mat.Agricole	2,208,000.00	
Mat.Agricole	5,880,400.00	
Mat.Agricole	1,897,000.00	
Mat.Agricole	4,000,000.00	
Mat.Agricole	5,120,600.00	
Mat.Agricole	4,494,800.00	
Mat.Agricole	2,866,600.00	
Mat.Agricole	4,456,300.00	
Pépiniére	45,218,374.80	
Mat.Agricole	4,203,000.00	
Mat.Agricole	3,288,000.00	
Mat.Agricole	2,815,000.00	
Ovin+Const+Mat Agric	12,513,000.00	
Mat.Agricole	6,932,000.00	
Mat.Agricole	7,214,000.00	
Elevage Ovin	8,132,000.00	
Mat.Agricole	6,268,000.00	
Mat.Agricole+Forage	2,410,200.00	
Mat.Agricole+Bovin	5,000,000.00	
Mat.Agricole	4,208,000.00	
Elevage Ovin	3,648,000.00	
Mat.Agricole	4,645,700.00	
Mat.Agricole	4,685,000.00	
Mat.Agricole	2,664,800.00	
Mat.Agricole	6,234,000.00	3/9/2017
Mat.Agricole	4,481,000.00	
Elevage Ovin	6,248,800.00	033/16
Mat.Agricole	3,982,600.00	034/16
Mat.Agricole	1,832,000.00	035/16
Elevage Ovin	4,430,700.00	074/16
Mat.Agricole	3,161,000.00	083/16
Elevage Ovin	2,850,000.00	098/16
Mat.Agricole+Irrig	13,149,000.00	123/16
Mat.Agricole+Irrig	12,755,000.00	127/16
Mat.Agricole+Irrig	11,249,000.00	132/16
Mat.Agricole	2,153,000.00	134/16
Mat.Agricole	3,268,000.00	136/16

Mat.Agricole	3,200,000.00	148/16
Mat.Agricole	3,426,500.00	151/16
Mat.Agricole	4,189,000.00	
Elevage Ovin	4,506,000.00	158/16
Mat.Agricole	3,532,400.00	180/16
E Ovin+Bovin	6,268,800.00	
Elevage Ovin	3,317,000.00	
Elevage Ovin	4,087,400.00	
Mat.Agricole	5,185,400.00	
Mat.Agricole	4,676,100.00	
Elevage Ovin	8,217,600.00	10/19/2016
Elevage Ovin	8,337,400.00	10/19/2016
Mat.Agricole	5,800,000.00	10/20/2016
Mat.Agricole	4,661,600.00	10/20/2016
Mat.Agricole	3,016,400.00	10/20/2016
Elevage Ovin	7,033,600.00	10/25/2016
Elevage Ovin	5,678,700.00	10/25/2016
Elevage Ovin	3,755,000.00	10/25/2016
E.Ovin + Mat.Agri	3,755,200.00	10/25/2016
Elevage Ovin	4,387,000.00	10/27/2016
E.Ovin + Mat.Agri	6,268,000.00	10/30/2016
Materiel Agricol	16,000,000.00	2/19/2017
E,OVIN+MAT AGRIC	11,128,000.00	3/9/2017
Materiel Agricol	7,149,000.00	3/9/2017
Materiel Agricol	5,483,000.00	3/9/2017
Materiel Agricole	3,500,000.00	4/9/2017
Materiel Agricole	3,300,000.00	4/9/2017
MAT AGRICO+IRRIGAT	6,095,000.00	4/16/2017
MAT AGRICOL	3,950,000.00	4/13/2017
MAT AGRICOL	1,908,000.00	4/13/2017
E,OVIN	6,104,000.00	4/10/2017
E,IRRIGATION	5,131,000.00	5/21/2017
E,OVIN	4,185,600.00	5/28/2017
MATÉRIEL AGRICOLE	4,285,000.00	5/28/2017
MATÉRIEL AGRICOLE	4,598,000.00	5/28/2017
MATÉRIEL AGRICOLE	4,867,000.00	5/24/2017
MATÉRIEL AGRICOLE	3,680,000.00	7/12/2017
OVIN+IRRIG+FAB	10,112,800.00	7/25/2017
MATÉRIEL AGRICOLE	5,035,000.00	8/28/2017
MATÉRIEL AGRICOLE	2,945,000.00	8/28/2017
E,OVIN+MAT AGRIC	4,000,000.00	8/31/2017
MAT AGRIC+IRR	4,079,000.00	8/31/2017
E,OVIN	37,622,244.00	10/3/2017
MAT AGRICOL+IRRIG	6,580,700.00	10/15/2017
MAT AGRICOLE	0.00	4/2/2018

MAT AGRICOLE	3,446,000.00	4/5/2018
MAT AGRICOLE	3,650,000.00	5/2/2018
MAT AGRICOLE	6,863,000.00	5/2/2018
MAT AGRICOLE	4,700,000.00	5/14/2018
ÉLEVAGE BOVIN	4,970,000.00	5/16/2018
MAT AGRICOLE	3,636,000.00	5/13/2018
ÉLEVAGE BOVIN	7,228,000.00	5/15/2018
AVIculture	5,580,000.00	30/05/2018
MAT AGRICOLE	4,802,000.00	6/26/2018
MAT AGRICOLE	5,854,000.00	6/24/2018
MAT AGRICOLE	6,611,000.00	6/26/2018
ÉLEVAGE OVIN	3,989,000.00	6/26/2018
MAT AGRICOLE	6,672,000.00	6/26/2018
MAT AGRICOLE	6,197,000.00	6/26/2018
ÉLEVAGE OVIN	2,523,000.00	09/07/2018+
MAT AGRICOLE	7,249,000.00	10/27/2018
MAT AGRICOLE	4,780,000.00	7/19/2018
COUVOIR	13,000,000.00	11/8/2018
MAT AGRICOLE	6,850,000.00	11/27/2018
MAT AGRICOLE	6,850,000.00	11/27/2018
MAT AGRICOLE	2,920,000.00	11/8/2018
ÉLEVAGE BOVIN	7,100,000.00	1/9/2019
MAT AGRICOLE	4,301,000.00	11/22/2018
MAT AGRICOLE	7,800,000.00	12/26/2018
MAT AGRICOLE	6,600,000.00	12/26/2018
MAT AGRICOLE	6,070,000.00	12/26/2018
MAT AGRICOLE	5,350,000.00	12/20/2018
MAT AGRICOLE	5,350,000.00	12/20/2018
MAT AGRICOLE	8,800,000.00	1/29/2019
MAT AGRICOLE	8,800,000.00	1/29/2019
MAT AGRICOLE	8,800,000.00	1/29/2019
MAT AGRICOLE	8,970,000.00	2/28/2019
MAT AGRICOLE	15,380,000.00	2/28/2019
MAT AGRICOLE	8,200,000.00	2/28/2019
MAT AGRICOLE	12,690,000.00	3/13/2019
MAT AGRICOLE	7,977,000.00	5/9/2019
MAT AGRICOLE	9,439,000.00	5/9/2019
MAT AGRICOLE	13,960,000.00	7/4/2019
MAT AGRICOLE	6,272,000.00	10/3/2019
MAT AGRICOLE	7,596,000.00	10/3/2019
MAT AGRICOLE	4,122,000.00	10/3/2019
MAT AGRICOLE	8,540,000.00	10/3/2019
MAT AGRICOLE	8,544,000.00	10/31/2019
MAT AGRICOLE	8,544,000.00	10/31/2019
MAT AGRICOLE	9,150,000.00	1/28/2020

CHAMBRE FROIDE	7,319,000.00	3/11/2020
MAT AGRICOLE	3,420,000.00	3/5/2020
MAT DIRRIGATION	18,193,000.00	4/19/2020
MAT AGRICOLE	6,816,000.00	7/15/2020
MAT AGRICOLE	3,998,400.00	7/15/2020
MAT AGRICOLE	6,045,200.00	7/15/2020
MAT AGRICOLE	6,479,000.00	9/30/2020
MAT AGRICOLE	6,479,000.00	9/30/2020
MAT AGRICOLE	6,629,000.00	9/30/2020
MAT AGRICOLE	#########	#######
MAT AGRICOLE	#########	#######
MAT AGRICOLE	#########	#######
MAT AGRICOLE	#########	#######
MAT AGRICOLE	#########	#######
MAT AGRICOLE	#########	#######
MAT AGRICOLE	#########	#######
ELEVAGE OVIN	#########	#######
MAT AGRICOLE	#########	6/9/2021
AGRICULTEUR	#########	#######
AGRICULTEUR	6575000.00	8/16/2021
MAT AGRICOLE	7,898,000.00	11/30/2021
MAT AGRICOLE	7,252,000.00	3/30/2022
MAT AGRICOLE	15,455,720.00	5/8/2022
ENTREPOSAGE FRIGORIFIQUE	17647224.00	12/7/2022
ELEVAGE OVIN	13194000.00	5/14/2023
MAT AGRICOLE	7046000.00	5/14/2023
ELEVAGE OVIN	##########	12/6/2023
ELEVAGE BOVIN	##########	4/8/2024
ELEVAGE OVIN	15,000,000.00	

الملحق رقم 02: حجم و مجالات التمويلات لدائرة عين الحجر

AIN EL HADJAR 733		
Objet du Prêt	**Accordé**	
Mat.Agr	4,106,000.00	
Elev Ovin	2,645,040.00	
Elev Ovin	5,208,830.00	
Aviculture	3,851,000.00	
Elev Bovin	2,893,300.00	
Elev Ovin+Mat.Agr	5,941,200.00	
Elev Ovin	2,455,650.00	
Elev Bovin+Etable	5,100,000.00	
Elev Ovin	2,495,760.00	
Elev Ovin+Mat.Agr	3,083,000.00	
Mat.Agr	3,951,600.00	
Mat.Agr	1,396,000.00	
Mat.Agr	2,445,500.00	1/17/2016
Elev Bovin+Etable	5,024,000.00	
Ovin+Const+Equip Irr	5,493,000.00	
Elev Ovin	3,359,800.00	
Ovin+berg+ Mat.Agr	5,635,000.00	
Elev Ovin	2,302,000.00	
Elev Ovin+Mat.Agr	7,445,000.00	
Mat.Agr + Bassin	3,838,000.00	
Elevage O vin	9,551,000.00	
Ovin+berg+ Mat.Agr	9,739,000.00	
Mat.Agr	1,591,600.00	
Elev Ovin	2,471,200.00	
Elev Ovin+Mat.Agr	9,692,640.00	
Elev Ovin+Mat.Agr	7,577,850.00	
Elev Ovin	2,990,400.00	
Elev Ovin	3,707,500.00	
Elev Ovin	4,863,000.00	

Elev Ovin+Mat.Agr	2,360,000.00	
Mat.Agr	2,097,000.00	
Elev Ovin+Mat.Agr	5,939,600.00	
Mat.Agr	1,760,900.00	
Elev Ovin	4,088,500.00	
Elev Ovin + Const	4,944,600.00	
Mat.Agr+Ovin+Const	4,728,500.00	
Elev Ovin	5,468,000.00	
Elev Ovin + Const	4,110,000.00	
Mat.Agr	2,740,400.00	
Mat.Agr	2,830,000.00	
For+Ovin+Mat.Agr	6,070,000.00	
Elev Ovin + Const	6,864,000.00	
Elev Ovin+Mat.Agr	8,525,000.00	
Mat.Agr	1,421,000.00	
Mat.Agr	2,272,000.00	
Mat.Agr	2,000,000.00	
Mat.Agr	2,833,600.00	
Mat.Agr	1,580,400.00	
Elev Ovin + Berg	5,850,400.00	
Mat.Agr	1,325,000.00	
Mat.Agr	3,070,000.00	
Elev Ovin+Mat.Agr	4,933,700.00	
Elev Ovin+Mat.Agr	7,743,000.00	
Mat.Agr	6,616,500.00	
Mat.Agr	6,358,600.00	
Elev Ovin+Mat.Agr	4,933,700.00	
Mat.Agr	1,771,000.00	
Mat.Agr	1,836,300.00	
Mat.Agr	3,764,000.00	

Berg+Bass+Ovin+Irr	12,991,500.00	
Elev Ovin+Mat.Agr	12,211,000.00	
Bass+For+Eq Irrig	2,783,200.00	
Ovin+Mat.Agr+Berg	7,203,000.00	
Mat.Agr+Irri+Forage	4,381,000.00	
Elev Ovin	6,736,000.00	
Materiel Agricole	7,529,000.00	
Materiel Agricole	2,695,000.00	
Elev Ovin	4,511,000.00	
Materiel Agricole	1,559,000.00	
Materiel Agricole	6,064,300.00	
Materiel Agricole	3,300,800.00	
Elev Ovin	4,558,200.00	
Materiel Agricole	3,772,000.00	19/20/2016
Elev Ovin	6,007,000.00	10/30/2016
Motoculture	3,012,000.00	2/12/2017
Materiel Agricole	1,559,000.00	2/12/2017
Materiel Agricole	2,361,000.00	2/12/2017
Materiel Agricole	4,619,000.00	3/15/2017
Materiel Agricole	6,900,000.00	3/15/2017
E, OVIN+MAT AGR	11,394,000.00	3/15/2017
E,OVIN+RÉALISAT	5,624,400.00	4/3/2017
Materiel Agricole	2,491,000.00	4/4/2017
Materiel Agricole	1,829,000.00	5/16/2017
ÉLEVAGE OVIN	14,302,000.00	5/28/2017
E OVIN	5,964,000.00	5/29/2017
E OVIN	4,207,400.00	6/18/2017
materiel agricole	2,277,000.00	5/31/2017
OVIN+BERGERIE+I	5,000,000.00	9/21/2017
Materiel Agricole	8,940,000.00	3/18/2018
E,OVIN+ Equipement	8,449,000.00	4/3/2018

MAT AGRICOLE	5,630,000.00	4/9/2018
MAT AGRICOLE	3,760,000.00	7/9/2018
MAT AGRICOLE	1,750,000.00	8/30/2018
MAT AGRICOLE	5,360,000.00	12/6/2018
ÉLEVAGE BOVIN	14,865,000.00	12/20/2018
Elevage O vin	5,811,000.00	1/15/2019
MAT AGRICOLE	1,960,000.00	5/9/2019
MAT AGRICOLE	6,940,000.00	43,650.00 Da
Elevage O vin	3,600,000.00	7/4/2019
Materiel Agricole	15,000,000.00	7/8/2019
AVICULTURE	9,663,000.00	###########
Elevage O vin	9,483,200.00	10/3/2019
Elevage O vin	13,428,000.00	10/3/2019
E BOVIN +MAT AGRIC	15,767,000.00	10/3/2019
Elevage O vin	5,358,000.00	1/5/2020
AGRICULTURE	8,710,000.00	1/16/2020
Materiel Agricole	4,160,000.00	3/1/2020
equipement dirrigation	11,871,440.00	4/1/2020
Elevage O vin	6,365,000.00	44,104.00 Da
ELEVAGE BOVIN	5,101,000.00	12/2/2020
Materiel Agricole	6,077,000.00	1/17/2021
Materiel Agricole	8,750,000.00	2/11/2021
Materiel Agricole	13,000,000.00	2/11/2021
Engraissement	8,749,000.00	2/10/2021
ELEVAGE OVIN	4,202,000.00	3/2/2021
ELEVAGE OVIN	4,150,000.00	3/2/2021
ELEVAGE OVIN	4,403,000.00	3/2/2021
ELEVAGE OVIN	4,142,000.00	6/13/2021
ELEVAGE OVIN	7,607,000.00	6/9/2021
ELEVAGE OVIN	4,544,000.00	11/2/2021
ELEVAGE OVIN	4,133,000.00	12/15/2021

MATERIEL AGRICOLE	7,142,000.00	12/15/2021
MATERIEL DIRRIGATI(	4,701,000.00	2/24/2022
ELEVAGE OVIN+FAB+	14,900,000.00	5/8/2022
ELEVAGE OVIN	4,403,000.00	8/29/2022
ELEVAGE OVIN	4,142,000.00	8/24/2022
AGRICULTEUR	15,549,000.00	3/7/2023
AGRICULTEUR	8,193,150.00	7/2/2023
AGRICULTEUR	11,566,800.00	7/2/2023
AGRICULTEUR	13,532,400.00	
MATERIEL AGRICOLE	18,244,000.00	
MATERIEL AGRICOLE	19,951,000.00	10/5/2023
ELEVAGE OVIN+RFIG	5,793,500.00	10/5/2023
MATERIEL AGRICOLE	7,800,000.00	12/31/2023
MATERIEL AGRICOLE	13,900,000.00	3/27/2024
MATERIEL AGRICOLE	14,375,200.00	3/27/2024
ELEVAGE OVIN	9643800.00	3/27/2024
ELEVAGE OVIN	14036000.00	3/27/2024
ELEVAGE OVIN	10048400.00	4/8/2024
ELEVAGE OVIN	12664400	

الملحق رقم 03: حجم و مجالات التمويلات لدائرة يوب

YOUB 734		
OBJET DU PRÊT	ACCORDe	DATE AUTE1
FORAGE+EQUIPTS	3,936,000.00	8/30/2018
MAT AGRICOLE	5,180,000.00	8/30/2018
ÉLEVAGE OVIN	4,615,000.00	Dec-18
E,OVIN+EQUIPEME	5,600,000.00	1/9/2019
EQUIPEMENT DIRR	4,239,000.00	10/3/2019
MAT AGRICOLE	5,474,000.00	10/3/2019
APICULTURE	3,712,000.00	10/16/2019
MAT AGRICOLE	5,093,000.00	3/1/2020
MAT AGRICOLE	6,026,000.00	3/26/2020
MAT AGRICOLE	4,265,000.00	4/19/2020
MAT AGRICOLE	6,618,000.00	7/15/2020
MAT AGRICOLE	6,740,000.00	8/6/2020
MAT AGRICOLE	6,436,000.00	12/2/2020
MAT AGRICOLE	6,436,000.00	12/2/2020
MAT AGRICOLE	6,436,000.00	12/2/2020
ELEVAGE OVIN	4,982,700.00	12/7/2020
MAT AGRICOLE	6,479,000.00	12/2/2020
MAT AGRICOLE	11,561,000.00	6/9/2021
AGRICULTEUR	7,442,000.00	8/16/2021
AGRICULTEUR	8,192,000.00	8/16/2021
AGRICULTEUR	7,442,000.00	8/16/2021
MAT DIRRIGATION	7,752,000.00	11/2/2021
MAT AGRICOLE	8,146,000.00	11/30/2021
ELEVAGE BOVIN	16,598,000.00	12/15/2021
ELEVAGE OVIN	7,899,000.00	12/23/2021
MAT AGRICOLE	7,314,000.00	5/8/2022
ELVB+ALIMENT	8,505,000.00	5/8/2022
AGRICULTEUR	8,043,000.00	3/7/2023
AGRICULTEUR	7,465,774.00	3/29/2023
AGRICULTEUR	10,099,000.00	5/9/2023
MARAICHAGE	9,442,000.00	8/31/2023
MAT AGRICOLE	10,452,000.00	8/31/2023
MAT AGRICOLE + P	11,000,000.00	3/27/2024
MAT AGRICOLE	9,243,000.00	4/8/2024
MAT AGRICOLE	6,291,000.00	4/8/2024
ELEVAGE OVIN	10,654,480.00	4/8/2024
	19,294,912.00	4/1/2024
MAT DIRRIGATION	10,017,600.00	4/18/2024
MAT AGRICOLE	9,291,520.00	4/18/2024

الملحق رقم 04: حجم و مجالات التمويلات لدائرة بالول

BALLOUL 735		
objet de prê	accorde	date Aut_1
MAT AGRIC	7,580,000.00	8/30/2018
MATÉRIEL AC	9,420,000.00	8/30/2018
MATERIEL AC	2,146,000.00	4/11/2019
MATERIEL AC	3,370,000.00	5/9/2019
MATERIEL AC	2,498,000.00	5/8/2019
ELEVAGE OV	##########	5/9/2019
MATERIEL AC	6,840,000.00	7/8/2019
MATERIEL AC	8,000,000.00	7/4/2019
ELEVAGE OV	7 926 00,00	9/12/2019
ELEVAGE OV	##########	9/17/2019
MATERIEL AC	7,187,000.00	10/3/2019
MAT AGRICC	##########	10/3/2019
MAT AGRICC	3,999,000.00	10/3/2019
ELEVAGE E	#########	10/3/2019
MATERIEL AC	4,969,000.00	3/26/2020
MATERIEL AC	6,809,000.00	3/26/2020
MAT AGRICC	8,456,000.00	9/30/2020
ELEVAGE OV	4,183,000.00	9/30/2020
ELEVAGE OV	4,865,000.00	9/30/2020
MAT AGRIC	4,401,000.00	9/30/2020
ELEVAGE OV	6,339,000.00	12/7/2020
ELEVAGE OV	3,815,000.00	3/2/2021
AGRICULTEU	4,163,000.00	8/16/2021
AGRICULTEU	6,892,000.00	10/24/2021
MAT AGRICC	7,848,000.00	12/23/2021
ELEVAGE OV	9,701,000.00	2/24/2022
AGRICULTEU	5079000	8/31/2023
ELEVAGE OV	5738000	10/5/2023
AGRICULTEU	3427200	10/5/2023